

بسم الله الرحمن الرحيم



الجامعة الإسلامية بغزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم المحاسبة والتمويل

مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية

دراسة تطبيقية للقوائم المالية المنشورة للمصارف الفلسطينية

إعداد

فايز زهدي الشلتوني

إشراف الدكتور

عصام البحيصي

رسالة مقدمة لقسم المحاسبة والتمويل بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة استكمالاً
لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل

٢٠٠٥م - ١٤٢٦هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾

صدق الله العظيم



بكل معاني الحب والتقدير لجامعة غزة الأولى"
الجامعة الإسلامية"

أهدي هذا البحث المتواضع إلى
والديَّ الحبيبين،،،
وكلِّ أحبائي،،،

الشكر و التقدير

بكل الامتنان والاعتراف بالجميل أتقدم بالتقدير والشكر

الجزيل

إلى... الدكتور الفاضل/ عصام البحيصي

وإلى...

جميع من ساهم وساعد في إنجاز هذا البحث ولو بحرف

واحد

ملخص الدراسة

يهدف هذا البحث إلى توضيح مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية للمصارف الفلسطينية، والمساهمة في التعرف على كيفية تحسين جودة القوائم المالية، والوصول بها إلى المستوى المطلوب من الإفصاح عن المعلومات الواجبة النشر في القوائم المالية للمصارف الفلسطينية وفقاً للمعايير الدولية.

كما تم توضيح وشرح ماهية القوائم المالية بشكل عام في الفكر المحاسبي من وجهة نظر أهم المنظمات المحاسبية العالمية، من حيث مفهوماها، وأهدافها، وأهميتها، ومحتوياتها، والمطلوب الإفصاح عنه فيها، والمطلوب الإفصاح عنه في القوائم المالية للمصارف أيضاً حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٠، وقد تم تخصيص فصل آخر للتعرف على المصارف في فلسطين من خلال تحديد أنواعها والمهام التي تزاولها، ودور سلطة النقد الفلسطينية في الإشراف عليها وإدارة وتنظيم أعمالها في فلسطين.

ولقد تم إعداد استبانة من أجل غرض الدراسة الذي تم الوصول إليه من خلال إجابة المجتمع عليها، حيث اتضحت بعض الأمور التي تؤثر على مستوى الإفصاح في القوائم المالية. وكان من أهم الأمور التي تأثر في الإفصاح في القوائم المالية للمصارف أن محاسبي المصارف لا يطلعون بشكل كاف على المعايير المحاسبية الدولية، كما أنه لا يتم تحديث المناهج الدراسية في الجامعات الفلسطينية بما يتوافق مع المناهج العالمية، وأن هناك قصور في تطوير قدرات ومهارات المحاسبين التي يمكن تميمتها من خلال عقد المؤتمرات وإقامة الندوات وتفعيل دور النقابات المهنية، وهذا يؤثر على إعداد وتجهيز القوائم المالية لهذه المصارف.

وعليه نوصي سلطة النقد الفلسطينية الأخذ بزمام الأمور بشكل أكبر من خلال مطالبة المصارف بتقديم إفصاح أكثر تفصيلاً يستفيد منه المستخدمون للقوائم المالية للمصارف الفلسطينية.

ABSTRACT

This study aims at clarifying how far the financial statements' indicators used as a tool for publishing the necessary information for the users of the financial statements of the Palestinian banks and to contribute to know ways of how to improve the financial statements to reach the required level of publishing information that should be published in the financial statements of the Palestinian banks according to international standards.

The nature of the financial statements has been clarified generally in the Accountancy study according to the point of view of the key international Accounting organizations pertaining its concepts, goals, importance and contents which should be publishing ed and that required to be publishing in the financial statements of the banks according to the international accounting standard No 30.

Another chapter was devoted for knowledge of the banks in Palestine through defining its kinds and tasks and the role of the Palestinian Monetary Authority in supervising, managing and organizing its works in Palestine.

A Questionnaire was prepared for the purpose of the study that was reached by answers of the study community where some issues that affects the statements publishing statements. The most important issues were that the bank accountants are not fully aware of the international accounting standards. In addition, the curriculums in the Palestinian universities are not updated to be in line with the international curriculums. There is a shortage in developing abilities and skills of the accountants which could be enhanced through holding conferences, symposiums and to activate the role of the professional syndicates and this affect on the preparing the financial statements of those banks.

Therefore, we recommend the Palestinian Monetary Authority to take a greater leading role by requesting the banks to provide more detailed statements in order to benefit the users of the financial statements of the Palestinian banks.

فهرس المحتويات

أ	آفة كريمة
ب	الإهداء
ج	شكر وتقدير
د	ملخص الدراسة باللغة العربية
هـ	ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية
ز	قائمة المحتويات
ح	قائمة الجداول

الفصل الأول "الإطار العام للدراسة"

١	١,١ تمهيد
٢	١,٢ مشكلة الدراسة
٤	١,٣ فرضيات الدراسة
٤	١,٤ أهداف الدراسة
٥	١,٥ أهمية الدراسة
٦	١,٦ منهجية الدراسة
٦	١,٧ مصطلحات الدراسة
11	١,٨ الأدبيات السابقة

الفصل الثاني "القوائم المالية في الفكر المحاسبي ومن وجهة نظر أهم المنظمات المحاسبية العالمية"

١٧	٢,١ المقدمة
١٨	٢,٢ القوائم المالية (مفهومها-أهدافها-أهميتها-محتوياتها)
١٨	٢,٢,١ قائمة الدخل
١٩	٢,٢,٢ قائمة المركز المالي

٢٣	٢,٢,٣ قائمة التغير في حقوق الملكية
٢٥	٢,٢,٤ قائمة التدفقات النقدية
٢٩	٢,٣ مستخدمى القوائم المالية ومجالات الاستخدام
	٢,٤ القوائم المالية من وجهة نظر أهم المنظمات المحاسبية العالمية
٣٦	٢,٤,١ القوائم المالية حسب مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB
٣٦	٢,٤,٢ القوائم المالية حسب لجنة المعايير المحاسبية الدولية IASC
٤٨	٢,٤,٣ القوائم المالية حسب مجلس معايير المحاسبة الاسترالية AASB

٤٨	٢,٤,٢ القوائم المالية حسب لجنة المعايير المحاسبية الدولية IASC
٥٥	٢,٤,٣ القوائم المالية حسب مجلس معايير المحاسبة الاسترالية AASB

٦٢ الفصل الثالث "الجهاز المصرفي الفلسطيني"

٦٣	٣,١ مقدمة
٦٤	٣,٢ سلطة النقد
٦٦	٣,٣ المصارف في فلسطين

٧٤ الفصل الرابع "متطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية للمصارف المنصوص عليها في المحاسبة الدولية ووفق المعيار الدولي رقم ٣٠"

٧٥	٤,١ المقدمة
٧٦	٤,٢ الإفصاح والعرض
	٤,٣ تجهيز التقارير والقوائم المالية للمصارف وفق معايير المحاسبة الدولية
٨٤	٤,٤ معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٠

٩٥	٥,١ مجتمع الدراسة
١٠٥	٥,٢ ثبات الاستبانة
١٠٧	٥,٣ المعالجات الاحصائية

١٠٩	٦,١ اختبار التوزيع الطبيعي
١١٠	٦,٢ مناقشة فقرات كل قسم وتفسيرها
١٢٩	٦,٣ مناقشة فرضيات الدراسة
١٤٠	٦,٤ النتائج والتوصيات
١٤٠	٦,٤,١ النتائج
١٤٣	٦,٤,٢ التوصيات
١٤٤	٦,٤,٣ المقترحات
145	المراجع العربية
149	المراجع الاجنبية
١٥٠	الاستبيان

قائمة الجداول

رقم الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
٩٥	أعداد الفروع للبنوك في كل من قطاع غزة والضفة الغربية	١
٩٦	مدققي الحسابات في شركات التدقيق	٢
٩٧	توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	٣
٩٧	توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر	٤
٩٨	توزيع أفراد العينة حسب متغير الدرجة العلمي	٥
٩٨	توزيع أفراد العينة حسب متغير التخصص	٦
٩٩	توزيع أفراد العينة حسب متغير بلد التخرج	٧
٩٩	عدد سنوات الخبرة العملية في مجال التدقيق أو المحاسبة للمصارف	٨
١٠٠	متغير مستوى الاطلاع	٩
١٠١	متغير مجال العمل	١٠
١٠١	معاملات الارتباط بين كل فقرة في القسم الثاني والمجموع الكلي ل فقرات الاستبانة	١١
١٠٢	معاملات الارتباط بين كل فقرة في القسم الرابع والمجموع الكلي ل فقرات الاستبانة	١٢
١٠٣	معاملات الارتباط بين كل فقرة في القسم الخامس والمجموع الكلي ل فقرات الاستبانة	١٣
١٠٤	معاملات الارتباط بين كل فقرة في القسم السادس والمجموع الكلي ل فقرات الاستبانة	١٤
١٠٥	معاملات الارتباط بين معدل كل قسم والمعدل الكلي ل فقرات الاستبان	١٥
١٠٦	معاملات الارتباط حسب طريقة التجزئة النصفية لكل مجال من المجالات	١٦
١٠٧	معاملات ألفا كرونباخ لكل قسم	١٧

١٠٩	اختبار التوزيع الطبيعي	١٨
١١٠	النسبة المئوية لبدائل كل فقرة وكذلك المتوسط الحسابي والوزن النسبي وقيمة t ومستوى الدلالة لكل فقرة في القسم الثاني من الاستبانة	١٩
١١٦	يوضح ترتيب أهم القوائم المالية للمصارف الفلسطينية كمصدر للمعلومات	٢٠
١١٦	نسبة المئوية لبدائل كل فقرة وكذلك المتوسط الحسابي والوزن النسبي وقيمة t ومستوى الدلالة لكل فقرة في القسم الرابع من الاستبانة	٢١
١١٩	النسبة المئوية لبدائل كل فقرة وكذلك المتوسط الحسابي والوزن النسبي وقيمة t ومستوى الدلالة لكل فقرة في القسم الخامس من الاستبانة	٢٢
١٢٦	النسبة المئوية لبدائل كل فقرة وكذلك المتوسط الحسابي والوزن النسبي وقيمة t ومستوى الدلالة لكل فقرة في القسم السادس من الاستبانة	٢٣
١٣١	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي وقيمة t ومستوى الدلالة لكل قسم من الاستبانة	٢٤
١٣٣	المتوسطات والانحرافات المعيارية ودلالة الفروق باستخدام اختبار t حسب متغير الجنس	٢٥
١٣٥	المتوسطات والانحرافات المعيارية ودلالة الفروق باستخدام اختبار t حسب متغير مجال العمل (محاسب في المصرف، مدقق خارج المصرف)	٢٦
١٣٧	تحليل التباين الأحادي حسب متغير الخبرة	٢٧
١٣٩	تحليل التباين الأحادي حسب متغير مستوى اطلاع المحاسبين والمدققين على معايير المحاسبة الدولية	٢٨

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

? تمهيد

? مشكلة الدراسة

? فرضيات الدراسة

? أهداف الدراسة

? أهمية الدراسة

? منهجية الدراسة

? محددات الدراسة

? مصطلحات الدراسة

? الأدبيات السابقة

1.1 تمهيد:

تعتبر الصناعة المصرفية عصب الحياة الاقتصادية المعاصرة لما لها من دور وتأثير فعال في تنمية وإدارة دفة العملية الاقتصادية على المستويين العالمي والمحلي، وفي مختلف الميادين التنموية و الاستثمارية، ونظراً للمكانة التي تتمتع بها هذه الصناعة، وخصوصاً على الصعيد المحلي، أصبح المجتمع المالي يطالب بنشر بيانات أكثر تفصيلاً عن الأنشطة الاقتصادية المختلفة، لذلك جاء الاهتمام من جانب الإدارة في المصارف، والمجتمع المالي بإعادة النظر فيما يتم نشره في القوائم المالية، كما أنه تم مطالبة مراجع الحسابات الخارجي للقوائم المالية تضمين تقريره كافة الوثائق والبيانات اللازمة للإفصاح عنها، وللأهمية المتزايدة للإفصاح حرصت المجامع المهنية في العالم على تضمين جميع المعايير الصادرة عنها قواعد خاصة تحدد حدود وشروط الإفصاح عن المعلومات الواجب توافرها في القوائم المالية المنشورة، وذلك بقصد توفير نوع من القبول الدولي International Acceptance لتلك قوائم(مطر، ١٩٩٣، ص١١٧).

لذلك فإن هذه الدراسة تتناول مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية للمصارف الفلسطينية، وطرق إعدادها، ومدى توفيرها لمتطلبات الإفصاح الواردة في المعيار رقم ٣٠¹ وغيره من المعايير الدولية الأخرى، والمنصوص عليها في أصول المحاسبة الدولية، حيث إن هذه القوائم المالية يستفيد منها أطراف كثيرة مثل المستثمرين والعملاء الحاليين والمرقبين والجهات الحكومية وغيرهم من الأطراف الأخرى، كما أنه أصبح من أولويات عملية المراجعة الخارجية، ومن معاييرها حصول المراجع

¹ المعيار رقم ٣٠ : الإفصاح في القوائم المالية للبنوك، والمؤسسات المالية المشابهة

على خطاب التمثيل¹ (خطاب الإفصاح العام) من المصرف مبيناً به الأسس، والمعايير التي اعتمدت في إعداد القوائم المالية، وأنه قد تم تقديم كافة المعلومات له والتي لها أثر على إظهار القوائم المالية للمصرف بعدالة، وعلى الرغم من أن فعالية هذا الخطاب كدليل ليست مماثلة لفاعلية خطابات المصادقات² والإيضاحات الأخرى التي تتعلق بالقوائم المالية التي يحصل عليها المراجع الخارجي من طرف ثالث³ أثناء عملية المراجعة، إلا أن حصول المراجع على هذه الإيضاحات والبيانات المكتوبة يعتبر بمثابة أحد الأدلة الهامة في عملية المراجعة، لذلك تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على مدى الإلتزام الفعلي بقواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعايير المحاسبية الدولية عند إعداد ونشر القوائم المالية الختامية الخاصة بالمصارف الفلسطينية.

وفي الوقت الذي يحتاج فيه مستخدمو القوائم المالية وخصوصاً المستثمرين منهم إلى المعلومات المتوفرة⁴ واللازمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية في الوقت المناسب والتي تعود عليهم بالفائدة العظمى، نجد أن المصارف الفلسطينية تختلف بعضها عن بعض في السياسات والطرق المحاسبية المستخدمة في إعداد تلك القوائم والتي تهم هؤلاء المستخدمين في اتخاذ القرارات، كما أننا نجد أن هذه القوائم لا يتوفر بها إفصاح عن بعض المتطلبات التي يعتمد عليها المستخدمون في اتخاذ قراراتهم المتعلقة بتوجيه مدخراتهم وذلك لضمان أفضل عائد ممكن مع الأخذ في الاعتبار عناصر المخاطرة المرتبطة بتلك الاستثمارات (الكحلوت، ٢٠٠٤م).

وعليه ومن أجل رفع مستوى الثقة والشفافية في القوائم المالية للمصارف الفلسطينية، بحثت هذه الدراسة مدى الإلتزام بمجموعة القواعد والمعايير التي تعزز الشفافية والإفصاح

¹ حصول المراجع على كتاب تمثيل منفصل يتعلق بمعاملات خاصة، أو أحداث أخرى خلال إجراء عملية المراجعة (جربوع، ٢٠٠٢، ص ٢٩٠)

² يتم إرسال خطابات المصادقة من قبل المراجع، ويطلب من المدنين الرد مباشرة إلى المراجع. وتتضمن مثل هذه الخطابات تفويضاً من الإدارة إلى المدنين للإفصاح عن أية معلومات ضرورية إلى المراجع (جربوع، ٢٠٠٢، ص ٢١٦).

³ هم عملاء المصرف، حيث يعتبروا أطراف خارج المؤسسة.

⁴ وهي المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية المنشورة من بيانات وأرقام وشروحات.

الملائم بأسلوب يتفق مع معايير الجودة المحاسبية والمالية، والتي تهدف إلى زيادة الوعي والمعرفة بدور الشفافية والإفصاح المحاسبي في تعزيز الرقابة والمساءلة في المصارف الفلسطينية، ورفع مستوى جودة وفعالية القوائم المالية المنشورة، وإعدادها على أسس ومعايير المحاسبة لدعم المصداقية والثقة في المعلومات والتقارير المالية التي تصبح ذات جودة عالية، وتفي باحتياجات المستخدمين لهذه التقارير.

١.٢ مشكلة الدراسة:

تظهر أهمية العمل المحاسبي في المخرجات (القوائم المالية الأساسية والإيضاحات المتعلقة بها) التي إن تمت العناية بها، وتم إظهارها بدقة وشفافية فإنها تمثل أداة مفيدة ومؤثرة على نتائج الأعمال التي تعبر عنها هذه القوائم، ولقد تبين من خلال مسح مبدئي لمجتمع الدراسة أن المصارف الفلسطينية لا تولي اهتماماً كافياً بالإفصاح عن المعلومات الضرورية في القوائم المالية وقد رافق ذلك ضعف في الإمكانيات البشرية وتدني مستوى الخبرة لديها (شاهين، ١٩٩٥م) وعدم مواكبة الجامعات الفلسطينية للتطور العالمي في المناهج الدراسية بشكل دائم وأولاً بأول يؤثر سلباً على شفافية ودلالة القوائم المالية، وعليه تمحور سؤال البحث الرئيسي بالشكل التالي:

ما هي متطلبات الإفصاح اللازمة في القوائم المالية للمصارف الفلسطينية التي تجعلها

ذات دلالة كافية تمكن مستخدميها من اتخاذ قراراتهم بشكل سليم ودقيق؟

١.٣ فرضيات الدراسة:

٣ لا توفر القوائم المالية الأساسية للمصارف الفلسطينية بوضعها الحالي المعلومات

الكافية واللازمة لمستخدمي القوائم المالية للمصارف.

ر لا توجد علاقة معنوية بين متغيرات دلالة القوائم المالية للمصارف الفلسطينية ودرجة الإفصاح اللازمة لمستخدمي هذه القوائم.

ر لا تتباين درجة الإفصاح في التقارير المالية المنشورة من مصرف إلى آخر.

ر "لا يوجد فرق بين آراء أفراد المجتمع حول مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية يعزى للجنس (ذكر، أنثى) عند مستوى دلالة (0,05)"

ر لا يوجد فرق بين آراء أفراد المجتمع حول مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية يعزى لمجال العمل عند مستوى دلالة (0,05)، "

ر "لا يوجد فرق بين آراء أفراد المجتمع حول مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية يعزى للخبرة العملية في مجال التدقيق أو المحاسبة للمصارف عند مستوى دلالة (0,05)"

ر لا يوجد فرق بين آراء أفراد المجتمع حول مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية يعزى لمستوى اطلاع المحاسبين والمدققين على معايير المحاسبة الدولية عند مستوى دلالة (0,05)"

١.٤ أهداف الدراسة:

ر توضيح مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية للمصارف الفلسطينية.

ر تحديد مدى كفاية مستوى الإفصاح عن المعلومات الموجود في القوائم المالية

للمصارف الفلسطينية وهل يمكن به نيل ثقة مراجعي ومستخدمي هذه القوائم؟

٣ المساهمة في التعرف على كيفية تحسين جودة القوائم المالية، والوصول بها إلى المستوى المطلوب من الإفصاح عن المعلومات الواجبة النشر في القوائم المالية للمصارف الفلسطينية، وفقاً للمعايير الدولية.

١,٥ أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من الهدف الذي تسعى إليه، كما تتبع أهميتها أيضاً من المجال الذي تناولته، وهو قطاع المصارف، القطاع الذي يعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية في فلسطين، وعليه فإن أهمية الدراسة تعود إلى إظهار واقع الإفصاح الحالي في القوائم المالية للمصارف الفلسطينية، وكيفية تطويره بما يؤدي إلى خدمة مستخدمي تلك القوائم، الأمر الذي ينعكس بدوره بشكل إيجابي على تطوير الأداء المصرفي وزيادة مستوى الشفافية في مخرجات العمل المصرفي مما يدعم ثقة المستخدمين.

١,٦ منهجية الدراسة:

١,٦,١ مصادر جمع البيانات:

تم الاعتماد على كل من المصادر الأولية والثانوية في جمع البيانات، فالمصادر الأولية تم الحصول عليها من خلال تصميم استبانة وزعت على كل من فئة إدارات البنوك وفئة شركات التدقيق للقوائم المالية للمصارف الفلسطينية.

أما بالنسبة للمصادر الثانوية فقد تم الحصول عليها بالإطلاع على الدراسات السابقة في هذا المجال، والاعتماد على الكتب والمجلات والمنشورات والتقارير والإحصاءات المختلفة.

١,٦,٢ منهجية التحليل:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يحاول وصف وتقييم مدى دلالة القوائم المالية كأداة للافصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية، ويحاول المنهج الوصفي التحليلي أن يقارن ويفسر ويقيم أملاً في التوصل إلى تعميمات ذات معنى يزيد بها رصيد المعرفة عن موضوع الدراسة كما سيؤول إليه في المراحل التالية.

١,٦,٣ أداة الدراسة:

استخدم الباحث معيار "ليكرت" الخماسي في قياس الإجابات على فقرات الاستبانة انظر:
الاستبانة في ملحق رقم (١) وتتنصر الإجابات المستخدمة وفق التصنيف التالي:

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	ارفض	ارفض بشدة
الدرجة	٥	٤	٣	٢	١

وقد قسمت الاستبانة (انظر ملحق رقم ١) إلى سبعة أقسام كالتالي:

القسم الأول: يتكون من ٨ فقرات، وتحتوي على المعلومات العامة عن أفراد المجتمع مثل الجنس، والعمر، والدرجة العلمية، والتخصص، والجامعة التي تخرج منها، والخبرة العملية للموظف في مجال التدقيق أو المحاسبة للمصارف، ومستوى اطلاع الموظف على معايير المحاسبة الدولية، ومكان العمل.

القسم الثاني: يتكون من ٩ فقرات وتحتوي تلك الفقرات على مدي توفير القوائم المالية الأساسية للمصارف الفلسطينية في الوضع الحالي للمعلومات الكافية واللازمة لمستخدمي القوائم المالية.

القسم الثالث: يتكون من فقرة واحدة وتهتم بتحديد القوائم المالية للمصارف الفلسطينية مثل القوائم المالية للمصارف والمركز المالي و الدخل و التغييرات في حقوق الملكية و التدفقات النقدية.

القسم الرابع: يتكون من فقرة واحدة منقسمة إلى ٥ فقرات فرعية وتهتم بتحديد مدى اعتماد المستخدمين على القوائم المالية للمصارف الفلسطينية، وقد قسمت بدائل الإجابة وفق المقياس التالي:

التصنيف	عالية جداً	عالية	متوسطة	ضعيفة	غير مهمة	لا أدري
الدرجة	٦	٥	٤	٣	٢	١

القسم الخامس: ويتكون من ١٥ فقرة، وتحتوي تلك الفقرات على العلاقة المعنوية بين بنود القوائم المالية ودرجة الإفصاح اللازمة لمستخدمي القوائم المالية للمصارف الفلسطينية.

القسم السادس : يتكون من ٥ فقرات، ويبين تباين درجة الإفصاح في التقارير المالية المنشورة من مصرف إلى آخر على الرغم من وجود اشتراطات محدودة للعرض والإفصاح طبقاً للمعايير الدولية.

القسم السابع : يتكون من عبارة واحدة وهي عبارة عن سؤال مفتوح يتناول متطلبات الإفصاح اللازمة في القوائم المالية للمصارف.

وبذلك يكون عدد فقرات الاستبانة (٤٤ فقرة)
١,٦,٤ صدق وثبات الاستبيان:

قام الباحث بتقنين الاستبيان قبل توزيعه على عينة الدراسة وذلك للتأكد من صدقه وثباته كالتالي:
صدق الاستبيان : قام الباحث بالتأكد من صدق الاستبيان بطريقتين.

(١) صدق المحكمين:

عرض الباحث الاستبيان على مجموعة من المحكمين تألفت من خمسة أعضاء من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية التجارة متخصصين في الإدارة والمحاسبة والإحصاء وقد استجاب الباحث لآراء السادة المحكمين وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء مقترحاتهم بعد تسجيلها في نموذج تم إعداده، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية - انظر: ملحق رقم (١).

(٢) صدق المقياس:

أولاً: صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاختبار:

وقد قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي للاستبيان على عينة استطلاعية مكونة من (٢٥) استبانة وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية لفقرات الاستبانة.

١,٦,٥ مجتمع الدراسة:

أولاً: المصارف الفلسطينية:

- ٢ بنك فلسطين المحدود.
- ٢ البنك التجاري الفلسطيني.
- ٢ بنك الاستثمار الفلسطيني.
- ٢ بنك القدس للتنمية والاستثمار.
- ٢ بنك فلسطين الدولي.
- ٢ البنك الإسلامي الفلسطيني.
- ٢ البنك الإسلامي العربي.
- ٢ بنك الأقصى الإسلامي.
- ٢ بنك الاستثمار العربي الفلسطيني للتنمية والإعمار.

ثانياً: مكاتب تدقيق الحسابات العاملين في قطاع غزة، والمعتمدين من قبل سلطة النقد

الفلسطينية لمراجعة حسابات المصارف:

٢ شركة أرنست وينغ.

٢ شركة سابا وشركاهم.

٢ شركة الوفاء وشركاهم.

٢ الشركة الفلسطينية للتدقيق.

٢ شركة يعقوب اليوسف.

٢ شركة طلال أبو غزالة للتدقيق.

٢ Pric Water House

١,٦,٦ عينة الدراسة:

قام الباحث بتوزيع الإستبانة على جميع المصارف الفلسطينية، ومدقي الحسابات

الخارجيين في قطاع غزة.

١,٦,٧ تحليل البيانات:

تم تحليل البيانات باستخدام البرنامج **SPSS** الإحصائي حيث تم استخدام الأسلوب

الإحصائي الوصفي المتمثل في حساب النسب المئوية، والوسط الحسابي، وإيجاد العلاقة بين

المتوسطات، كما تم دراسة العلاقات بين المتغيرات المستقلة والتابعة حسب ما تم الوصول إليه

بهذه الدراسة.

١.٧ مختصرات ومصطلحات الدراسة:

FASB : Financial Accounting Standards Board.

AICPA : American Institute of Certified Public Accountants.

T.B : Trueblood Committee.

SFAC : Statements of Financial Accounting Concepts.

IASC: Internatinal Accounting Standards Committee

AASB: Australian Accounting Standard Board

IFRS: International Financial Reporting Standards

الإفصاح:

هو كفاية العرض والإفصاح العام في القوائم المالية وأنها تظهر بعدل المركز المالي

للمنشأة ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية وفقاً لمعايير المحاسبة المتعارف عليها.

مستخدمي القوائم المالية:

هم الفئات المستخدمة للقوائم داخل المصارف مثل رجال الإدارة، والعاملين في

المصارف، والعاملين خارج المصارف مثل الجهات الحكومية كمصلحة الضرائب، والمستثمرين

الحاليين، والمرقبين، ووزارة التجارة، و سلطة النقد....إلخ.

١.٨ محددات الدراسة:

✓ اقتصرت الدراسة على المصارف الفلسطينية(الوطنية).

✓ اقتصرت الدراسة أيضاً على كل من فئة إدارات البنوك وفئة شركات التدقيق كمستخدمين

داخليين للقوائم المالية للمصارف الفلسطينية.

1.8 الأدبيات السابقة:

بالرغم من الأهمية البالغة لمدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية، إلا أن هذا الموضوع لم يلق الاهتمام الكافي من جميع جوانبه، وخصوصاً جوانب النزاهة، والشفافية في تقديم الإفصاح الكافي عن المعلومات التي تمكن المستخدمين الخارجين لهذه القوائم من الاستفادة منها بشكل معقول، وبغير خداع، وما هي السبل التي تجبر الإدارة على الإفصاح الكافي عن المعلومات بشكل متوازن مع مصلحة المؤسسة (المصرف)، وما هي القوانين والضوابط التي يجب على السلطة الرقابية تبنيها لوضع معايير تضمن بها التزام المصارف الفلسطينية بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بقوائمها المالية المنشورة.

وقد قام الباحث بدراسة نظرية في مجال الإفصاح في القوائم المالية بشكل عام من خلال المعايير الدولية والمعايير الأمريكية والأسترالية، ومن خلال الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الإفصاح فكان من ضمن هذه الدراسات ما يلي:

1.8.1 دراسة توفيق (١٩٩٠م)

حول "قياس متطلبات العرض والإفصاح العام وتقييم مدى توافرها في التقارير المالية للشركات المساهمة وفي معيار العرض والإفصاح العام بالمملكة العربية السعودية" وقد تناولت الدراسة قضية مدى وفاء المتطلبات من الإفصاح للقوائم المالية ذات الغرض العام للاحتياجات الواقعية للمستفيدين الرئيسيين في المملكة حالياً ومستقبلاً، وذلك بهدف زيادة فعالية معيار العرض والإفصاح العام، وقد عني الباحث بتحقيق هذا الهدف من خلال:

- دراسة نظرية تناولت تنوع المستفيدين من التقارير المالية اللازمة لهم، مع بيان المناهج الممكن اتباعها؛ لزيادة فاعلية وفاء التقارير المالية باحتياجات المستفيدين.

• دراسة ميدانية للتعرف على متطلبات العرض، والإفصاح العام بالنسبة لقطاعات المستفيدين الرئيسيين في المملكة، إلى جانب مقارنتها بما استوجبه معيار العرض و الإفصاح من ناحية، وما تم عرضه والإفصاح عنه فعلاً في القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية من ناحية أخرى.

وقد أتاحت هذه الدراسة بيان سبل زيادة فعالية العرض والإفصاح في المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال ما أوضحتها من التباين بين متطلبات العرض والإفصاح بين قطاعات المستفيدين الرئيسيين، والتعرف على القطاعات التي تناسبها التقارير ذات الغرض الخاص، والقطاعات التي تناسبها التقارير ذات الغرض العام، وتحديد محتوياتها حالياً ومستقبلاً، هذا بالإضافة إلى تقييم مدى تطبيق الشركات المساهمة السعودية لمتطلبات معيار العرض والإفصاح العام.

٢, ٨, ١ دراسة يماني، وعبد المعطي (١٩٩٠م)

حول "الأثر المتوقع لمعيار العرض والإفصاح العام على مستوى الإفصاح في القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية" حيث تناولت هذه الدراسة الأثر المتوقع الذي أحدثته جعل معيار العرض والإفصاح العام إلزامياً على مستوى الإفصاح في القوائم المالية للشركات المساهمة في المملكة والإيضاحات المرفقة بها، وقد أوضحت الدراسة أن هناك العديد من البنود التي لا يتم الإفصاح عنها بنسب متفاوتة وبالتالي فإن صدور المعيار وجعله إلزامياً سوف يؤدي إلى زيادة مستوى الإفصاح في القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية، علماً أنه يجب الاستمرار في وضع المعايير التي تعتبر عملية مستمرة من خلال ما أثبتته تجارب الدول المتقدمة، وهذا الأمر يدركه كل مهني يمارس مهنة المحاسبة.

١,٨,٣ دراسة مطر (١٩٩٣م)

حول تقييم مستوى الإفصاح الفعلي في القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة الأردنية في ضوء قواعد الإفصاح المنصوص عليها في أصول المحاسبة الدولية وقد هدفت الدراسة إلى تقييم مستوى الإفصاح الفعلي عن المعلومات المحاسبية المتوفرة في البيانات المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة الأردنية، وذلك بالمقارنة مع شروط وقواعد الإفصاح المنصوص عليها في أصول المحاسبة الدولية .

وقد اشتملت الدراسة على جانب نظري، وجانب ميداني اختباري، وأظهرت أن الشركات المساهمة الأردنية تلبى بوجه عام حوالي (٨٠%) من متطلبات، وشروط الإفصاح المنصوص عليها في أصول المحاسبة الدولية، وهو إلى حد ما مستوى معقول إلا أن هذا الإفصاح يتفاوت في مدها سواء في ما بين القوائم المالية الأساسية، أو في ما بين عناصر كل قائمة منها على حدة، وذلك يوجب على إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية، وكذلك مدققي حساباتها إيلاء عناية أكبر نحو تحقيق الاتساق المطلوب في الإفصاح الفعلي الموفر على مستوى جميع هذه القوائم، وبشكل يزيد من فعاليتها كمصدر للمعلومات.

١,٨,٤ دراسة حسن (٢٠٠٢)

تناولت الدراسة الإفصاح العام وأهميته لمستخدمي القوائم المالية حيث إن المعايير هي الضابط الذي يتم بموجبه إعداد هذه التقارير وعرضها بصورة تجعلها أكثر مصداقية وتكون مكان ثقة للجهات المقدمة لها، وقد ظهرت أهم النتائج مع حسن أن الدور الذي تلعبه المعايير المحاسبية في ضبط التقارير المالية وإخراجها بصورة تجعلها مفيدة لمستخدميها وبدونها فإن التقارير المالية قد تكون مضللة في إتخاذ القرار، كما أن آراء مجتمع بحثه أكدت دور الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية وأهميتها في تسهيل قراءة تلك القوائم، وعليه أوصى الباحث

بضرورة الإلتزام الكامل بتطبيق المعايير المحاسبية من قبل معدي القوائم المالية، وأوصى أيضاً بالتوسع في شرح السياسات الحاسبية المتبعة وإظهار تفاصيل الأرقام الواردة في صلب القوائم وبالإيضاحات المرافقة لها حتى تسهل فهم محتوى تلك القوائم.

١,٨,٥ دراسة خشارمة (٢٠٠٣)

حول قياس مستوى الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المشابهة المندمجة في الأردن "معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٠) حيث تناول خشارمة متطلبات المعيار الدولي رقم (٣٠) ببند، قسمت إلى أجزاء رئيسية الأول تضمن متطلبات المعيار الخاصة بقائمة الدخل والأرباح والخسائر، والثاني تضمن متطلبات المعيار الخاصة بالميزانية العمومية، وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها اتفاق المجيبين في الشركات المالية المندمجة العاملة في الأردن حول أهمية تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٠، كما أوصى بمتابعة المستجدات في العمل المصرفي ليتلاءم مع المعايير المحاسبية الحديثة لتلبي حاجة البنك ومدقي الحسابات.

١,٨,٦ دراسة نشوان (٢٠٠٤)

تناولت الدراسة موضوع تطوير وإعداد ونشر القوائم المالية في إطار معايير المحاسبة الدولية في ضوء التغيرات البيئية فأشار أن الأهمية النسبية تزداد للبيانات المنشورة كمصدر للمعلومات التي تخدم اتخاذ القرارات في المؤسسات الاقتصادية، وبخاصة في ظل التأثيرات الهامة والمختلفة للعولمة، ولكي تفي هذه البيانات المالية المنشورة بإحتياجات مستخدميها كان لا بد من أن تتسم المعلومات بقدر معقول من المصدقية، وقد كان من أهم النتائج أن القوائم المالية تعاني من قصور شديد وأن المعلومات المحاسبية التي يمكن استخلاصها من هذه القوائم لا تعبر عن طبيعة المركز المالي، ولا تساعد في اكمال محتوى المعلومات، كما تعتبر معايير

المحاسبة الدولية بمثابة المرجع الذي يسترشد به المهنيون في جميع أنحاء العالم خاصة بعد أن يتم تكيف التطبيق بما يتلاءم مع متطلبات البيئة الاقتصادية، وقد شكلت الدوائر الضريبية أكثر الأطراف استخداماً للقوائم المالية، وأوصى نشوان بضرورة وضع إطار عام للنواحي المحاسبية وإلزام الوحدات الاقتصادية به، مع ضرورة الوحدات الاقتصادية بتطبيق معايير المحاسبة الدولية مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات البيئية الفلسطينية.

وبناءً على ما سبق نجد أن أغلب الدراسات السابقة قد ركزت على الإفصاح في القوائم المالية للشركات المساهمة ما عدا إحدى الدراسات التي تناولت قياس مستوى الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المشابهة المندمجة في الأردن، وعليه يعتقد الباحث أن الموضوع الذي تتناوله هذه الدراسة يتطرق إلى موضوع هام يتعلق بمدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية المنشورة للمصارف الفلسطينية، حيث سيتم التعرف على واقع القوائم المالية المنشورة للمصارف الفلسطينية والوقوف على دلالة عمليات الإفصاح فيها واقتراح السبل والوسائل اللازمة لتطويرها بما يؤدي إلى خدمة مستخدمي القوائم المالية وزيادة مستوى الإفصاح والشفافية في تلك القوائم .

الفصل الثاني

القوائم المالية في الفكر المحاسبي

? المقدمة.

? القوائم المالية (مفهومها-أهدافها-أهميتها-محتوياتها).

? مستخدمي القوائم المالية ومجالات الاستخدام.

? القوائم المالية من وجهة نظر أهم المنظمات المحاسبية العالمية.

٢.١ المقدمة:

المحاسبة هي نظام للمعلومات يقوم بتجميع، وتوصيل المعلومات الاقتصادية عن منشأة معينة إلى عدد كبير من المستخدمين ومختلف الأشخاص الذين ترتبط قراراتهم بنشاط هذه المنشأة، من المستثمرين والموردين والمديرين والمصالح الحكومية، وغيرها (كيسو، وويجانت، ١٩٩٩، ص ٢٢) وتعتبر القوائم المالية هي المخرجات الأساسية لهذا النظام والموصل الأساسي للمعلومات، هذا وتختلف مفاهيم ومحتويات القوائم المالية التي تعدها المنشآت باختلاف الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة، واختلاف مفهومها للمستخدم النهائي للمعلومات الواردة في هذه القوائم، كما أن التقارير المالية يجب أن تفصح عن كل ما من شأنه أن يجعلها غير مضللة (بهجت، ويماني، ١٩٩٠م، ص ٦١). وهذا الفصل يتناول مفهوم القوائم المالية، وأهميتها ومحتوياتها بشكل عام، وكذلك من وجهة نظر عدة منظمات مهنية في العالم.

٢.٢ القوائم المالية (مفهومها-أهدافها-أهميتها-محتوياتها):

إن المخرجات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبية عبارة عن مجموعة من القوائم المالية،

ومن أهمها ما يلي:

- قائمة الدخل.
- قائمة المركز المالي.
- قائمة التغير في حقوق الملكية.
- قائمة التدفق النقدي.

٢,٢,١ قائمة الدخل:

مفهوم قائمة الدخل:

هي قائمة المكاسب - كما يطلق عليها البعض أحياناً - التي تعبر عن مدى نجاح عمليات المنشأة في فترة زمنية معينة، وتستخدم هذه القائمة لتحديد ربحية المنشأة، وتعد قوة الثقة في قائمة الدخل من الأمور الظنية، لأن الدخل المستخرج منها يعتبر في أحسن الحالات تقديرياً تقريباً، وذلك لأن قياس الدخل في المحاسبة هو انعكاس للعديد من الافتراضات والمبادئ (المعايير) التي وضعها المحاسبون على مدى العقود الماضية مثل افتراض الدورية ومبدأ الاعتراف بالإيراد، ومبدأ المقابلة (كيسو، وويجانت، ١٩٩٩، ص ١٦٧)، وعليه يمكن القول أن قائمة الدخل هي عبارة عن أداة لتحقيق مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات لتحديد صافي الدخل أو الخسارة بطريقة مبسطة وواضحة (جعفر، ٢٠٠٣، ص ٢٥٩).

الهدف من إعداد قائمة الدخل:

إن الهدف من إعداد قائمة الدخل هو إظهار صافي نتيجة النشاط في آخر الفترة المالية سواء كان صافي ربح، أو صافي خسارة، فهي إذاً تهدف إلى معرفة وقياس مدى نجاح المشروع خلال فترة معينة (عادة سنة أو نصف سنة) في استغلال الموارد المتاحة في تحقيق الأرباح (الدهراوي، وهلال، ١٩٩٩، ص ٤٧)، وعليه يمكننا القول أن قائمة الدخل تهدف إلى:

١. تقييم جدوى الاستثمارات وعوائدها.
٢. تقييم كفاءة إدارة المشروع وفعاليتها.
٣. تقييم مدى قدرة المشروع على الاقتراض من المصارف، والمستثمرين. (جربوع، وحلس، ٢٠٠١، ص ١٠٥).

أهمية قائمة الدخل:

إن قائمة الدخل تعتبر الأكثر أهمية من بين القوائم المالية، فهي التقرير الذي يقيس نجاح عمليات الشركة لفترة محددة من الزمن، وعليه فإن أهمية هذه القائمة تنبع من (الفداع، ٢٠٠٢، ص ١٠١):

١. تساعد بالتنبؤ بشكل دقيق لدخل المنشأة في المستقبل.
٢. تساعد في التقييم الأفضل لإمكانية استلام المشروع لمبالغ نقدية.
٣. تساعد في التأكد من أن المصادر الاقتصادية قد تم استخدامها على أفضل وجه.

محتويات قائمة الدخل:

رغم تعدد أشكال قائمة الدخل لكنها في غالباً ما تحتوي على كل أو بعض العناصر التالية:

١. صافي المبيعات.
٢. تكلفة المبيعات.
٣. مجمل الربح.
٤. مصاريف إدارة الأعمال.
٥. صافي الدخل من النشاط العادي.
٦. المصاريف الأخرى، والإيرادات الأخرى.
٧. صافي الدخل السنوي قبل الضرائب.
٨. مخصص الضرائب.
٩. صافي الدخل السنوي قبل الضرائب.
١٠. العناصر غير المتكررة سواء كانت إيرادات، أو مصروفات (جعفر، ٢٠٠٣، ص ٢٦٠).

٢,٢,٢ قائمة المركز المالي:

مفهوم قائمة المركز المالي:

هي قائمة توفر معلومات عن طبيعة ومقدار الاستثمارات في أصول المنشأة، والتزامات المنشأة لدائنيها، وحق الملاك على صافي أصول المنشأة، حيث يتمثل المركز المالي للمنشأة في ما لها من أصول وما عليها من خصوم أو التزامات تجاه الآخرين، وذلك في اللحظة الأخيرة من الفترة المالية المنتهية (جعفر، ٢٠٠٣، ص ٢٦٦)، وتعد هذه القائمة بعد إعداد الحسابات الختامية ومعرفة صافي نتيجة النشاط من ربح أو خسارة، وهي تتضمن جميع الحسابات التي لم تنزل مفتوحة في الحسابات الختامية أي التي لم تقفل بعد، وللميزانية جانبان، الأول ويسمى الجانب الأيمن وتدرج فيه كافة البنود الخاصة بأصول المنشأة وحقوقها على الآخرين، والثاني ويسمى الجانب الأيسر وتدرج فيه كافة البنود الخاصة بخصوم المنشأة والتزاماتها تجاه الآخرين، وتختلف طريقة ترتيب بنود الحسابات في الميزانية بحسب طبيعة المنشأة.

الهدف من إعداد قائمة المركز المالي:

تهدف قائمة المركز المالي إلى بيان وتصوير المركز الاقتصادي أو المالي للوحدة الاقتصادية في لحظة معينة (جربوع، وحلس، ٢٠٠١، ص ٩٩).

أهمية قائمة المركز المالي:

تتبع أهمية قائمة المركز المالي من مساهمتها في عملية التقرير المالي عن طريق توفير

أساس لما يلي (كيسو، وويجانت، ١٩٩٩، ص ٢٢٤):

١. حساب معدلات العائد.

٢. تقييم هيكل رأس المال في المنشأة.

٣. تقدير درجة السيولة والمرونة المالية في المنشأة.

فالميزانية تعتبر المصدر الرئيسي للمعلومات حول سيولة المنشأة Liquidity وحول مرونتها المالية Financial Flexibility والتي بدورها تمكن مستخدمي القوائم المالية من الحكم على درجة المخاطرة التي تتعرض لها المنشأة وتقدير التدفقات النقدية لها في المستقبل، فإنه يجب تحليل الميزانية وتحديد مدى سيولة المنشأة ومرونتها المالية.

محتويات قائمة المركز المالي:

معظم ميزانيات المنشآت سواء التجارية منها أو الصناعية يتم تصنيفها كما يلي:

أولاً: جانب الأصول:

وهو الجانب الذي يمثل البنود التي استمرت أموال المنشأة فيها بالشراء أو البيع أو

الاستثمار أو غيرها، وهي تتكون مما يلي:

١. الأصول الثابتة.

٢. الأصول المتداولة.

٣. الأصول المتنوعة الأخرى.

ثانياً: جانب الخصوم:

وينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: يمثل الالتزامات الداخلية على المنشأة ويمثلها رأس المال وهو حقوق أصحاب

المنشأة على المنشأة نفسها بصفتها المعنوية المستقلة، وهو عبارة عن (رأس المال

المدفوع مضافاً إليه الأرباح المحققة والإضافات إلى رأس المال الأصلي، أو مطروحاً منه

الخسائر والمسحوبات من رأس المال الأصل.

¹تمثل المخاطرة RISK تعبيراً عن عدم قابلية أحداث وصفقات وظروف ونتائج أعمال المنشأة للتنبؤ في المستقبل.

أما القسم الثاني: فهو الالتزامات الخارجية على المنشأة للغير من خارج المنشأة. وهي تتكون

عادة مما يلي (جعفر، ٢٠٠٣، ص ٢٦٨، ٢٦٩):

١. خصوم طويلة الأجل (أو الخصوم الثابتة).

٢. خصوم قصيرة الأجل.

٣. الخصوم الدائنة الأخرى.

٢,٢,٣ قائمة التغير في حقوق الملكية:

مفهوم قائمة التغير في حقوق الملكية:

هي حلقة الربط بين قائمة الدخل وبين قائمة المركز المالي، ولكن مع تعدد مصادر

التغير في حقوق الملكية، توجب تخصيص قائمة منفردة لتوضيح مسببات هذا التغير ومصادره.

الهدف من إعداد قائمة التغير في حقوق الملكية:

تهدف قائمة التغير في حقوق الملكية إلى تقديم معلومات مفيدة عن مصادر التغير في

عناصر المركز المالي.

أهمية قائمة التغير في حقوق الملكية:

تتبع أهمية قائمة التغير في حقوق الملكية من ربطها لقائمة الدخل وقائمة المركز المالي،

فتفصح عن التغير الناجم عن قائمة الدخل متمثلاً في صورة أرباح أو خسائر الدورة المالية وما

ينجم عنه من تغير في الأرباح المحتجزة، كما تقوم برصد التيارات التي تؤثر على بنود حقوق

الملكية من أول الدورة المالية وصولاً إلى حقوق الملكية في آخر الدورة؛ لذلك فإن قائمة

التغيرات في حقوق الملكية هي نوع من قوائم التدفقات (حنان، ٢٠٠٣، ص ٢٩٢).

محتويات قائمة التغير في حقوق الملكية:

تتكون قائمة التغير في حقوق الملكية مما يلي:

١ - التغيرات في رأس المال المدفوع.

٢ - التغيرات في الأرباح المحتجزة.

٣ - التغيرات في رأس المال المحتسب.

التغيرات في رأس المال المدفوع:

يتكون رأس المال المدفوع من رأس المال القانوني، والذي يمثل القيمة الاسمية للأسهم أو قيمة الحصص ورأس المال الإضافي، والذي يشمل علاوة أو خصم إصدار الأسهم والهبات الرأسمالية وأسهم الخزينة^١، وتشمل: التغيرات في رأس المال المدفوع زيادة رأس المال بالاستثمارات الإضافية التي يقدمها الملاك في صورة نقدية أو عينية أو تسديد لبعض التزامات المنشأة، كما يتم تخفيض رأس المال عن طريق التوزيعات النقدية من الأرباح المحتجزة أو بشراء أسهم الخزينة.

التغيرات في الأرباح المحتجزة:

إن التغيرات في هذا القسم من حقوق الملكية يعود إلى ثلاثة مصادر على النحو التالي:

٣. رصيد الأرباح المحتجزة أو الدورة وتعديله بتسويات السنوات السابقة.

٤. توزيعات الأرباح على الملاك أو المساهمين خلال الدورة.

٥. صافي الدخل الشامل أو الخسارة حسبما تظهره قائمة دخل الدورة الجارية.

علماً أن توزيعات الأرباح تتم إما نقداً أو عينياً، وفي كلتا الحالتين تؤثر هذه التوزيعات على

إجمالي حقوق الملكية.

^١تعتبر أسهم الخزينة من العناصر السالبة التي تؤدي إلى تخفيض رأس المال.

التغيرات في رأس المال المحتسب:

أهم مصادر التغير:

إن أهم مصادر التغير هنا هي:

١- مكاسب أو خسائر إعادة التقدير.

٢- مكاسب أو خسائر الحيازة غير المحققة.

٣- مكاسب أو خسائر ترجمة أرصدة العملات الأجنبية المتوافرة في نهاية الدورة.

٢, ٢, ٤ قائمة التدفقات النقدية:

مفهوم قائمة التدفقات النقدية:

نظراً للقصور في القوائم المالية سابقة الذكر في عرض الملخص التفصيلي لكلٍّ من التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، أو مصادر واستخدامات النقدية خلال الفترة المالية فقد طالب هيئة معايير المحاسبة المالية¹ FASB (المعيار ٩٥ لعام ١٩٨٧) (حنان، ٢٠٠٣، ٢٩٨) بقائمة مالية جديدة، وهي قائمة التدفقات النقدية، والغرض الرئيسي منها هو توفير المعلومات الملائمة عن المتحصلات والمدفوعات النقدية للمنشأة خلال الفترة، وذلك لمساعدة المستثمرين والدائنين، وغيرهم في تحليلهم للتدفقات النقدية (كيسو، وويجانت، ١٩٩٩، ص ٢٤٧)، وتقرر هذه القائمة عما يلي:

§ الآثار النقدية لعمليات المنشأة خلال الفترة.

§ صفاتها الاستثمارية.

§ صفاتها التمويلية.

§ صافي الزيادة أو النقص في النقدية خلال الفترة.

¹ هيئة معايير المحاسبة المالية Financial Accounting Standards Board

الهدف من إعداد قائمة التدفقات النقدية:

أكد تقرير مجموعة العمل لدراسة أهداف التقارير المالية الصادر عام ١٩٧٣ (المعروف باسم تقرير لجنة تروبلود TRUEBLOOD COMMITTEE التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين¹ AICPA) على أن " من أهداف القوائم المالية تقديم معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين من أجل التنبؤ وتقييم التدفقات النقدية CASH FLOWS من حيث المبلغ والتوقيت ونسبية عدم التأكد، كما أن FASB أكدت أيضاً في أول بيان لها (البيان رقم SFAC² عام ١٩٧٨) على أن أحد الأهداف الأساسية الثلاثة للتقرير المالي هو تقدير مقدار وتوقيت درجة عدم التأكد الخاصة بالتدفقات النقدية، لذلك فإن قائمة التدفقات النقدية تهدف إلى:

١. تقييم قدرة المنشأة على توليد النقدية في المستقبل.
٢. تقييم قدرة المنشأة على سداد الديون ومدى توفير السيولة اللازمة لذلك.
٣. تقييم التغيرات التي تحدث في الهيكل المالي للمنشأة.
٤. تقييم الجوانب النقدية وغير النقدية لعمليات الاستثمار والتمويل وقدرة المنشأة على التحكم في توقيت التدفقات ومدى ملاءمتها مع الظروف والمتغيرات.
٥. تعزيز القدرة على عقد المقارنات مع أداء المنشآت المماثلة حيث إن القائمة تستبعد أثر استخدام المعالجات المحاسبية المختلفة لنفس المعاملات.
٦. تستخدم كأساس لتقييم دقة التخطيط المالي لأداء المنشأة من حيث مقارنة التقديرات بالواقع الفعلي، وتقييم العلاقة بين الربحية وصافي التدفقات النقدية، وتقييم آثار التغيرات في الأسعار.

¹ (American Institute of Certified Public Accountants)

² قائمة مجلس مبادئ المحاسبة

أهمية قائمة التدفقات النقدية:

تبرز أهمية قائمة التدفقات النقدية من حيث أنها تقدم معلومات أكثر وضوحاً عن مصادر واستخدام الأموال، والتي تعرضها كل من قائمة الدخل وقائمة الميزانية وقائمة الأرباح المحتجزة بصورة مختزلة جداً، إذ إن تلك القوائم تعد على أساس الاستحقاق ACCRUAL BASIS، ولكن لا تعرض أي من القوائم السابقة - منفردة أو مجتمعة - الملخص التفصيلي لكل التدفقات النقدية الداخلة والخارجة أو مصادر واستخدامات النقدية خلال الدورة المالية، وللوفاء بهذه الحاجة فقد طالبت FASB (المعيار/٩٥/ لعام ١٩٨٧) بقائمة مالية جديدة هي قائمة التدفقات النقدية، تبعها إصدار المعيار المحاسبي الدولي رقم ٧/ "بيانات التدفق النقدي" عام ١٩٩٢. ومنذ ذلك الحين أصبحت قائمة التدفقات النقدية جزءاً أساسياً من القوائم المالية.

وقد ساعدت في توفير إجابات عن الأسئلة البسيطة الهامة التالية:

١. من أين جاءت النقدية خلال الدورة (المصادر)؟
٢. فيم استخدمت النقدية خلال الدورة (استخدام عمليات جارية أو استثمارية أو تمويلية)؟
٣. تقييم قدرة المنشأة على إجراء توزيعات الأرباح ومقابلة متطلبات الاستثمار والتوسع؟
٤. تحديد مصادر الاختلاف بين صافي الدخل (أساس الاستحقاق) وصافي التدفقات النقدية

(الأساس النقدي)؟

٥. التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

٦. التقييم الارتدادي FEEDBACK للتدفقات النقدية الحالية والتاريخية.

محتويات قائمة التدفقات النقدية:

من الواضح أن تحقيق الأهداف السابقة يتطلب الأخذ بمفهوم النقدية الداخلة والخارجة، فأعداد القائمة يجب أن يكون على أساس مفهوم النقدية وما في حكمها، أي يشمل النقدية إضافة إلى أية أصول أخرى سريعة التحول إلى نقدية حاضرة مثل: أوراق القبض والمدينين وأية استثمارات قصيرة الأجل يمكن تحويلها ببسر إلى نقدية، عموماً يشترط أن لا تزيد مدة استحقاق العناصر في قياس التدفقات النقدية فكلما كانت فترة الاستحقاق قصيرة، كلما انخفض أثر التقلبات في سعر الفائدة على القيمة النقدية للعنصر، وفي جميع الأحوال يتوجب على الوحدة المحاسبية الإفصاح عن السياسات التي اتبعتها في تحديد العناصر التي تعتبر في حكم النقدية، ومن أجل زيادة فعالية القائمة في تحقيق الأغراض المحددة يتم تويب التدفقات النقدية في ثلاث مجموعات (حنان، ٢٠٠٣، ص ٣٠٠).

أنشطة التشغيل وتشمل:

- كافة الأنشطة الرئيسية المنتجة للدخل (المعاملات التي تدخل في تحديد صافي الربح/الخسارة).
- كافة العمليات التي لم تصنف كأنشطة استثمار أو تمويل.
- كافة المقبوضات النقدية الناتجة عن البيع وتقديم الخدمات والعمولات والإيرادات وكافة المدفوعات النقدية سداداً للالتزامات أو العاملين.
- كافة المدفوعات والمقبوضات النقدية المتعلقة بعقود التعامل أو الإتجار مع الآخرين.
- كافة المدفوعات والمقبوضات النقدية المتعلقة بضرائب الدخل وكذلك المعاملات مع شركات التأمين.

أنشطة الاستثمار وتشمل:

- الأنشطة المتعلقة بامتلاك الأصول طويلة الأجل والتخلص منها.
- المقبوضات النقدية الناتجة من بيع الأصول الثابتة وغير الملموسة.
- المقبوضات النقدية والناتجة من بيع الأسهم والسندات (غير المخصصة أصلاً للمتاجرة).
- المقبوضات النقدية من تحصيل القروض (لا يسري على المؤسسات المالية والمصارف).
- المدفوعات النقدية لاقتناء الأصول الثابتة وغير الملموسة.
- المدفوعات النقدية لشراء الأسهم والسندات (ليست لغرض المتاجرة).
- المدفوعات النقدية والقروض الممنوحة للغير.

أنشطة التمويل وتشمل:

- كافة الأنشطة التي ينتج عنها تغيرات في حجم ومكونات حقوق الملكية وعمليات الاقتراض.
- مقبوضات نقدية عن إصدار الأسهم.
- مقبوضات نقدية عن إصدار السندات أو القروض أو أوراق الدفع.
- مدفوعات نقدية لسداد مبالغ مقترضة أو لتخفيض التزام.

٢.٣ مستخدمي القوائم المالية ومجالات الاستخدام:

٢,٣,١ مستخدمي القوائم المالية:

إن المنتج النهائي للمحاسبة هو عبارة عن مجموعة من التقارير المالية التي تعدها إدارة المنشأة لصالح أطراف متعددة داخل وخارج المنشأة، وعليه فإن المحاسبة تنطلق من تحديد الوظائف الرئيسية لهذه التقارير، وقد تؤثر وتتأثر بذلك أطراف عدة بإعداد هذه التقارير، والواقع أن جانباً كبيراً من المشاكل التي نثيرها عملية تحديد أهداف التقارير المالية ينشأ من احتمالات تعارض وجهات النظر بين مستخدمي القوائم المالية، وما قد يفرضه ذلك من تغليب وجهة نظر

مجموعة معينة على وجهات نظر الآخرين، وفي الوقت الحاضر أصبحت وجهة نظر مستخدمى القوائم المالية هي السائدة فى تحديد أهداف المحاسبة، وقد عرف هذا الاتجاه بالاتجاه النفعى، أو اتجاه فائدة المعلومات فى اتخاذ القرارات، ومؤدى هذا الاتجاه هو أنه نظراً لأن الوظيفة الرئيسية للتقارير المالية وطبيعة المعلومات التى يجب أن تحتوىها إنما يعتمد على المعلومات التى يحتاجها مستخدمو هذه التقارير، فإنه يلزم تحديد احتياجات مستخدمى التقارير المالية، وتغليب وجهة نظرهم فى عملية إنتاج وتوزيع المعلومات المحاسبية، وعلى كل من المنشأة والمهنة تقع مسؤولية توجيه وتطوير إمكانياتهم وقدراتهم نحو تحقيق هذه الاحتياجات، حيث يتم القضاء على أى تعارض بين ما هو مطلوب من معلومات وبين ما هو ممكن تحقيقه (جربوع، ٢٠٠١، ص ٣٦). و يمكن تقسيم مستخدمى القوائم المالية إلى قسمين رئيسيين:

المستخدمين ذوي المصلحة المباشرة فى المشروع:

- ١- المساهمين (الحاليين والمحتملين).
- ٢- الدائنين (قصيرة وطويلة الأجل).
- ٣- المديرين.
- ٤- العاملين.
- ٥- الموردين.
- ٦- المنافسين.
- ٧- السلطات الضريبية.

المستخدمين ذوي المصلحة غير المباشرة فى المشروع:

- ١ - محلى القوائم المالية وسماسة البورصة.
- ٢ - اتحادات العمال.

٣- الوكالات والهيئات الحكومية.

٤- الجهات المهنية ومصدري المعايير المحاسبية.

٥- مكاتب تدقيق الحسابات.

٢, ٣, ٢ احتياجات المستخدمين:

القياس الشامل للأداء:

- مقاييس مطلقة.
- بالمقارنة مع الأهداف والمعايير.
- بالمقارنة مع شركات أخرى.

تقييم أداء الإدارة:

- الأرباح والكفاءة في استخدام الموارد.
- المسؤولية القانونية.

التوقعات المستقبلية:

- الأرباح.
- التوزيعات والفوائد.
- الاستثمارات.
- التوظيف.

الحكم على المركز المالي:

- تقييم اليسر المالي.
- تقييم درجة السيولة.
- تحديد درجة المخاطرة، وعدم التأكد.

- تخصيص الموارد.
- تقييم الديون وحقوق الملكية.
- تقييم الالتزامات باللوائح والقوانين.
- تقييم مساهمة المشروع الاجتماعية، وخدمة البيئة، والاقتصاد القومي.

وبناء على ما تقدم من اختلاف الحاجات من المعلومات المحاسبية، فإن القوائم المحاسبية تعد على أساس أنها قوائم ذات أغراض عامة، بحيث يمكن تلبية احتياجات العديد من المستخدمين مع التركيز على احتياجات المستخدمين المباشرين، والذين لديهم السلطة للحصول على المعلومات المحاسبية، وهم المستثمرين والدائنين (الدهراوي، وهلال، ١٩٩٩، ص ٥).

تعريف المستخدمين:

(١) المستثمرون الحاليون والمتوقعون:

وهم مقدمي رأس المال الحاليين بالإضافة إلى أولئك الذين يفكرون جدياً في الأمر، ولديهم القدرة على ذلك وهذه الفئة تشمل: غالباً رجال الأعمال أو الشركات الأخرى أو أي جهة لديها فائض من المال ترغب في استثماره في المنشأة، وهم يعتمدون على التقارير المالية كمصدر أساسي للمعلومات، ويهتم هذا القطاع بتوفر المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات بشأن الإبقاء أو بيع استثماراتهم في المنشأة أو ببساطة الاستثمار أو عدم الاستثمار.

وبالتالي يركزون على المخاطر الضمنية والعائد المتحقق حالياً والمتوقع تحققه مستقبلياً ومعلومات عن توزيع الأرباح ومعدلات النمو ومدى قدرة الشركة على الإستمرار والمنافسة في السوق وقرارات مجلس الإدارة وغيرها من الأمور التي يريدون أن توفرها لهم التقارير المالية.

(٢) المقرضون الحاليون والمرتبون:

وتشمل: دائني المنشأة من المقرضين العاديين كالمصارف أو حملة السندات أو صناديق التنمية أو المؤسسات المالية الأخرى غير الهادفة للربح، وهؤلاء يعتمدون على التقارير المالية في اتخاذ قرارات الائتمان أو الإقراض أو شراء سندات سواء في الأجل الطويل أو المتوسط أو القصير.

ويهتم هذا القطاع بتوفر المعلومات التي تساعد في معرفة ما إذا كانت قروضهم والفوائد المتعلقة بها سوف يتم دفعها في تواريخ الاستحقاق، وبالتالي فهم يركزون على الضمانات التي توفرها المنشأة على القروض والسندات ومعرفة ما إذا كانت الشركة قادرة على الوفاء بالتزاماتها في تواريخ استحقاقها.

(٣) إدارة المنشأة:

على الرغم من أن إدارة المنشأة هي التي تقوم بإعداد التقارير المالية إلا أنها تعتبر أحد أكثر الفئات استخداماً لها باعتبارها أحد مصادر المعلومات اللازمة للحصول على مؤشرات الكفاءة والفاعلية ولعمليات التخطيط والرقابة وتقييم الأداء وإعداد الموازنات الخاصة بالمستقبل.

(٤) الموردون والعملاء:

ويهتم هذين القطاعين بالحصول على معلومات تمكنهم من اتخاذ قرار بشأن استمرار أو عدم استمرار تعاملهم مع المنشأة، وبالتالي فهم يستخدمون التقارير المالية في دراسة قدرة المنشأة على الاستمرارية ويركزون على هذه المعلومات بدرجة أكبر عند وجود تعاملات طويلة الأجل بينهم وبين المنشأة، ولكن أغلب الموردون يهتمون بالمنشأة على مدى أقصر من المقرضين.

(٥) الموظفون:

الموظفون والمجموعات الممثلة لهم يهتمون بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية رب العمل، كما أنهم يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المنشأة على الاستمرار ودفع مكافآتهم وتعويضاتهم.

(٦) الدوائر الحكومية والمؤسسات العامة:

تتنوع هذه الدوائر والمؤسسات وبالتالي تتنوع استخداماتها للتقارير المالية:

- وزارة المالية ودوائر الضرائب والضريبة المضافة والجمارك والمكوس فيها تهتم بالمعلومات التي تمكنه من التقدير الضريبي، أو وضع السياسات الضريبية وفحص مدى الإلتزام بقانون ضريبة الدخل.
- سلطة النقد تطلع على التقارير المالية للبنوك لأغراض الرقابة والإشراف عليها وفحص مدى التزامها باللوائح والقوانين ذات العلاقة مثل قانون المصارف.
- دائرة الإحصاء المركزية تطلع على التقارير المالية لأغراض الإحصاءات العامة وإعداد ميزان المدفوعات وإحصاءات الدخل القومي وغيرها من الاحتياجات.
- وزارة التخطيط تحتاج المعلومات التي يمكن استخدامها في التخطيط الشامل والتنمية المستدامة ومساهمة المنشأة أو القطاع في الاقتصاد الوطني ممثلاً بالقيمة المضافة.
- أسواق المال والبورصات العالمية والمحلية تدرس التقارير المالية بعناية لتستطيع قبول أو عدم قبول تداول الأوراق المالية للشركات فيها، بناءً على الكثير من المعايير التي تتطلبها والتي تحاول من خلالها توخي أعلى حد من الشفافية.
- غرف التجارة والصناعة واتحادات أرباب العمل لاستخدامه في الترويج للاقتصاد الوطني وتبادل المعلومات.

• مكاتب ومراكز الأبحاث والباحثين لاستخدامها في أغراض البحث العلمي.

وعند النظر إلى فئات المستخدمين وحاجتهم من المعلومات تلاحظ أن التنوع الكبير في فئاتها أنتج تنوعاً كبيراً في حاجاتهم من المعلومات وأغراض استخدامهم للتقارير المالية، ولكن هناك أغراض قد نجدها مشتركة بين أكثر فئات المستخدمين وهذه الأغراض قد حددتها لجنة معايير المحاسبة الدولية في الإطار العام للمعايير حيث ذكرت الأغراض التالية (المجمع العربي، ١٩٩٩، ص ٣٧):

(أ) تحديد متى يتم الشراء أو الاحتفاظ في حقوق الملكية أو بيعها.

(ب) تقييم مدى قيام الإدارة بمسؤولياتها.

(ج) تقييم مدى قدرة المنشأة على سداد وتوفير منافع لموظفيها.

(د) تقييم درجة الأمان المتوفر للأموال التي أقرضت للمنشأة.

(هـ) تحديد السياسات الضريبية.

(و) تحديد الأرباح القابلة للتوزيع وتوزيعات الأرباح.

(ز) تحضير واستخدام إحصاءات الدخل القومي.

(ح) تنظيم وإدارة نشاطات المنشأة.

وعند النظر في فئات المستخدمين على تنوعها وتنوع أغراضهم وتنوع إمكانياتهم نستنتج

أن القوائم المالية يجب أن تعد في ظل فرضية أساسية وهي وجود مستويات مختلفة من الكفاءة

في استخدام وتفسير المعلومات المالية كما يجب عرضها بطرق منظمة ومنطقية بحيث يمكن

للمستخدم المتوسط الكفاءة قراءتها وفهمها ببسر وسهولة.

إن التحديد السابق للمستخدمين وأغراضهم المختلفة لا يلغي الجدل القائم حول موضوع الإفصاح والعرض بشكل كامل فالصراع ما زال كثيراً ومحتتماً بين الإدارة من جهة ومدقق حساباتها الخارجي من جهة أخرى أو بين الإدارة من جهة ومأمور الضرائب من جهة أخرى.

٢.٤ القوائم المالية من وجهة نظر بعض المنظمات المحاسبية العالمية:

في الوقت الذي نجد فيه تغييرات واسعة وسريعة ومتلاحقة في معايير المحاسبة الدولية، نجد أن مجتمعاتنا العربية تعتمد وبشكل شبه كامل على ترجمة هذه المعايير، كما أننا نجد أن هذه الترجمات لا تواكب المستجدات الدائمة للمعايير الدولية، فنجد الآن ما يعرف باتفاقيات تحرير التجارة وتحديات العولمة، وكل ذلك وغيره من التطورات العالمية والتي تحتاج من العلماء والأساتذة العرب شحذ الهمم لترجمة هذه المستجدات وبلورتها بما يتفق مع واقع هذه الأمة العربية لخدمة أبنائها ومواطنيها.

٢.٤.١ القوائم المالية حسب مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB:

منذ عام ١٩٧٣م ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية وهو الجهة الرسمية المخولة بوضع معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد أعيد تنظيمه كجهة رسمية من خلال المنشور أو الإصدار المالي رقم (١) عن طريق لجنة بورصة الأوراق المالية ومن خلال القاعدة ٢٠٣ وقوانين Conduct الصادرة من AICPA¹ (حماد، ٢٠٠٤، ص ١٠).

ففي سنة ١٩٦٥م أوردت AICPA اللجنة الخاصة بأراء مجلس مبادئ المحاسبة APB بأنه يجب تعداد وتعريف الأهداف والمفاهيم والمبادئ والمصطلحات الخاصة بالمحاسبة، وأكدت على هذه التوصية نشرة مجلس مبادئ المحاسبة رقم ٤ بعنوان "المفاهيم الأساسية

¹ (American Institute of Certified Public Accountants)

والمبادئ المحاسبية الملازمة للقوائم المالية لمنشآت الأعمال " وقد كان الغرض من هذا البيان هو زيادة فهم الأسس المحاسبية وتقديم أساس لتطوير المحاسبة، وكان هذا البيان وصفيًا وليس إرشاديًا، وذلك لأنه عرف ونظم المبادئ المحاسبية المتعارف عليها القائمة على ملاحظة الممارسة العملية للمحاسبة، ورغم أن المقصود من البيان كان الإسهام في تطوير هيكل أكثر توافقاً وشمولاً للمعلومات المالية المفيدة فإنه لم يحاول أن يقدم حلولاً للمشكلات المحاسبية، ولم يحاول كذلك تحديد ما الذي يجب أن تكون عليه المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

في سنة ١٩٧١م شكلت AICPA مجموعة لدراسة أهداف القوائم المالية (والمعروف باسم لجنة **Trueblood Committee**، وقد حددت هذه اللجنة ١٢ هدفاً للقوائم المالية، و٧ سمات نوعية للتقارير.

وفي سنة ١٩٧٦م وعلى أساس تقرير لجنة **T.B** أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية FASB النتائج المبدئية لأهداف القوائم المالية لمشروعات الأعمال، وفي نهاية السنة ذاتها أصدرت الإطار المفاهيمي للمحاسبة والتقارير المالية عناصر القوائم المالية وقياسها، وقد أدى ذلك إلى وضع خمسة قوائم بالمفاهيم المحاسبية للتقارير المالية لمنشآت الأعمال على النحو التالي:

- القائمة رقم ١ [SFAC¹ No1] بعنوان: أهداف التقارير المالية لمنشآت الأعمال، والتي تعرض أهداف المحاسبة والغرض منها.
- القائمة رقم ٢ [SFAC No2] بعنوان: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، والتي تتعرض للخصائص التي تجعل المعلومات المحاسبية مفيدة.

¹ Statements of Financial Accounting Concepts. قوائم مفاهيم المحاسبة المالية.

- القائمة رقم ٣ [SFAC No3] بعنوان: عناصر القوائم المالية لمنشآت الأعمال والتي تقدم تعريفات للبنود التي تتضمنها القوائم المالية مثل الأصول، الالتزامات، الإيرادات، المصروفات.
- القائمة رقم 5 [SFAC No4] بعنوان: الإعراف والقياس في القوائم المالية لمنشآت الأعمال، والتي قامت بوضع أربعة معايير أساسية للاعتراف والقياس وبعض الإرشادات حول نوعية المعلومات التي يلزم أن تتضمنها القوائم المالية ومتى يتم ذلك.
- القائمة رقم 6 [SFAC No6] بعنوان: عناصر القوائم المالية والتي حلت محل القائمة رقم ٣ السابقة، حيث قامت بتوسيع نطاق تطبيقها لتشمل: المنظمات غير الهادفة للربح^١ (كيسو، وويجانت، ١٩٩٩، ص66).

مقومات الإطار الفكري:

تضمن الإطار المفاهيمي للمحاسبة والتقارير المالية حسب FASB المقومات التالية: الأهداف والسمات النوعية، العناصر، الإثبات(الاعتراف)، القياس، عرض القوائم المالية، المكاسب، تدفقات الأموال، السيولة.

وتمثل المقومات الأساسية أهداف مشتقة من احتياجات المعنيين بالقوائم المالية والسمات النوعية، هي المعايير التي تستخدم في اختبار وتقييم السياسات المحاسبية والتقارير، وتمثل عناصر القوائم المالية المكونات اللازمة لإعداد القوائم المالية وتتضمن الأصول والخصوم وحقوق الملكية والاستثمارات بواسطة الملاك والتوزيعات على الملاك والدخل الشامل والإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر، ومن أجل اظهارها في القوائم المالية فإنه لا بد أن يتوافر في كل عنصر معايير الاعتراف وأن يتمتع بسمات تمكن من قياسه بموثوقية كافية.

^١قام FASB أيضاً بإصدار قائمة في مفاهيم المحاسبة المالية ترتبط بالمنظمات غير الهادفة للربح هي القائمة رقم ٤ بعنوان أهداف التقرير المالي في المنظمات غير الهادفة للربح.

وتتعلق التقارير أو اعتبارات عرض البيانات فيها بأي المعلومات التي يجب تقديمها ومن الذي يقدمها وأين يجب أن تُعرض وكيفية عرض القوائم المالية (المركز المالي، والمكاسب، والتدفق النقدي)، والتي تمثل بؤرة هذا الجزء من مشروع الإطار الفكري.

أهداف التقارير المالية لمنشآت الأعمال:

يحدد البيان SFAC 1 أهداف التقارير المالية، ويشير إلى أن هذه الأهداف تنطبق على جميع التقارير المالية وأنها ليست قاصرة على القوائم المالية والتقارير المالية هي مفهوم أشمل من القوائم المالية؛ "حيث تشمل: بالإضافة إلى القوائم المالية كل من الأشكال الأخرى للاتصالات والمتعلقة بتقديم المعلومات المحاسبية مثل التقارير السنوية للمنشأة، التوقعات، التقارير المالية المودعة لدى بورصة الأوراق المالية، والأخبار الجديدة، تتبؤات الإدارة" (حماد، ٢٠٠٤، ص ٥٢)

أهداف التقارير المالية حسب تحديد البيان SFAC 1:

الهدف الأول: تقديم المعلومات المفيدة في اتخاذ القرارات التجارية والاقتصادية وينقسم مستخدمو المعلومات المالية إلى فئات داخلية وخارجية، حيث تشمل: الفئات الداخلية الإدارة والمديرين العاملين في المنشأة، وتميل التقارير الداخلية إلى تقديم معلومات أكثر تفصيلاً عن تلك المتاحة للاستخدام بواسطة الأطراف الخارجية، ويشمل المستخدمون الخارجيون كل هؤلاء الأفراد الذين لهم أو تتوافر لديهم النية بأن يكون لهم مصلحة اقتصادية مباشرة في منشآت الأعمال وكذلك أولئك الذين لهم مصلحة غير مباشرة لأنهم يؤثرون على هؤلاء الأفراد ذوي المصلحة المباشرة أو يمثلونهم، ويشمل هؤلاء المستخدمون كل من الملاك والمقرضين والموردين والمستثمرين والدائنين المحتملين والعاملين، والعملاء والمحليين والمستشارين الماليين والسماسرة والمؤمن لديهم وبورصات الأوراق المالية والمحامين والاقتصاديين والسلطات الضريبية والسلطات التنظيمية والمشرعين والصحافة

المالية وأجهزة التقارير والاتحادات والنقابات العمالية والباحثين في مجال الأعمال والمدرسين والطلاب والجمهور، ويلاحظ أن البيان SFAC 1 موجه للغرض العام للتقارير المالية الخارجية لمنشأة الأعمال في توصيل المعلومات اللازمة لتفهم القدرة على توليد تدفقات نقدية مناسبة، ويتم التركيز على احتياجات المستخدمين الخارجيين لأنه لا يتوافر لديهم السلطة للحصول على المعلومات المالية التي يحتاجون إليها من المنشأة، ومن ثم لا يجد المستخدمون الخارجيون أمامهم سوى الاعتماد على معلومات تقدمها إليهم الإدارة.

الهدف الثاني: توفير معلومات سهلة الفهم تساعد المستثمرين والدائنين على التنبؤ للتدفقات النقدية للمنشأة حيث يبحث المستثمرون والدائنون على المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية، لأن التوقعات عن التدفقات النقدية تؤثر في قدرة المنشأة على سداد الفوائد والتوزيعات والتي تؤثر بدورها على الأسعار السوقية لأسهم المنشأة وسنداتها.

الهدف الثالث: توفير المعلومات المتصلة بالموارد الاقتصادية للمنشأة والمطالبات على هذه الموارد (الالتزامات) وآثار الصفقات والأحداث والظروف التي تغير الموارد والمطالبات على الموارد. (حماد، ٢٠٠٤، ص ٥٤)

بيان المفاهيم SFAC 2 الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

إن الغرض من التقارير المالية هو إمداد متخذي القرارات بالمعلومات المفيدة وعندما تتم الاختيارات المحاسبية بواسطة أفراد أو جهات وضع المعايير، يجب أن تتم هذه الاختيارات على أساس صلاحية تلك المعلومات لعملية اتخاذ القرار، وهذا البيان يحدد الصفات أو الخصائص التي تجعل المعلومات مفيدة في عملية اتخاذ القرار، كما أنه يضع المصطلحات ومجموعة من التعاريف لتوفير فهم أكبر للخصائص، والبيان SFAC 2 وضح الخصائص للمعلومات

المحاسبية بمدى صلاحيتها لاتخاذ القرارات وهذه هي الخاصية الأكثر أهمية للمعلومات، حيث يجب أن تكون المعلومات مفيدة حتى تكون صالحة للاستخدام، وحتى تكون المعلومات المحاسبية صالحة للاستخدام فإنه يجب أن تكون ملائمة وموثوق بها ولها قدرة على التحقق (حماد، ٢٠٠٤، ص ٥٧).

(البيان ٥ SFAC) الاعتراف والقياس في القوائم المالية لمنشآت الاعمال:

يشير البيان إلى أن القوائم المالية هي الوسيلة الرئيسية لتوصيل معلومات مالية مفيدة،

وتشمل: المجموعة الكاملة من القوائم مايلي:

- الموقف المالي في نهاية السنة.
- المكاسب عن الفترة.
- الدخل الشامل عن الفترة.
- التدفقات النقدية عن الفترة.
- الاستثمارات والتوزيعات للملاك خلال المدة.

وتأتي هذه القوائم نتيجة تبسيط واختصار وتجميع الصفقات ولذلك فإنه لا توجد قائمة مالية

تقدم معلومات كافية بذاتها، وكذلك لا يوجد بند أو جزء من قائمة يمكن أن يلخص المعلومات.

وتقدم قائمة المركز المالي المعلومات عن أي أصول للمنشأة أو خصوم عليها أو حقوق

الملكية، وتكون المكاسب هي مقياس للأداء خلال الفترة، وهي مشابهة لصافي الدخل وإن كانت

تستبعد التعديلات المحاسبية من الفترات السابقة مثل الأثر التراكمي للتغيرات في المبادئ

المحاسبية، ويتضمن الدخل الشامل جميع التغيرات المثبتة في حقوق الملكية غير تلك الناشئة عن

استثمارات الملاك والتوزيعات عليهم، وقد أورد مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي

FASB في المعيار رقم ١٣٠ أن يتم الإفصاح عن الدخل الشامل سواء كجزء من قائمة الدخل

أو في قائمة مستقلة للأداء المالي، وتعكس قائمة التدفقات النقدية كل من المقبوضات والمدفوعات النقدية بواسطة المصادر والاستخدامات الأساسية والتي تشمل: أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل.

وتعكس الاستثمارات والتوزيعات للملاك ما يطلق عليه عمليات رأس المال مع المنشأة خلال الفترة. ويتحدد الدخل بمفهوم المحافظة على رأس المال بما يعني أنه فقط إذا كان مقدار الأموال المضافة لصافي الأصول يزيد خلال الفترة-مع استبعاد عمليات رأس المال- فيكون هناك ربح، ولأغراض الاعتراف في القوائم المالية فإنه يخضع لكل من التكلفة والعائد وقيود جوهرية، وأي بند يجب أن يستوفي المعايير التالية (حماد، ٢٠٠٤، ص ٦١):

١. **التعريف:** أي يتفق البند مع تعريف أي عنصر في القوائم المالية.

٢. **القياس:** يكون للبند ميزة متعلقة به يمكن قياسها بدرجة موثوقة كافية.

٣. أن يكون ملائماً.

٤. أن يكون موثقاً به.

وتقوم البنود الواردة في هذه القوائم على أساس التكلفة التاريخية وتكلفة الاحلال والقيمة السوقية، والقيمة الصافية القابلة للتحقق والقيمة الحالية للتدفقات النقدية ولا يعترف بتغيرات مستوى الأسعار في هذه القوائم ويوجه مبدأ التحفظ تطبيق معايير الاعتراف.

تعريف القوائم حسب FASB:

عرفت الهيئة في البيان رقم ٥ للمفاهيم المحاسبية أن القوائم المالية للوحدة المحاسبية بأنها مجموعة مترابطة بشكل أساسي مع بعضها البعض، ويتم اشتقاقها من نفس البيانات المعتمدة، وأن إعداد مجموعة مترابطة تماماً من القوائم المالية التي تزود بالأنواع المختلفة من المعلومات حول المركز المالي لهو أمر حيوي لتلبية الأغراض المتعددة للتقرير المالي، فالقوائم المالية

تتربط مع بعضها؛ لأنها تعكس مظاهر مختلفة لنفس العمليات أو الأحداث الأخرى المؤثرة في الوحدة المحاسبية، فتعد القوائم المالية الوسائل الأساسية التي يمكن من خلالها توصيل المعلومات المالية للأطراف الخارجية وهذه القوائم تقدم تاريخاً مستمراً ومعبراً عنه بوحدات نقدية، فالقوائم المالية هي عبارة عن نظام للمعلومات المحاسبية يتم توصيلها للأطراف الخارجية عن المشروع، ولقد حددت الهيئة أربع قوائم مالية مترابطة ومتكاملة يتوجب على جميع الوحدات المحاسبية إعدادها دورياً وهي كما يلي:

قائمة الدخل:

تقوم هذه القائمة بتزويد المعلومات عن الأداء المالي للمنشأة خلال فترة، فالمستثمرين والدائنين عادة ما يستخدموا هذه المعلومات عن الماضي للمساعدة في تقييم مدى ازدهار المشروع لذلك فإن قرارات الاستثمار ومنح الديون تعكس توقعات المستثمرين والدائنين عن الأداء المستقبلي للمشروع فهذه التوقعات عادة ما تكون مبنية على الأقل جزئياً على التقييم لأداء المشروع في الماضي، وتقوم هذه القائمة بالتركيز بشكل أولى على المعلومات التي تخص أداء المشروع بواسطة القياس للإيرادات وعناصرها (FASB,1978,p19)، فقياس الإيرادات الفترية يتضمن العائدات عن هذه الفترة والتكاليف الخاصة بالتشغيل والعمليات الأخرى من الأحداث والظروف التي تؤثر على المشروع.

قائمة المركز المالي:

وتعمل على التزويد بالمعلومات للإدارة أو لأي أطراف خارجية ذات اهتمام بالمشروع عن الأصول والالتزامات والعناصر الأخرى ذات الصلة مثل حقوق الملكية؛ لذلك فإن الإدارة هي المستخدم الأساسي لمثل هذه المعلومات والتي تزود بنوع من التقارير المالية للأطراف الخارجية، على أية حال فإن الدور الأساسي للإدارة في التقرير المالي الخاص هو في توصيل

المعلومات للاستخدام من قبل الآخرين لهذا السبب وجهت اهتمامها إلى التكاليف، والدقة، والقابلية للفهم لمثل هذه التقارير، والهدف العام لمثل هذه القوائم من التقارير المالية أنها موجهة للاستخدام العام من قبل المستخدمين المحتمليين والمعنيين بنشاط المشروع (FASB,1978,p15).

قائمة التغيرات في حقوق الملكية:

هي عبارة عن التغيرات بين تاريخين للميزانية سواء بالزيادة أم بالنقص في صافي أصولها خلال الفترة، باستثناء التغيرات الناتجة عن العمليات مع المساهمين مثل المساهمة في رأس المال وتوزيعات الأرباح، وبذلك يكون إجمالي التغير عبارة عن صافي الربح أو الخسارة الناتج عن نشاط المنشأة، فهي تقدم معلومات عن المصادر الاقتصادية للمشروع والالتزامات على هذه المصادر الخاصة مثل تحويل إلتزامات المشروع لوحدات أخرى أو لحقوق الملكية والتي تؤثر في الأحداث والظروف التي تغير المصادر والمطالبات على هذه المصادر؛ كما أنها تزود بمعلومات عن الموارد الاقتصادية عن الإلتزامات وحقوق الملكية، وإن هذه المعلومات تساعد المستثمرين والمقرضين وجهات أخرى على تحديد نقاط القوة والضعف المالية للمشروع وملاءته والقدرة على سداد التزاماته (FASB,1978,p18).

قائمة التدفق النقدي:

هي عبارة عن قائمة تزود بمعلومات نقدية للمستثمرين الحاليين والمرتبقيين والمقرضين الحاليين والمرتبقيين، والمستخدميين الآخرين في تقدير المبالغ والتوقعات وحالة عدم التأكد للتدفقات النقدية المستلمة من الكوبونات والفوائد وتوابعها وكذلك المستلمة من المبيعات والتسديدات للقروض والأوراق المالية المستحقة وهذه التوقعات النقدية المستلمة تتأثر بقدرة المنشأة على توليد النقدية الكافية لمقابلة التزاماتها عندما تستحق كذلك، الإحتياجات النقدية

الأخرى لاستخدامها في عمليات التشغيل ودفع الكوبونات وأقساط القروض التي سوف تستحق
(FASB,1978,p17).

ويلاحظ أن القوائم الثلاث الأولى يتم اعدادها على أساس الاستحقاق ACCRUAL BASIS ، وهو أساس مقبول في المعايير الأمريكية ومعايير المحاسبة الدولية، أما قائمة التدفقات النقدية فيتم اعدادها استناداً إلى فكرة الأساس النقدي CASH BASIS، وهذا يمثل إضافة جديدة في المحاسبة تربط بين الأساسين في الاستفادة من ميزاتهما (حنان، ٢٠٠٣ ص ٢٢٧).

الأهداف العامة للقوائم المالية حسب FASB:

١. توفر البيانات المالية لمساعدة المستثمرين والدائنين في اتخاذ القرارات المتعلقة بمصالحهم تجاه الوحدة الاقتصادية.
٢. توفير البيانات اللازمة لتقدير صافي التدفقات النقدية المتوقعة من حيث قيمتها وتوقيت حدوثها في ظل عدم التأكد المحيطة بها.
٣. تحديد ممتلكات الوحدة الاقتصادية (الأصول)، وما عليها من حقوق أو التزامات سواء لأصحابها (حقوق الملكية) أو للآخرين (الخصوم).
٤. توفير البيانات اللازمة عن نشاط الوحدة الاقتصادية ومقدرتها الكسبية.
٥. بيان مصادر أموال الوحدة الاقتصادية وأوجه استخدامها وما طرأ على كل منها من تغيرات خلال فترة مالية معينة. (FASB,NO1,p14).

خصائص المعلومات حسب ما أشارت FASB هي:

الخصائص الأساسية (حماد، ٢٠٠٤، ص ٥٨):

§ **الملائمة:** تكون المعلومات ملائمة إذا أدت إلى اختلاف لدى متخذ القرار في قدرته على التنبؤ بالأحداث أو لتأكيد التوقعات أو تصحيحها، فتقلل المعلومات الملائمة من درجة عدم التأكد.

§ **المصدقية (الموثوقية):** تمثل القوائم المالية عرض مجرد لأنشطة المنشأة، وهي تبسط أنشطة المنشأة الحالية وحتى يمكن الاعتماد عليها فأنها يجب أن تصور العلاقات المالية الهامة للمنشأة ذاتها، وتكون المعلومات ذات اعتمادية إذا كانت محققة ومحايدة وإذا أمكن للمستخدمين الاعتماد عليها لعرض ما هو مستهدف من معلومات مفيدة لهم (أمانة العرض)، ولا يمكن أن تعبر المعلومات عن التمثيل الصادق إذا كانت مغرصة أو منحازة، ولا تستخدم طريقة القياس بشكل صحيح أو لأن طريقة القياس لا تمثل ما هو مقصود أن تعبر عنه.

§ **القابلية للتحقق:** وتعني أن المقاييس المستقلة العديدة سوف تحظى بنفس القياس المحاسبي، والقياس المحاسبي الذي يمكن أن يتكرر بنفس النتيجة (إجماع) يكون مرغوباً لأنه يخدم في اكتشاف وتقليل انحياز القياس، وتمثل النقدية قدرة عالية على التحقق، في حين أن المخزون والأصول القابلة للإهلاك تميل لأن تكون أقل قدرة على التحقق وذلك لوجود طرق تقييم بديلة، والتحقق المباشر للقياس المحاسبي سوف يخدم في تحجيم انحياز القائم بالقياس فقط، وأخيراً فإن القدرة على التحقق لا تضمن صدق التعبير أو الملاءمة.

§ **الصدق في العرض:** يعني هذا المفهوم ضرورة وجود مطابقة أو اتفاق بين الأرقام والأوصاف لعرضها من ناحية أخرى. بمعنى آخر هل تمثل الأرقام ما حدث بالفعل؟ فعندما تبين القوائم المالية لشركة مبيعات قدرها (بليون دولار) في حين أن المبيعات الفعلية (٨٠٠ مليون) فقط، فإن هذه القوائم تكون غير صادقة في العرض.

§ **الحياد:** يعني هذا المفهوم أنه لا يمكن انتقاء المعلومات بشكل يتضمن تفضيل إحدى الجماعات المستفيدة بها على الأخرى، حيث إن المعلومات الحقيقية والصادقة يجب أن تمثل محل الاهتمام الأول. على سبيل المثال: لا يمكن للمحاسبين السماح لشركة "يونيون كاربيد" بأن تخفي المعلومات المتعلقة بالقضايا العديدة المرفوعة عليها بسبب حادث تسرب الغاز السام في مدينة "باه وبال الهندية" في مجرد ملاحظات مختصرة على القوائم المالية رغم أن مثل هذا الإفصاح قد يكون شديد الضرر للشركة.

§ **القابلية للمقارنة:** تعتبر المعلومات التي تم قياسها والتقرير عنها بصورة متماثلة في المنشآت المختلفة قابلة للمقارنة، حيث تمكن صفة القابلية للمقارنة المستخدمين من تحديد جوانب الاتفاق والاختلاف الأساسية في الظواهر الاقتصادية طالما أنه لم يتم إخفاء هذه الجوانب باستخدام طرق محاسبية غير متماثلة. على سبيل المثال: إذا قامت الشركة A بإعداد معلوماتها على أساس التكلفة التاريخية في حين تستخدم الشركة B التكلفة التاريخية المعدلة بالمستوى العام للأسعار، فسوف يكون من الصعب جداً المقارنة بين الشركتين لتقييم كل منهما. إن قرارات تخصيص الموارد تتضمن عمليات تقييم للبدائل، ولا يمكن إجراء تقييم دقيق للبدائل إلا إذا كانت هناك معلومات قابلة للمقارنة.

§ الثبات (التماثل): يقصد بالتماثل أن المقارنة بين الفترات تتطلب استخدام نفس المبادئ المحاسبية من فترة إلى أخرى، وعلى الرغم من أن تغيير مبدأ محاسبي لطرق أفضل يترتب عليه عدم التماثل، إلا أن هذا التغيير يكون مقبولاً إذا تم الإفصاح عن تأثير هذا التغيير، والتماثل لا يؤكد المقارنة، فإذا كانت المقاييس المستخدمة غير صادقة التمثيل فإن القدرة على المقارنة لا يمكن تحقيقها.

٢, ٤, ٢ القوائم المالية حسب لجنة المعايير المحاسبية الدولية¹ IASC:
(STANDARD,2000,P81)

تعد القوائم المالية وتقدم للمستخدمين الخارجيين من قبل العديد من المنشآت حول العالم ورغم أن القوائم المالية قد تبدو متشابهة بين بلد وآخر إلا أن هناك فروق بينها تتسبب فيها ربما ظروفًا اجتماعية واقتصادية وقانونية مختلفة، وبسبب ما تتصوره بلدان مختلفة من حاجات للمستخدمين المختلفين للقوائم المالية عندما تخضع للمتطلبات الوطنية. إن هذه الظروف المختلفة قد أدت إلى استخدام تعاريف مختلفة لعناصر القوائم المالية، على سبيل المثال: الأصول، الالتزامات، وحقوق الملكية، والدخل والمصروفات. وينتج عن ذلك أيضاً استخدام لمعايير مختلفة في الاعتراف بعناصر القوائم المالية وفي تفضيل أسس مختلفة للقياس؛ كما يتأثر كذلك نطاق القوائم المالية ومستوى الإفصاح فيها .

وقد جاءت هذه الفروق في كتاب شرح للمعايير المحاسبية الدولية كما يلي (حماد، ٢٠٠٤):

إن لجنة معايير المحاسبة الدولية ملتزمة بتضييق هذه الفروق من خلال السعي لزيادة توافق التشريعات ومعايير المحاسبة والاجراءات المتعلقة بإعداد وعرض القوائم المالية، ويعتقد أن المزيد من هذا التوافق يمكن أن يتحقق بشكل أفضل من خلال

¹ Internatinal Accounting Standards Committee

التركيز على القوائم المالية التي تعد لأغراض توفير المعلومات المفيدة في صنع القرارات الاقتصادية.

ويعتقد مجلس إدارة اللجنة أن القوائم المالية المعدة لهذا الغرض تحقق الأغراض المشتركة لمعظم المستخدمين. ذلك أن كافة المستخدمين تقريباً يصنعون قرارات اقتصادية على سبيل المثال من أجل:

١. تحديد متى يتم الشراء أو الاحتفاظ باستثمار في حقوق الملكية أو بيعها.
٢. تقييم مدى قيام الإدارة بمسئولياتها.
٣. تقييم قدرة المنشأة على سداد وتوفير منافع أخرى لموظفيها.
٤. تقييم الأمان المتوفر للأموال التي اقترضت للمنشأة.
٥. تحديد السياسات الضريبية.
٦. تحديد الأرباح القابلة للتوزيع وتوزيعات الأرباح.
٧. تحديد واستخدام احصاءات الدخل القومي.
٨. تنظيم نشاطات المنشأة.

تدرك اللجنة بأن الحكومات بشكل خاص قد تحدد متطلبات مختلفة أو إضافية لأغراضها الخاصة. إن مثل هذه المتطلبات يجب أن لا تؤثر على القوائم المالية المنشورة لمنفعة المستخدمين الآخرين ما لم تحقق حاجات هؤلاء المستخدمين الآخرين.

تعد القوائم المالية عادة على ضوء نموذج محاسبي مبني على التكلفة التاريخية القابلة للاسترداد وعلى مفهوم الحفاظ على رأس المال الاسمي ويمكن أن يكون هناك نماذج أخرى ومفاهيم أكثر ملاءمة لتحقيق هدف توفير المعلومات المفيدة لصنع القرارات الاقتصادية، إلا أنه لا يوجد في

الوقت الحاضر اتفاق عام على التغيير. لقد أعد هذا الإطار ليكون ملائماً لمدى من النماذج المحاسبية ومفاهيم رأس المال والحفاظ عليه (حماد، ٢٠٠٤، ص ٦٨).

تعريف القوائم المالية حسب IASC:

القوائم المالية عبارة عن إعادة عرض مالي منظم للموقف المالي والعمليات المالية التي قامت بها المؤسسة خلال فترة زمنية محددة، وغالباً ما تكون سنة واحدة، ولقد طالبت الهيئة بإعداد القوائم التالية::

الميزانية العمومية حسب IASC:

عبارة عن بيان بالمركز المالي الذي يوضح الأصول والخصوم وحقوق الملكية في نقطة زمنية محددة، وتعكس الميزانية الوضع المالي للمنشأة بما يتفق مع المبادئ المحاسبية التي تم إعداد القوائم المالية على أساسها (حماد، ٢٠٠٤، ص ١١١).

قائمة الدخل حسب IASC:

تعتبر قائمة الدخل مكون رئيسي في التقارير المالية الدورية للمنشأة؛ فهي تعبر عن معظم التغيرات الحادثة في المركز المالي للمنشأة على مدى الفترة التي يغطيها التقرير والتي غالباً ما تكون سنة كاملة. فلذلك تستخدم الإدارة قائمة الدخل كمقياس لفاعليتها وكفاءتها في مزج عوامل الإنتاج في صور سلع وخدمات تخلقها وتبيعها والمعلومات التي توفرها قائمة الدخل والتي ترتبط بالبنود الفردية للدخل والنفقات تسهل عملية التحليل المالي خاصة تلك المؤشرات المرتبطة بربحية المنشأة، علاوة على ذلك فإن قائمة الدخل توفر معلومات وثيقة الصلة من أجل اتخاذ قرارات اقتصادية سليمة (حماد، ٢٠٠٤، ص ١٥٧).

قائمة التغيرات في حقوق الملكية حسب IASC كما يلي:

١. كل التغيرات في حقوق الملكية.

٢. التغيرات التي طرأت في حقوق الملكية سوى تلك التي حدثت نتيجة عمليات مع الملاك، والتوزيعات للملاك.

تعتبر قائمة التغيرات في حقوق الملكية مكون مستقل في القوائم المالية إلى جانب القوائم المالية التقليدية، فقد فرضت لجنة المعايير الدولية من خلال المعيار المحاسبي الدولي المعدل في ١٩٩٧ بتقديم هذه القائمة والتي يجب أن تقدم بأحدى الآليتين التاليتين:

الآلية الأولى:

(١) تعرض فيها مجموع أرباح أو خسائر المنشأة المعترف بها عن الفترة بما في ذلك تلك المعترف بها مباشرة في حقوق الملكية (مع إعطاء تفاصيل كل بند في الدخل، المصروف، المكسب أو الخسارة التي تشترط معايير المحاسبة الدولية الأخرى بيانها مباشرة ضمن حقوق الملكية، وإلى جانب مجموع هذه البنود يجمع صافي ربح أو خسارة الفترة والأثر التراكمي لتغيير السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء الجوهرية إذا تم معالجتها محاسبياً بالمعالجة القياسية المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم ٨).

(٢) التغيرات الأخرى الحادثة في حسابات حقوق الملكية إلى جانب تسويات الأرصدة في أول ونهاية المدة في كل من مكونات حقوق الملكية (مع إعطاء تفاصيل حسب كل فئة من فئات رأس المال المملوك) وأرصدة الأرباح والخسائر المتراكمة (مع إعطاء تفاصيل الحركات عن الفترة).

الآلية الثانية:

تقضي هذه الآلية بأن تقدم المنشأة "قائمة بالأرباح والخسائر المحققة" عن الفترة بحيث تشمل: فقط الأثر الصافي للدخل والمصروفات والربح أو الخسارة المبينة في قائمة الدخل عن الفترة، ويعني ذلك أن الدخل أو الخسارة الصافية - بما في ذلك الأثر التراكمي للتغيرات في السياسة المحاسبية وتصحيح الأخطاء الجوهرية، وسوف يضاف للبنود الأخرى الدخل والمصروفات والربح والخسارة المرحلة مباشرة لحقوق الملكية مع عرض مجموع هذه البنود ك مبلغ نهائي في قائمة الربح والخسارة المعترف فيها (حماد، ٢٠٠٤، ص ١٧٣).

قائمة التدفق النقدي حسب IASC:

وتقوم هذه القائمة بتزود مستخدمي القوائم المالية بأساس لتقييم قدرة المنشأة على توليد النقدية وما يعادلها وحاجات المنشأة في استخدام هذه التدفقات النقدية فالقرارات الاقتصادية التي تتخذ من قبل مستخدمي القوائم المالية تتطلب تقيماً لقدرة المنشأة على توليد النقدية وما يعادلها وعلى توقيتها ودرجة التأكد من عملية توليدها، فهي توفر المعلومات حول التغيرات التاريخية في النقدية وما يعادلها للمنشأة والتي تصنف التدفقات النقدية خلال الفترة إلى تدفقات من النشاطات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.

قائمة للسياسات المحاسبية المتبعة، مع شرح مختصر لكل منها.

الأهداف العامة للقوائم المالية حسب IASC (حماد، ٢٠٠٤، ص ٧٤):

١. تزود بمعلومات عن: الموقف المالي، و الأداء، والتدفق النقدي للمؤسسة، والمعلومات التي

تهم شريحة واسعة من المستخدمين في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

٢. تظهر القوائم المالية نتيجة أسلوب الإدارة في استخدام الموارد المتاحة.

٣. تظهر القوائم المالية معلومات خاصة عن المؤسسة حول:

• الأصول.

• الالتزامات.

• حقوق الملاك.

• الدخل والمصاريف، كما تشمل: العوائد والخسائر.

• التدفق النقدي.

٤. تساعد المستخدمين في التنبؤ بالتدفق النقدي للمؤسسة في المستقبل.

٥. تهدف القوائم المالية إلى توفير معلومات حول المركز المالي، والأداء والتغيرات في المركز

المالي للمنشأة تكون مفيدة لمستخدمين متنوعين في صنع القرارات الاقتصادية.

٦. تحقيق الحاجات العامة لغالبية المستخدمين، ولكن القوائم المالية على كل حال لا توفر كافة

المعلومات التي يحتاجها المستخدمين لصنع القرارات الاقتصادية، لأن هذه القوائم تعكس

إلى حد كبير الآثار المالية للأحداث السابقة ولا توفر بالضرورة معلومات غير مالية.

٧. تظهر القوائم المالية نتائج الوكالة الإدارية، أو محاسبة الإدارة عن الموارد التي أوكلت إليها

كما أن هذه القوائم المالية يجب أن يتوفر بها خصائص نوعية تجعل المعلومات الظاهرة فيها

مفيدة للمستخدمين وهذه الخصائص هي:

الخصائص النوعية للمعلومات حسب IASC:

• **القابلية للفهم:** إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات الظاهرة بالقوائم المالية هي قابليتها

للفهم المباشر من قبل المستخدمين، لهذا الغرض فإنه من المفترض أن لدى المستخدمين

مستوى معقول من المعرفة في الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية وأن لديهم الرغبة

في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية، وعلى أية حال، فإنه يجب عدم تححية المعلومات الخاصة بالمسائل المعقدة التي يجب إدراجها في القوائم المالية إن كانت ملائمة لاحتياجات صانعي القرارات الاقتصادية بحجة أنه من الصعب فهمها من قبل المستخدمين.

● **الملاءمة:** حتى تكون المعلومات مفيدة فإنها يجب أن تكون ملائمة لمتطلبات صناع القرارات. وتتوفر في هذه المعلومات خاصية الملاءمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحح تقييماتهم الماضية.

● **المادية (الأهمية النسبية):** تتأثر ملاءمة المعلومات بطبيعتها وبأهميتها النسبية، فتعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون اعتماداً على القوائم المالية، وتعتمد الأهمية النسبية على حجم البند أو الخطأ المقدر في ضوء الظروف الخاصة بالحذف أو التحريف.

● **الموثوقية:** حتى تكون المعلومات مفيدة فإنه يجب أن تكون موثوقة ويعتمد عليها وتمتلك المعلومات خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، وكان باستطاعة المستخدمين الاعتماد عليها كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو المتوقع أن تعبر عنه.

● **التمثيل الصادق:** لتكون المعلومة موثوق فيها يجب أن تمثل المعلومات بصدق العمليات المالية والأحداث الأخرى التي يفهم أنها تمثلها أو من المتوقع أن تعبر عنها.

● **الجوهر فوق الشكل:** لكي تمثل المعلومات تمثيلاً صادقاً للعمليات المالية والأحداث الأخرى التي يفهم أنها تمثلها، فمن الضروري أن تكون قد تمت المحاسبة عنها وقدمت طبقاً لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس لمجرد شكلها القانوني.

- **الحياد:** حتى تكون موثوقة، فإن المعلومات المحتواة في القوائم المالية يجب أن تكون محايدة، أي خالية من التحيز، ولا تعتبر القوائم المالية محايدة إذا كانت طريقة اختيار أو عرض المعلومات تؤثر على صنع القرار أو الحكم بهدف تحقيق نتيجة محددة سلفاً.
- **الحيطة والحذر:** لا بد من أن يجابه معدي القوائم المالية حالات عدم التأكد المحيطة والملازمة لكثير من الأحداث والظروف، مثل قابلية الديون المشكوك فيها للتحصيل، وتقدير العمر الاقتصادي للمصنع والمعدات وعدد مطالبات الكفالات التي يمكن أن تحدث.
- **الاكتمال:** لتكون موثوقة، فإن المعلومات في القوائم المالية يجب أن تكون كاملة ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة.
- **القابلية للمقارنة:** تم تعريفها بنفس التعريف السابق حسب FASB في صفحة ٤٧ من البحث.

٢,٤,٣ القوائم المالية حسب مجلس معايير المحاسبة الاسترالية AASB¹:

كان من أسباب إصدار معايير المحاسبة الاسترالية لإنجاز سياسة المجلس الخاصة بالتقارير المالية لتبني المعايير الدولية للمحاسبة وللتطبيق على الفترات التي تبدأ من يناير ٢٠٠٥ حسب AASB. وهذه المؤسسة قررت في الاستمرار في إصدار مقاطع حيادية من المعايير القابلة للتطبيق على الوحدات الربحية وغير الربحية، كما ويتضمن وحدات القطاع العام فيما عدا المعايير المخصصة للقطاعات العامة غير الربحية أو تلك ذات الطبيعة المحلية البحتة فإن معايير المحاسبة الاسترالية تستخدم المعايير الدولية كأساس يضاف إليه تفاصيل ذات أهمية بخصوص المجال والتطبيق في البيئة الاسترالية، وهذه الإضافات حينما وجدت الضرورة

¹ (Australian Accounting Standard Board)

لتوسيع المحتوى وتغطية قطاعات ليست متناولة من قبل المعايير الدولية، فالمعايير الدولية والتي التزمت بها المعايير الاسترالية *AASB* تناولت القوائم المالية من خلال ما يلي:

- معايير التقارير المالية الدولية.
 - معايير المحاسبة الدولية.
 - التفسيرات المبادر إليها من خلال لجنة تفسير التقارير المالية الدولية أو لجنة التفسير المحلية
- فالمعايير الاسترالية ¹IFRS هي معايير المحاسبة الاسترالية والتي تعادل المعايير الصادرة عن معايير المحاسبة الدولية والتي تعود إلى سلسلة *IFRS*. فالمعيار الأول يصف محتويات وعناصر التقرير المالي وهي كما يلي:

١. قائمة المركز المالي.
٢. قائمة الدخل.
٣. قائمة التدفقات النقدية.
٤. قائمة التغير في حقوق الملكية.
٥. قائمة ملاحظات تتضمن ملخص السياسات المحاسبية الجوهرية والملاحظات والتفسيرات الأخرى والاعتبارات العامة التي يجب على الوحدة أخذها بعين الاعتبار عند إعداد التقارير المالية.

كما أن العرض العادل الذي يتمشى مع معايير المحاسبة الاسترالية والسياسات المحاسبية والاستمرارية وحسب مبدأ الاستحقاق، كما أن التناسق في التقديم مع الأهمية والترابط ونظام المقابلة والمعلومات المقارنة وتصنيف للعناصر البنود المفردات والمدى في الإفصاح عن المركز المالي والأداء المالي (*AASB,2004,P7*).

¹ International Financial Reporting Standards

أغراض وأهداف التقارير المالية:

تهدف التقارير المالية إلى تقديم عرض منظم ومهيكل للمركز المالي والأداء المالي للوحدة، وهدفها الأساسي توفير معلومات عن الوضع المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للوحدة، والتي تكون مفيدة لتوسيع المدى أمام المستخدمين لاتخاذ القرارات الاقتصادية.

إن التقارير المالية تظهر نتائج ريادة الإدارة للموارد الموكلة إليها، ولتحقيق هذا الهدف فإنه يجب على التقارير المالية أن توفر للمؤسسة مايلي: (الأصول - الالتزامات - الملكية - الإيرادات والمصروفات - الأرباح والخسائر - التغيرات الأخرى - التدفقات النقدية) كما أن هذه المعلومات مع المعلومات الأخرى والتي في الهوامش تساعد مستخدمي التقارير المالية في توقع التدفقات النقدية في المستقبل للمنشأة وتحديد توقيتها ودرجة دقتها.

تعريف القوائم المالية حسب AASB:

هي عبارة عن قائمة تظهرها الوحدة الاقتصادية من خلال الأصول الجارية والأصول غير الجارية والالتزامات قصيرة وطويلة الأجل كتصنيفات، بالإضافة إلى حقوق الملكية، ومن العناصر التي تظهرها قائمة المركز المالي على سبيل المثال لا الحصر تحت بند أصول قصيرة الأجل أو جارية كما يسميها البعض الآخر البضاعة المحجوزة للبيع والنقدية وما في حكمها، وأما الخصوم الجارية قصيرة الأجل هي مبالغ متوقع تسديدها خلال دورة التشغيل العادية مثل: الدائنون من التجارة، بعض استحقاقات الموظفين، تكاليف التشغيل. ومن الأمثلة بالنسبة للأصول الثابتة المعدات والآلات، الاستثمارات، أصول غير ملموسة، استثمارات مسجلة، مخزون، مدينون بسبب التشغيل، احتياطات، التزامات مالية أخرى، الضريبة المستحقة، ومن ضمن حقوق الملكية رأس المال الأسهمي ويظهر عدد الأسهم المرخص بها والمصدرة وغير

المدفوعة، القيمة الاسمية للسهم وهل هذه الأسهم عادية أو ممتازة وهل محتفظ بها في الشركة الأم أو في شركات فرعية تابعة (AASB,2004,P25-32).

تعريف قائمة الدخل حسب AASB:

هي عبارة عن قائمة تزود بمعلومات عن نشاط الوحدة الاقتصادية عن فترة محددة، وتشمل: هذه البيانات المعلومات عن الإيراد والتكاليف كذلك الحصة في أرباح وخسائر الشركات التابعة ومصروفات الضريبة، وكذلك الربح أو الخسارة للمشروع والفوائد أيضاً كما توضح قيمة المواد الخام المستخدمة في التصنيع وتكاليف الموظفين وتكاليف البضاعة التامة والبضاعة تحت التشغيل (AASB,2004P33-36).

تعريف قائمة التغير في حقوق الملكية حسب AASB:

يجب أن تظهر التغيرات في الملكية حيث إن عناصر هذه القائمة تتكون من الربح والخسارة عن الفترة كل بند من بنود الدخل أو المصروف، والتي تعتبر مرتبطة بحقوق الملكية حسب القانون الأسترالي بالإضافة إلى كل عنصر من عناصر الملكية وآثار التغيير في السياسات المحاسبية والأخطاء المصححة، كذلك المبالغ للمعلومات الخاصة بحملة الأسهم ورصيد الأرباح المحتجزة.

إن التغيرات في حقوق الملكية للمشروع هي عبارة عن التغيرات ما بين تاريخين للتقرير، والذي يعكس الزيادة أو النقص في صافي الأصول عن هذه الفترة باستثناء التغيرات الناتجة عن معاملات تخص حملة الأسهم مثل التبرعات من حقوق الملكية أو السيطرة على أدوات ووسائل وكوبونات خاصة بحقوق الملكية، فالتغيير بصفة عامة خلال الفترة يمثل إجمالي الدخل والمصروفات متضمنة الربح أو الخسارة المتولدة عن أنشطة الوحدة الاقتصادية سواء تلك

المصروفات أو الإيرادات المعترف بها كربح أو خسارة أو تغيير بشكل مباشر في حقوق الملكية (AASB,2004P36-38).

تعريف قائمة التدفقات النقدية حسب AASB:

هي قائمة تقوم بتوفير معلومات لمستخدمي التقارير المالية وبالأسس التي تُقيم قدرة المنشأة على توليد النقدية أو ما في حكمها وحاجة الوحدة لاستخدام هذه التدفقات النقدية (AASB,2004,P38).

الخصائص النوعية للمعلومات حسب AASB:

- **الاستمرارية:** إن المعلومة يجب أن تساعد في تكوين الافتراضات بشكل مستمر وبالشكل المناسب بحيث أن الإدارة تأخذ في الاعتبار كل المعلومات المتاحة عن المستقبل وما هو المتوفر على الأقل وليس المحدد بالضبط خلال فترة الإثني عشر شهراً الخاصة بالتقرير.
- **التناسق "الاتساق":** أي معلومة توفر للمؤسسة كأساس لتصنيف البنود في التقارير المالية أن يكون لها مفهوم متسق يتم الاحتفاظ به من فترة إلى الفترة التالية: وذلك بما يساعد على الفهم لنشاط المشروع
- **الأهمية النسبية:** أن تكون المعلومة لها أهمية نسبية مقارنة بالتكاليف المضحى بها، حيث أن توفر هذه المعلومة يساعد إدارة المؤسسة أو أي طرف خارجي في أن يكون في وضع أفضل لاتخاذ القرار، حيث أنه إذا كانت المعلومة غير ذات أهمية فقد تكون مضيعة للجهد والوقت وليست ذات أثر جوهري في اتخاذ القرار.

- **التراكمية:** ويعني أن كل معلومة ليست معزولة بمفردها ولكنها تبنى على معلومات سابقة، وتستخدم كأساس لمعلومات لاحقة بما يفيد في التقييم أو اتخاذ القرارات أو غير ذلك من الاستخدامات.
- **المقابلة:** أي معلومة تقوم على أساس فهمها من خلال النقيض منها والعنصر المضاد لها على سبيل المثال الأرباح والخسائر، الإيرادات والمصروفات، المصادر والاستخدامات.
- **المقارنة:** لا يمكن أن نتصور معلومة مفيدة بالشكل السليم بدون أن تستخدم هذه المعلومة في المقارنة مع معلومات أخرى، فمثلاً إيرادات المؤسسة عن هذا العام يمكن مقارنتها في إيرادات سنوات أخرى وعلى ذلك يكون لدينا معلومتين من خلال المقارنة يمكن الحكم على صحة النشاط المالي للمؤسسة كذلك مقارنة الدائنين مع المدينين يعطينا فرصة في معرفة المتوقع استلامه مع المتوقع تسديده للدائنين وهذا يعكس الملاءة المالية.
- **أن تكون المعلومة عملية:** التصنيف للمبالغ الموجودة يجب أن يكون عملياً يساعد في إثراء المعنيين بجمع المعلومات لأنه على العكس من ذلك الإفراط في التصنيف يؤدي إلى نتيجة عكسية غير عملية يمكن التعامل معها، فمثلاً قد يكون من المفيد تصنيف بنود الأصول المتداولة إلى نقدية وبضاعة... الخ، ولكن هل من المعقول القول أن تصنيف النقدية نفسها إلى فئات ووحدة \$1 و \$10 و \$100 يفيد بشكل يُرجح التضحية بالجهد والوقت في هذا التصنيف غير المفيد.
- **وضوح الهيكلية للمعلومة:** يجب أن يتوفر لقارئ المعلومة القدرة على تتبع هيكلية وتكوين المعلومة إن رغب في ذلك لتحقيق من مصداقيتها والقدرة على قياسها زمنياً وكمياً: حيث إن ضياع الهيكلية التي يمكن التحقق منها قد يجعل من المعلومة طلاس يصعب على الكثير فهمها.

- **القابلية للفهم:** بمعنى أن المعلومة يكون من السهل على القاريء لها خاصة إن كان متخصصاً أن يصل إلى فهم مشترك متفق عليه بين المتعاملين في نفس المجال دون وجود فجوة كبيرة للاختلاف في فهم ما تفصح به معلومة معينة بذاتها، ومن هنا كان التركيز على الإفصاح للقوائم المالية بهدف زيادة الفهم لكثير من الأمور والبنود المشتملة ضمناً في القوائم المالية بشكل مختصر لا يعطي المجال للفهم الشامل لأنشطة المشروع وذلك حسب قاريء القوائم المالية المختلفة (AASB,2004,P18-24).

السمات المشتركة ونقاط الخلاف بين المنظمات المحاسبية بخصوص القوائم المالية:

- من خلال العرض السابق للمعيار الدولي الخاص بالقوائم المالية المقدم من المنظمات العالمية الثلاثة (**AASB، IASC، FASB**) التي تناول الباحث آرائها بخصوص القوائم المالية نجد أنهم قد اتفقوا بأغلب المجالات الخاصة بالقوائم المالية من حيث:
- أنواع القوائم المفروض تقديمها (قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغير في حقوق الملكية)، وقد زاد مجلس المعايير المحاسبية الاسترالية عن ذلك بأن طالب بقائمة خامسة وهي: قائمة ملاحظات تتضمن ملخص السياسات المحاسبية الجوهرية والملاحظات والتفسيرات الأخرى والاعتبارات العامة التي يجب على الوحدة أخذها بعين الاعتبار عند إعداد التقارير المالية وهي زيادة مفيدة للمستخدمين.

- أغراض وأهداف القوائم المالية.

- التعريفات الخاصة بالقوائم.

- الخصائص النوعية للمعلومات الواجب توافرها.

وعليه يمكننا القول: أنه لا يوجد نقاط خلاف جوهرية بين المنظمات المحاسبية بخصوص القوائم المالية إلا أنه هناك بعض التكيفات للمعيار ليتناسب مع طبيعة وبيئة البلد والتي ليس لها تأثير جوهري على متطلبات الإفصاح في القوائم المالية.

الفصل الثالث

الجهاز المصرفي الفلسطيني

٣.١ مقدمة:

يتكون الجهاز المصرفي لأي دولة من المصرف المركزي والمصارف التجارية والمصارف المتخصصة بالإضافة إلى الكثير من المؤسسات التي تتعامل بالأموال والائتمان. وقد انضم حديثاً إلى هذا الجهاز المصارف الإسلامية في كثير من دول العالم الإسلامي وغيرها، وتختلف الأجهزة المصرفية من حيث قوتها من دولة إلى أخرى وذلك تبعاً لعدد من العوامل (عاشور، ١٩٩٥):

١. التقدم والاستقرار الاقتصادي في الدولة، ويعطينا النموذج السويسري مثلاً على أهمية الاستقرار كما يعطينا النموذج الأمريكي مثلاً على أهمية التقدم.
٢. حجم الاقتصاد والموارد المالية للدولة.
٣. مدى التطور في أسواق المال وأسواق النقد.
٤. نوع النظام السياسي والاقتصادي والنقدي ومدى قوة المصرف المركزي في ظلّه وطبيعة نفوذ الدولة في محيطها وقوتها السياسية وعلاقتها الخارجية.
٥. قوة المصرف المركزي وعدد المصارف العاملة.
٦. نظرة المجتمع إلى الإقراض والاقتراض ودور المصارف في التنمية.
٧. مدى انفتاح المصارف على العالم والتزامها بالمعايير الدولية في مجالات المحاسبة والإدارة والعمل المصرفي.
٨. وعادة ما يكون هيكل الجهاز المصرفي على شكل هرم يتربع على قمته المصرف أو المصرف المركزي.

٣.٢ سلطة النقد الفلسطينية:

لا يمكن لأي جهاز مصرفي حديث أن ينمو ويتطور بدون أن يكون على رأسه جهازاً نقدياً، أو مصرفاً مركزياً فعالاً وكفوفاً ومستقلاً، ففي فلسطين قبل عام ١٩٦٧م كانت المصارف في الضفة الغربية تخضع لسلطة ورقابة المصرف المركزي الأردني، وفي قطاع غزة فتخضع المصارف لرقابة المصرف المركزي المصري، أما بعد عام ١٩٦٧م فقد دمر الاحتلال القطاع المصرفي الفلسطيني وتعرض القطاع المالي كغيره من القطاعات إلى تشوهات بنيوية كبيرة، وأغلقت جميع المصارف بقرار عسكري إسرائيلي وحولت أموالها وأرصدها إلى المصرف المركزي الإسرائيلي، وبعد فترة بدأت المصارف الإسرائيلية تفتح فروعاً لها في الضفة الغربية وقطاع غزة، وسمح الاحتلال الإسرائيلي لبعض المصارف المحلية والعربية بفتح أبوابها وخضعت جميعها لسلطة المصرف المركزي الإسرائيلي (عاشور، ١٩٩٥):.

أما بعد عودة السلطة الوطنية الفلسطينية فقد أصبح لفلسطين وللمرة الأولى سلطة نقدية وطنية حيث تأسست سلطة النقد الفلسطينية بعد عودة السلطة الوطنية الفلسطينية إلى أرض الوطن في عام ١٩٩٤م وذلك بموجب القرار الرئاسي رقم ١٨٤ لعام ١٩٩٤م الصادر عن رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث أدركت السلطة الوطنية الفلسطينية مبكراً أهمية وجود سلطة وطنية تتولى مهمة تنظيم ومراقبة الأنشطة المصرفية والعمل على إيجاد جهاز مصرفي قوي وفعال ويعمل بكفاءة عالية في تنمية الاقتصاد الوطني الفلسطيني وإعادة إعمار الأراضي الفلسطينية وذلك يداً بيد مع القطاع الخاص من الشركات والمصارف ومؤسسات المال الأخرى.

وقد أوكلت سلطة النقد الفلسطينية الأهداف التالية (عاشور، ١٩٩٥):

١. تنظيم وإدارة النقد.
٢. تقرير السياسات النقدية اللازمة.
٣. الاحتفاظ وإدارة احتياطي السلطة الوطنية الفلسطينية من الذهب والعملات الأجنبية.
٤. اقتراح القوانين والأنظمة الخاصة بالقطاع المصرفي.
٥. القيام بمهام المصرف المركزي والقيام بمسؤولية إصدار العملة الفلسطينية في الوقت المناسب.

ولتحقيق هذه الأهداف أوكلت بسلطة النقد المهام والوظائف التالية (عاشور، ١٩٩٥):

١. تنظيم الأنشطة المصرفية وإصدار التراخيص للمصارف والشركات والمؤسسات المالية أو إلغائها والرقابة على هذه المصارف والشركات.
٢. وضع السياسات النقدية والسياسات الخاصة بالتعامل بالنقد الأجنبي وتوجيهها وتنظيمها وتنفيذها وإصدار التراخيص للصرافين ومراقبة أنشطتهم.
٣. تطوير وتسهيل نظام المدفوعات وتوفير السيولة اللازمة للمصارف ضمن الحدود المقررة قانوناً، والعمل على وضع وتنفيذ السياسات النقدية والائتمانية والسياسات الخاصة بالتعامل بالنقد الأجنبي.
٤. القيام بمهام الوكيل المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية والمؤسسات الفلسطينية العاملة في الوطن الفلسطيني وخارجه.
٥. القيام بوظيفة المستشار المالي والاقتصادي للسلطة الوطنية الفلسطينية والمؤسسات الوطنية الأخرى.

٦. الإشراف على العلاقات المصرفية مع المصارف الأجنبية وبالذات الإسرائيلية منها لأن الاقتصاد الفلسطيني ما زال ملحقاً بالاقتصاد الإسرائيلي ومحكوم بالتبعية الكاملة له.

٧. القيام بإدارة غرفة المقاصة بين المصارف والإشراف على عملية المقاصة، والملاحظ أن سلطة النقد تقوم بجميع وظائف ومهام أي بنك مركزي باستثناء مهمة صك الأوراق النقدية التي تستلزم حصول الدولة الفلسطينية على السيادة الكاملة حتى تقوم بإصدار الجنيه الفلسطيني، وحينها ستتولى سلطة النقد الفلسطينية بهذه المهمة بإذن الله مع العلم بأن سلطة النقد جاهزة للقيام بهذه المهمة من حيث الدراسات والخطط وهي تنتظر القرار السياسي للتنفيذ.

٣.٣ المصارف في فلسطين:

يعتبر قطاع المصارف الفلسطيني قطاعاً مهماً وأساسياً وقد عرفت فلسطين المصارف قبل غيرها من الدول المحيطة، ففي عهد الانتداب البريطاني كان يعمل في دولة فلسطين عدد من المصارف البريطانية والفلسطينية وعلى رأسها المصرف العربي الذي أسسه المرحوم عبد الحميد شومان في القدس عام ١٩٣٠ والمصرف العثماني وبنك باركليز، وكان يعتبر الجهاز المصرفي الفلسطيني جهازاً متطوراً بالمقارنة مع غيره من الدول العربية المحيطة حيث كان لفلسطين عملة وطنية (الجنيه الفلسطيني) وهيئة نقدية عامة (مجلس النقد الفلسطيني) التابع لحكومة عموم فلسطين، ولكن الأزمات المتتالية التي لحقت بدولة فلسطين سببت لها الكثير من الكوارث الاقتصادية علاوة على الكوارث السياسية، حيث حلت نكبة فلسطين في عام ١٩٤٨ وانتقل الجهاز المصرفي الفلسطيني المنظم إلى عالم النسيان (عاشور، ١٩٩٥).

وفي الفترة من عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٦٧ (من النكبة إلى النكسة)^١ كان الشعب الفلسطيني يمر بمرحلة ضياع وتشرد وتبعية اقتصادية وسياسية فقد كانت الضفة الغربية لنهر الأردن تتبع المملكة الأردنية الهاشمية إدارياً وقانونياً وقطاع غزة كان يتبع جمهورية مصر العربية إدارياً وبالتالي كانت المصارف العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة تتبع المصرفين المركزيين الأردني والمصري، وقد عمل في الضفة الغربية في تلك الفترة ثمانية بنوك هي (العربي، العقاري العربي، القاهرة-عمان، العثماني (جريندليز)، الأردن، الأهلي الأردني، إنترا (المشرق)، البريطاني للشرق الأوسط) بشبكة فروع بلغت ٣٢ فرعاً (عاشر، ١٩٩٥).

وقد بلغ عدد المصارف العاملة في قطاع غزة خلال تلك الفترة ستة بنوك هي: فلسطين، العربي، الإسكندرية، الأمة، شركة التسليف الزراعي بشبكة فروع بلغت سبعة فروع.

وكان يوجد قبل الاحتلال الإسرائيلي مباشرة عام ١٩٦٧ في الضفة الغربية وقطاع غزة اثنا عشر شبكة، منها بنك وطني واحد هو بنك فلسطين المحدود والباقي هي بنوك عربية وأجنبية من أهمها المصرف العربي والمصرف العقاري العربي وبنك القاهرة عمان (عاشر، ١٩٩٥).

وقد مارست هذه المصارف نشاطاتها في قطاع غزة باعتبارها تابعاً للإدارة المصرية وقد كان لهذه المصارف ٤٩ فرعاً منها ٧ فروع في غزة و ٩ فروع في القدس الشرقية و ٢٣ فرعاً في الضفة الغربية.

ومنذ احتلال إسرائيل للبقية المتبقية من الأراضي الفلسطينية عام ١٩٦٧م إلى قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية كان الجهاز المصرفي الفلسطيني يعاني من ممارسات الاحتلال البغيضة، والتي كانت تهدف إلى سحب أموال المودعين الفلسطينيين وضخها في الاقتصاد الإسرائيلي.

^١ يسمى العام الذي احتلت به إسرائيل أرض فلسطين ماعدا الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة بعام النكبة، كما يسمى العام الذي تم به لاسرائيل إحتلال باقي الأراضي المستتاة بعام النكسة.

وبعد عام ٦٧م احتكرت المصارف الإسرائيلية العمل في قطاع غزة والضفة الغربية حيث صدر القرار العسكري الإسرائيلي رقم ٧ لعام ٦٧م بتاريخ ٦/٦/٦٧م بإغلاق جميع المصارف العربية في قطاع غزة والضفة الغربية وبدأت المصارف الإسرائيلية مثل (بنك هبوعليم وبنك لتومي وبنك مزراحي) وغيرها من المصارف الإسرائيلية بافتتاح فروع لها في الضفة والقطاع ومارست هذه المصارف دوراً احتلالياً فبدأت بسحب أموال المودعين لاستثمارها في إسرائيل ولم تمنح للمواطن الفلسطيني تسهيلات ائتمانية تذكر، وبالتالي خسرت ثقة المواطنين لأنهم شعروا أن هدفها تكريس الاحتلال الإسرائيلي إلى أن عاد بنك فلسطين ليمارس أعماله في عام ١٩٨١ بعدما سمح له ممارسة عمله داخل قطاع غزة، وخضع لرقابة المصرف المركزي الإسرائيلي وعاد بنك القاهرة عمان وهو بنك أردني ليمارس أعماله عام ٨٦ في الضفة الغربية وبالتحديد في مدينة نابلس، وخضع لرقابة المصرفين المركزيين الأردني والإسرائيلي وذلك بعد أن بذلت محاولات عديدة لإعادة فتح هذه المصارف لفروعها وفي كل مرة كانت تفشل هذه المحاولات بسبب الخلافات التي كانت تنشأ بين إدارات هذه المصارف والمصرف المركزي الإسرائيلي حول قضايا الرقابة والاحتياطات النقدية (عاشور، ١٩٩٥).

ويلاحظ أن طبيعة عمل هذه المصارف في تلك الفترة كانت مقيدة وغير قادرة على القيام بمهمة الوسيط بين المدخرين والمستثمرين، إذ اقتصر عملها فقط على مهمة تسهيل العمليات التجارية وحفظ الودائع.

والى جانب هذه المصارف فقد عمل في تلك الفترة العديد من مؤسسات الإقراض المتخصصة مثل: مؤسسة التنمية المتخصصة، ومجموعة التنمية الاقتصادية، وكذلك اللجنة الفلسطينية-الأردنية المشتركة التي قدمت الدعم الكبير للمشاريع الإسكانية في

فلسطين (www.pnic.gov.ps, 1999).

وخلاصة القول أن الجهاز المصرفي الفلسطيني المنظم فلسطينياً كان غائباً عن الساحة الفلسطينية قبل العام ١٩٩٤م مما فتح المجال لوجود بديل غير منظم تمثل في قطاع الصرافة الذي شكل بديلاً فعالاً للبنوك، حيث كانت مؤسسات الصرافة تقدم الكثير من الخدمات المصرفية مثل: تبديل العملات وتلقي الحوالات وصرف الشيكات.

واستمر الوضع على هذا الحال إلى عام ١٩٩٤م بعد توقيع اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣م وبروتوكول باريس الاقتصادي الذي وقع بتاريخ ٢٩/٤/١٩٩٤م الذي نصت المادة الرابعة منه على تشكيل سلطة النقد الفلسطينية.

وبعد عودة السلطة الوطنية الفلسطينية عام ١٩٩٤م وتشكيل سلطة النقد الفلسطينية بدأت تنهزم عليها وعلى الوزارات ذات الاختصاص طلبات تأسيس شركات ومؤسسات مالية فلسطينية وأجنبية تطمح للعمل في فلسطين، حيث فتح ذلك آفاقاً واسعة لإعادة بناء النظام المالي والمصرفي الفلسطيني حيث اعتقدت هذه الشركات والمؤسسات من أن الاستقرار قد حل والذي كان يعتبر غيابه أكبر العوامل في انهيار وضع الاقتصاد الوطني الفلسطيني وذلك بعد أن كان هناك مصرفان فقط يعملان في الضفة الغربية وقطاع غزة قبل قدوم السلطة مباشرة، وهما بنك فلسطين ويعمل في غزة وبنك القاهرة عمان ويعمل في الضفة الغربية فأصبح عدد المصارف في نهاية عام ١٩٩٤م سبعة بنوك تعمل من خلال شبكة من الفرع بلغ تعدادها ٣٣ فرعاً.

أما مع نهاية عام ١٩٩٥م أصبح عدد المصارف التي تعمل في فلسطين ١٣ مصرفاً بشبكة فروع بلغ تعدادها ٥٧ فرعاً.

وفي عام ١٩٩٦م بلغ عدد المصارف ١٧ مصرفاً بشبكة فروع بلغت ٧١ فرعاً.

وفي عام ١٩٩٧م بلغ عدد المصارف ٢١ مصرفاً بشبكة فروع بلغت ٨٩ فرعاً.

وفي عام ١٩٩٨م بلغ عدد المصارف ٢٢ مصرفاً بشبكة فروع بلغت ١٠٥ فرعاً.

وفي عام ١٩٩٩ بلغ عدد المصارف ٢٣ مصرفاً بشبكة فروع بلغت ١١٥ فرعاً.

وفي عام ٢٠٠٠ بلغ عدد المصارف ٢٣ مصرفاً بشبكة فروع بلغ تعدادها ١٢٠ فرعاً.

تقسيم المصارف من حيث الجنسية:

تسعة بنوك وطنية: هي (فلسطين المحدود، التجاري الفلسطيني، الاستثمار الفلسطيني، الإسلامي العربي، القدس للتنمية والاستثمار، العربي الفلسطيني للاستثمار، فلسطين الدولي، الإسلامي الفلسطيني، الأقصى الإسلامي، والمؤسسة المصرفية الفلسطينية) ولها (٥٧) فرعاً تشكل ما نسبته (٤٥,٦%) من إجمالي الفروع ([www.pnic.gov.ps,1999](http://www.pnic.gov.ps)).

تسعة بنوك أردنية: هي (العربي، القاهرة عمان، القاهرة عمان - معاملات إسلامية، الأردن، الأهلي الأردني، الإسكان الأردني، الأردن والخليج، الاتحاد للدخار والاستثمار، الأردني الكويتي) ولها (٥٧) فرعاً تشكل ما نسبته (٤٥,٦%) من إجمالي الفروع.

مصرفان مصريان: هما (العقاري العربي، المصرف الرئيسي للتنمية والاستثمار الزراعي) ولهما (٨) فروع تشكل ما نسبته (٦,٤%) من إجمالي الفروع.

مصرفان أجنبيان: هما (ستاندرد تشارترد جريندليز المحدود، المصرف البريطاني للشرق الأوسط) ولهما (٣) فروع تشكل ما نسبته (٢,٤%) من إجمالي الفروع.

تشير البيانات السابقة إلى التغييرات الجوهرية التي حدثت على هيكل النظام المصرفي في فلسطين بصورة عامة، وعلى التطور الملحوظ في عدد المصارف الوطنية وفروعها بصورة خاصة، حيث انتهجت سلطة النقد سياسة تشجيع نمو المصارف الوطنية، حيث بلغ عدد هذه المصارف (٩) بنوك حتى نهاية ٢٠٠٠ ولها (٥٤) فرعاً، مع العلم أنه عند تشكيل سلطة النقد الفلسطينية لم يكن سوى بنكين وطنيين لهما (١٤) فرعاً ([www.pnic.gov.ps,1999](http://www.pnic.gov.ps)).

وتقوم المصارف العاملة في فلسطين بتقديم خدماتها المصرفية للمؤسسات والشركات والمواطنين والسلطة الوطنية الفلسطينية وكل من يحتاج هذه الخدمات بشكل يبشر بنمو وتطور هذا القطاع

المهم حيث تقوم هذه المصارف بتقديم الخدمات التالية:

١. فتح الحسابات الجارية بأنواعها المختلفة (مدین، دائن) بالعملات المتداولة الثلاث (الدينار،

الدولار، الشيكل، اليورو).

٢. إصدار الشيكات بالعملات المتداولة.

٣. قبول الودائع بجميع أشكالها.

٤. منح التسهيلات الائتمانية للتجار وغيرهم.

٥. القيام بتنفيذ الحوالات الصادرة واستقبال الحوالات الواردة.

٦. القيام بإدارة وتنظيم الاكتتاب للشركات المساهمة المحلية الجديدة.

٧. تأجير الخزائن الحديدية للعملاء.

٨. إصدار وبيع الشيكات السياحية.

٩. إصدار خطابات الضمان وإصدار الكفالات وفتح الاعتمادات المستندية.

١٠. دفع شيكات مسحوبة على المصرف أو تحصيل الشيكات المسحوبة على مصارف

أخرى لعملاء المصرف.

١١. شراء وبيع العملات.

١٢. تمويل شراء سيارات وأثاث وأقساط (قرض ومرابحة).

١٣. القيام بسداد الفواتير مثل فواتير الكهرباء والهاتف نيابة عن العملاء.

والمطلوب من المصارف الآن التوسع في مجال الخدمات أكثر من أهمية التوسع في مجال الفروع وذلك من خلال تقديم خدمات مصرفية جديدة والتركيز بشكل خاص على الخدمات التي تعتمد على استخدام التقنيات الحديثة في مجالي الكمبيوتر والاتصالات مثل تقديم الخدمات المصرفية عبر الإنترنت وكذلك التوسع في مجال الخدمات الاستشارية.

كما ويجب على سلطة النقد إيجاد الآليات المناسبة التي تكفل الحد من تسرب الأموال الفلسطينية إلى الخارج والتشجيع على منح الائتمان في المجالات الصناعية والاستثمارية التي تتناسب مع أولويات القطاعات الاقتصادية الفلسطينية، وذلك لأن الاقتصاد الفلسطيني في مرحلة بحاجة إلى إعادة إعمار وليس إلى عملية توظيف الأموال بالخارج لتعود بالنفع على الدول الأخرى بل المطلوب هو عودة المدخرات الفلسطينية من الخارج وعلى السلطة الوطنية توفير البيئة المناسبة والمناخ الملائم من حيث القوانين والضمانات والقضاء على ظواهر التسريب والفساد الإداري الذي يقدم السمعة السيئة وذلك لعودة هذه الأموال إلى مكانها الطبيعي في المصارف الفلسطينية في الوطن الفلسطيني.

دور سلطة النقد في تطبيق معايير المحاسبة الدولية:

تعتبر سلطة النقد رأس الهرم للجهاز المصرفي الفلسطيني وتقع على كاهلها مهمة الإشراف والرقابة على هذا القطاع الحيوي والهام من القطاعات الاقتصادية، وقد تنبته سلطة النقد لدورها في مجال تطبيق المصارف لمعايير المحاسبة الدولية مبكراً، وخصوصاً أنه لا يوجد في فلسطين معايير محاسبية خاصة بها حيث أنه ومن خلال القرار رقم (١) الصادر عن محافظ سلطة النقد الفلسطينية بتاريخ ١٩٩٥/٧/٢٠م، وفي المادة رقم (١٢) التي نصت على تعيين المصرف مدقق حسابات قانوني مستقل يوافق المراقب على تعيينه وفقاً للقانون؛ لمراجعة

وتدقيق الميزانية العامة وحساب الأرباح والخسائر سنوياً وإعطاء تقريره بشأن المعلومات والتفسيرات التي يطلبها ويحصل عليها مع ملاءمة ومطابقة هذه المعلومات لقواعد المحاسبة الدولية المتعارف عليها (قرار المراقب، رقم (١) ١٩٩٥). وقد حرصت سلطة النقد على التأكد من تطبيق هذا البند فأصدرت العديد من التعميمات التي تؤكد على ما جاء في القرار الأول، ومن هذه التعميمات التعميم رقم (١٣-د-١٩٩٩/٢/٤) الذي يقضي بالزام المصارف العاملة في فلسطين بتزويد سلطة النقد وبشكل دوري بما يلي:

§ الميزانية السنوية ونصف السنوية وتقرير مدقق الحسابات وكشف كفاية رأس المال

حسب قرارات لجنة بازل (تعميم رقم ١٣، ١٩٩٩).

وتقوم سلطة النقد بالاطلاع على التقارير المالية للبنوك والتأكد من حصول المصرف على تقرير نظيف من مدقق حساباته للتأكد من التزامه بمعايير المحاسبة الدولية، كما تقوم دائرة الرقابة على المصارف بمهمة مراقبة التزام المصارف بتطبيق القرارات والقوانين واللوائح ذات العلاقة ومنها القرار رقم (١) والمادة رقم (١٢) منه، حيث يقوم موظفي هذه الدائرة بزيارات تفتيش ورقابة للبنوك للاطلاع على سير العمل فيها وموافقة للقوانين واللوائح ذات العلاقة.

الفصل الرابع

متطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية للمصارف وفق

المعيار المحاسبي الدولي رقم "٣٠"

٤.١ مقدمة:

إن علم المحاسبة الذي يطلق عليه الكثير من الباحثين لغة الأعمال ما زال يتطور بشكل سريع ليواكب التطور الكبير في عالم الأعمال، حيث تطور من مجرد عملية مسك للدفاتر وتنظيم للسجلات إلى أن أصبح نظام للمعلومات يختص بتحديد وقياس وتوصيل معلومات كمية عن الوحدة الاقتصادية، يمكن استخدامها في عمليات التقييم واتخاذ القرارات من قبل الأطراف المستخدمة لهذه المعلومات (مطر، ١٩٩٣، ص ٣٠).

ومن أهم أهداف المحاسبة توفير المعلومات التي تخدم أغراض المستخدمين الخارجيين External users والمستخدمين الداخليين Internal users ، وتحقق المحاسبة هذا الهدف من خلال القوائم المالية التي تعد أداة المحاسبة في توصيل المعلومات وإيلاغ المستخدمين بها.

لذلك ألزمت الأعراف المحاسبية المتبعة ومعايير المحاسبة المحلية والدولية المتبعة في كل أرجاء العالم معدي القوائم المالية بتوفير متطلبات معينة كحد أدنى من المعلومات التي يجب الإعلان عنها (الإفصاح)، وتوصيلها بشكل دقيق إلى مستخدميها وكيفية عرض وتنظيم هذه المعلومات (العرض)، حتى يتم تسهيل مهمة مستخدم المعلومات وبالتالي وصوله إلى قرار سليم وفي الوقت المناسب ودون حرمان أي مستخدم لأية فرصة بسبب عدم معرفة لأي معلومات كان من الواجب إعلامه بها .

٤.٢ الإفصاح والعرض:

حظي موضوع الإفصاح والعرض باهتمام كبير من قبل الجمعيات المهنية للمحاسبة وأسواق المال العالمية والدولية والمحلية التي تهتم بشكل خاص بموضوع الشفافية، لذلك أخذ الإتحاد الدولي لأسواق الأوراق المالية موقعه في المجموعة الاستشارية للجنة معايير المحاسبة الدولية لحرصه الشديد على أن تتوفر في معايير المحاسبة الدولية متطلبات الإفصاح الكافي اللازمة للأسواق المالية، وكذلك الباحثين والمهتمين بالإضافة إلى ذوي المصلحة الأولى وهم مستخدمو القوائم المالية، كما يعتبر الإفصاح أنه الإعلام المحاسبي الذي يؤدي دوره عن طريق توفير المعلومات المالية والمحاسبية التي تمثل المحتوى لرسائل الإعلام المحاسبي الذي يمد الآخرين بالمعلومات الكافية والملائمة التي تسهم مساهمة فعالة في عمليات التنبؤ وتقدير الموقف ووضع الاستراتيجية - المناسبة للفترة المستقبلية وبما ينعكس على الأسعار الحالية للأسهم ارتفاعاً وانخفاضاً (الشامي، ١٩٩٧، ص ٥٠٨).

ويقضي هذا المبدأ بضرورة شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي القوائم المالية صورة واضحة عن الوحدة المحاسبية (جربوع، ٢٠٠١، ص ١٠٨). هذا ويزداد التركيز على المعلومة والإفصاح عنها كلما ازدادت أهميتها النسبية.

أما مفهوم العرض فيشير إلى الطريقة أو الأسلوب أو الشكل أو الترتيب الذي يتم به تنظيم عرض القوائم المالية للمنشأة، وإظهار المعلومات المحاسبية المتعلقة بنتائج النشاط والمركز المالي للمنشأة، وكيفية عرض المعلومات تعتبر قضية مهمة جداً لأن البدائل المختلفة من أساليب وطرق عرض المعلومات في القوائم والتقارير المالية تترك أثراً مختلفاً على متخذي القرارات

فقد تفصح شركة معينة عن معلومة مهمة جداً في مكان يصعب الإلتقاء إليه، أو أن تفصح عن معلومة يجب عرضها في صلب القوائم المالية في الإفصاحات لكي تخفيها عن المستخدم.

ويلاحظ أن هناك مستويين من الإفصاح، الأول: هو المستوى المثالي للإفصاح The ideal level of disclosure أما المستوى الثاني: فهو المستوى الممكن للإفصاح The attainable of disclosure علماً أن المستوى الأول للإفصاح لا يمكن توفيره في الحياة العملية الواقعية بسبب عدم الإلمام الكامل بأنواع القرارات المختلفة التي تعتبر البيانات المالية والمحاسبية هي المدخلات لها، وحيث إن من أهم مقومات القرار وجود بدائل ليتم المفاضلة فيما بينها ولكن أيضاً لا يوجد إلمام مطلق بمدى حساسية القرارات.

لذلك فقد انصب الإهتمام على المستوى الممكن والذي يسمى أيضاً المستوى الواقعي من الإفصاح، والذي يعتبر هو الإفصاح الكافي من قبل العرف المحاسبي لأن الذي لا يدرك كله لا يترك جله، ومما يدفع إلى تبني هذا المستوى من الإفصاح والإكتفاء به أن الأعراف والمبادئ والفروض المحاسبية المتعارف عليها مهنيّاً بين المحاسبين والمراجعين وضعت الكثير من القيود على عملية الإفصاح قبل الوصول إلى مرحلة إعداد التقارير المالية .

فمثلاً: مبدأ التكلفة التاريخية يحد من قدرة مستخدمي التقارير المالية على الوصول إلى التقييم الدقيق لقيمة الأصول الحالية وبالذات في فترات التضخم .

كما أن مفهوم الأهمية النسبية مثلاً قد يمكن معد التقارير المالية من دمج عدة بنود مع بعضها البعض بسبب صغر حجمها الأمر الذي يقلل من وجهة نظره أهميتها النسبية أيضاً، ولكن ربما تكون هذه البنود مهمة تفصيلياً لإحدى الفئات المستخدمة للتقارير المالية.

والأهمية النسبية للبند تتحدد بعاملين:

الأول: القيمة المادية للبند.

الثاني: طبيعة البند.

وللمثال على طبيعة البند نلاحظ أن قرصاً للشركة على أحد مدرائها يعتبر بنداً مهماً نسبياً ولو كانت قيمته لا تذكر بالنسبة لمجموع أصول الشركة، وهذا ما يطلق عليه في المحاسبة معاملات الأطراف ذات العلاقة.

كما أن مفاهيم التكلفة والمنفعة تشكل قيماً على عملية الإفصاح المحاسبي حيث يوازن معدو القوائم المالية بين تكلفة الإفصاح عن البند أو المعلومة أو الحدث المحاسبي وبين التكاليف التي تتكبدها المنشأة بسبب هذا الإفصاح، حيث من الممكن أن يستخدم التقارير والقوائم المالية بعض المنافسين ويتعرفوا على نقاط ضعف المنشأة.

ومفهوم الحيطة والحذر أيضاً يشكل قيماً على الإفصاح حيث إن عدم الاعتراف بالإيراد إلا حال تحققه فعلياً حجب كثيراً من المعلومات عن بعض المستخدمين الذين يرغبون مثلاً في معرفة الإيرادات تحت التحصيل، والتي لا تظهر في القوائم المالية إلا عند تحصيلها. كما أن الإدارة يمكن أن تخفي المعلومات التي توضح أي تقصير أو إهمال من قبلها بحجة أن المعلومات تدرج تحت البنود السرية.

لذلك يدعو الباحثون إلى إيجاد حلول لهذه القضايا يمكن من خلالها الحد من تأثير القيد على الإفصاح على قرار المستخدم وقد توصلوا إلى حل الكثير من القضايا.

فمثلاً: قد شاع حالياً مفهوم استخدام المقاييس المتعددة في الإفصاح عن قيم بعض البنود المدرجة في القوائم المالية كإدراج القيمة الحالية أو الاستبدالية للأصل بجانب قيمته التاريخية وذلك في حالة وجود فرق جوهري بينهما.

ومن الحلول أيضاً توسيع نطاق الإفصاح وهذا ما تتبناه معايير المحاسبة الدولية حيث أصبحت تتطلب الإفصاح عن كثير من الأمور الإضافية التي لم تكن شائعة سابقاً مثل الإفصاح عن بيانات المحاسبة عن الموارد البشرية والإفصاح عن القيم الجارية في فترات التضخم وبيانات المحاسبة الإجتماعية وبيانات محاسبة المسؤولية.

وهذه الحلول تأخذ وقتاً طويلاً في انتقالها من النظرية للتطبيق لأنها تصطدم بالكثير من العوائق مثل نقص الخبرات والكفاءات التي تستطيع التكيف معها بسهولة وذلك لأنها تحتاج إلى مهارات في القياس وكذلك في العرض والإفصاح وأيضاً وجود معارضة كبيرة للإغراق في التفاصيل من قبل إدارات المنشآت التي ترى في ذلك إرهاقاً لها وكشفاً لا لزوم له لأسرارها أو بأجهزة الرقابة التي ترى في الإغراق في التفاصيل سلاحاً ذو حدين قد يتمكن من خلاله معدي التقارير المالية من التلاعب في التقارير كإخفاء المعلومات السلبية عن الشركة في خضم الكثير من التفاصيل وعرضها في مكان يصعب الوصول إليه.

تتزايد أهمية البيانات المنشورة كمصدر للمعلومات التي تخدم مستخدميها في اتخاذ القرارات في المؤسسات الاقتصادية، وخاصة في ظل التأثيرات الهامة والمختلفة للعولمة، ولكي تفي هذه البيانات المالية المنشورة باحتياجات مستخدميها كان لابد من توافر المصدقية والقابلية للمقارنة بها وتوفر معايير المحاسبة الدولية التوبوب والعرض والإفصاح الكافي بحد معقول والذي يمكن من خلال اتباع المنشآت له عند إعداد القوائم المالية أن يجعل هذه القوائم مفيدة لمستخدميها بحد مقبول، وقد تحدثت معايير المحاسبة الدولية عما أسمته بالإفصاح العادل في معيار المحاسبة الدولي الأول وحددت به متطلبات الإفصاح كما يلي: (معيير المحاسبة الدولي، رقم ١، فقرة ١٥).

١. اختيار وتطبيق سياسات محاسبية مناسبة وملائمة وموثوق بها.

٢. محاولة الثبات على هذه السياسات.

٣. تقديم المعلومات بما في ذلك السياسات المحاسبية بطريقة توفر معلومات مناسبة وموثوق بها وقابلة للمقارنة.

٤. تقديم إفصاحات إضافية عندما تشعر إدارة المنشأة أو مدقق حساباتها الداخلي أو الخارجي بأن متطلبات الإفصاح في معايير المحاسبة الدولية غير كافية، وذلك لتمكين المستخدمين من فهم تأثير عمليات وأحداث معينة على المركز المالي والأداء المالي للمنشأة.

ومن زوية المبادئ المحاسبية المتعارف عليها يعتبر مبدأ الإفصاح الكامل Full Disclosure أحد المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وقد حدد بعض الباحثين أربعة مبادئ واعتبروها إطار العمل العام للعمل المحاسبي مع اعترافهم بأنها ليست قوانين رياضية ثابتة بل أنها متحركة ويمكن إعادة النظر فيها وتطويرها لتتماشى مع تطورات العمليات التجارية التي تزداد تعقيداً وقد وضع هذا المبدأ بجانب مبدأ التكلفة التاريخية ومبدأ الاعتراف بالإيراد ومبدأ قياس وتحقق المصروف (جربوع، ٢٠٠١، ص١٠٧، ١٠٦) في حين حددها بعض الباحثين بأنها عشرة مبادئ وهي (مطر، ١٩٩٣):

١. مبدأ الفترة المالية.
٢. مبدأ التكلفة التاريخية.
٣. مبدأ الاستحقاق.
٤. مبدأ تحقق الإيراد.
٥. مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات.
٦. مبدأ الإفصاح الكامل.

٧. مبدأ الأهمية النسبية.

٨. مبدأ الثبات.

٩. مبدأ الموضوعية.

١٠. مبدأ الحيطة والحذر.

ومهما يكن من أمر فلا خلاف بين الباحثين على أن مبدأ الإفصاح هو أحد المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

وحسب هذا المبدأ يجب أن تعطي التقارير المالية التي تصدرها المنشأة جميع الحقائق التي تعبر بعدالة ووضوح عن الوضع المالي الحقيقي للمنشأة أي أنه يقضي بمنع إخفاء أية معلومة تجعل القوائم المالية مضللة لمن يستخدم هذه القوائم في عملية اتخاذ القرار، وذلك ليس فقط للعام الحالي الذي يغطيه التقرير والقوائم المالية بل يمتد أيضاً إلى الأحداث الهامة التي تحدث بعد تاريخ القوائم المالية وقبل نشره (الصبان، وجمعة، ١٩٩٥).

وقد حدد الصبان وجمعة لهذا المبدأ أربع فروض رئيسية هي:

١. أن احتياجات المستخدمين الخارجيين للمعلومات المحاسبية يمكن مقابلتها بمجموعة من القوائم المالية ذات الغرض العام.

٢. أن هناك احتياجات مشتركة للأطراف الخارجية يمكن مقابلتها إذا ما اشتملت التقارير المالية ذات الغرض العام على معلومات ملائمة عن الدخل والثروة.

٣. أن دور المحاسب في الإفصاح عن المعلومات الملائمة للاحتياجات الخارجية يتحدد في إعداد وعرض القوائم المالية الأربعة التالية كحد أدنى:

§ قائمة المركز المالي.

§ قائمة الدخل.

§ قائمة التغير في حقوق الملكية.

§ قائمة التدفق النقدي.

٤. إن أسلوب القوائم المالية ذات الغرض العام يعتبر من أنسب وسائل الإفصاح وذلك من وجهة نظر مقارنة التكلفة بالعائد.

ويقتضي الإفصاح الكامل أيضاً أن لا تقتصر التقارير المالية على القوائم المالية الأربعة السابق ذكرها بل يجب أن يرد في التقرير معلومات وصفية وكمية أخرى إذا كان من المهم الإفصاح عنها و يفصح عنها بالأساليب التالية:

(١) الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ منها ومكملة لها وتشمل:

(أ) الملاحظات الهامشية.

(ب) القوائم الإضافية والكشوفات الملحقة.

(٢) تقرير الإدارة:

ويشمل عادة على ما يلي

(أ) خطاب مجلس الإدارة إلى المساهمين.

(ب) تحليلات وتوقعات الإدارة للمستقبل.

(٣) تقرير مراجع الحسابات.

(٤) تقارير أخرى يقتضيها العرف المحاسبي أو الأعراف المهنية الأخرى مثل تقرير المراقب

الشرعي في المصارف الإسلامية.

وهذه المعلومات السابق ذكرها لا تعتبر بديلاً عن القوائم المالية بل مكملة لها ولا تمنح ترخيصاً لمعدي القوائم المالية من الإفصاح عن أية معلومة يجب أن ترد في القوائم المالية في أي مكان آخر غير المكان الذي يقتضي العرض السليم أن ترد فيه.

وبالتالي تعتبر القوائم المالية جزءاً من التقرير المالي وتعتبر الإفصاحات الأخرى الجزء المكمل والشارح والموضح لها.

ومن الطبيعي أن لا يتم دراسة موضع الإفصاح والعرض عن الأطراف التي تستفيد و تتضرر من درجة الإفصاح وكيفية العرض في القوائم المالية، لذلك استعراضنا سابقاً أهم مستخدمي القوائم المالية وأهم أغراضهم مع العلم أن خاصية الموثوقية التي تقتضيها معايير المحاسبة الدولية تتطلب عدم التحيز كما تتطلب الحياد في تلبية متطلبات هذه الفئات، علماً أن الإفصاح المالي يشكل روح السوق المالي وأساس استمرار نجاحه وتطوره، فعملية توفير معلومات سليمة وإيصالها من حيث النوع والكم والتوقيت إلى المتعاملين فيه من الحماية الشيء الكثير لهم بالنظر لأهميتها الكبرى في مساعدتهم على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية في الأوراق المالية، وما لذلك كله من آثار إيجابية في ترسيخ الثقة والطمأنينة بين فئاتهم المختلفة (طوقان، ١٩٩٥).

وتقوم لجنة معايير المحاسبة الدولية بدور كبير في حسم الخلافات حول موضوع الإفصاح والعرض، وذلك من خلال معايير المحاسبة التي تقوم بإصدارها حيث لا يخلو أي معيار حول أي جزئية من عدة فقرات تتناول موضوع الإفصاح والعرض.

٤,٣ تجهيز التقارير والقوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية:

تقوم إدارة المنشأة ومن خلال قسم الحسابات بها بإعداد قوائم مالية مرة واحدة على الأقل سنوياً، ويجب أن تلتزم بإعدادها وفق معايير معينة قد تكون معايير محلية مثلما يحدث في الولايات المتحدة الأمريكية أو معايير إقليمية مثلما يحدث في دول جنوب شرق آسيا أو معايير دولية مثلما يحدث في (١٥٠) بلداً حتى الآن قامت بتبني معايير المحاسبة الدولية وانضمت إليها فلسطين أخيراً من خلال قرار جمعية المحاسبين والمراجعين.

وينص الإطار العام لمعايير المحاسبة الدولية في فقرته الحادية عشرة على (أنه يقع على عاتق الإدارة المسؤولية الأساسية في إعداد وعرض القوائم المالية للمنشأة) (المجمع العربي، ١٩٩٩، ص٤٢) وتتص كذلك الفقرة السابعة في مقدمة المعايير المحاسبية الدولية على "أن إعداد القوائم المالية والإفصاح الملائم هما من مسؤولية إدارة المنشأة أما مسؤولية مدقق الحسابات فتتصب على تكوين رأي وإصدار تقرير حول القوائم المالية (المجمع العربي، ١٩٩٩، ص٣٠) وكذلك فقد نص المعيار المحاسبي الدولي الأول في فقرته الخامسة على: "أن مجلس الإدارة و/أو الهيئة الحاكمة للمنشأة مسؤولان عن إعداد وتقديم بياناتها المالية (المجمع العربي، ١٩٩٩، ص٧٢).

وحسب معايير المحاسبة الدولية فتشمل: البيانات المالية على:

أ) الميزانية العمومية (قائمة المركز المالي).

ب) بيان الدخل.

ج) بيان يبين إما:

١. جميع التغيرات في حقوق المساهمين.

٢. التغيرات في حقوق المساهمين عدا تلك الناتجة من العمليات الرأسمالية مع

المالكين والتوزيعات على المالكين.

د) بيان التدفق النقدي.

هـ) السياسات المحاسبية والإيضاحات الأخرى.

وهذه البيانات يجب أن تقدم إيضاحات حول:

- موجودات المنشأة.

- مطلوبات المنشأة.

- حقوق المساهمين.

- دخل ومصروفات المنشأة.

- التدفقات النقدية.

وتعتبر عملية تجهيز القوائم المالية هي المرحلة الأخيرة من مراحل المحاسبة (وفق التعريف

التقليدي) وتسمى التقرير أي إنتاج التقارير وتوصيلها للمستخدمين:

وطبقاً لمعايير المحاسبة الدولية فقد حددت لجنة معايير المحاسبة الدولية شروطاً من

الواجب توافرها في القوائم المالية حتى لا تكون مضللة، وهذه الشروط وردت في الإطار العام

تحت مسمى الخصائص النوعية للقوائم المالية وهي الصفات التي تجعل المعلومات المزودة في

القوائم المالية مفيدة للمستخدمين (المجمع العربي، ١٩٩٩، ص ٤٥).

٤,٤ معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٠ الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية

المشابهة:

يعتبر المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٠ (الإفصاح في المؤسسات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة) (IAS30) (Disclosures in the Financial Statements of Bank and Similar Financial Institutions) الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) أهم المعايير المحاسبية المتعلقة بأعمال المصارف والمؤسسات المالية المشابهة لأن عمليات المصارف تختلف عن عمليات المنشآت التجارية الأخرى وبالتالي فإن متطلبات المحاسبة والإفصاح عنها تكون مختلفة ولأن المصارف تمثل قطاعاً مهماً ومؤثراً في الحياة الاقتصادية فقد أفردت لجنة معايير المحاسبة الدولية هذا المعيار الذي يعترف بحاجات المصارف الخاصة ويشجع على تقديم تعليقات على القوائم المالية تتعلق بالإدارة والرقابة على السيولة والمخاطر ومما يدل أيضاً على اهتمام لجنة معايير المحاسبة الدولية بقطاع المصارف أن الاتحاد الدولي للبنوك يحتل موقع العضوية في المجموعة الاستشارية للجنة.

"ويكمل هذا المعيار المعايير المحاسبية الدولية الأخرى التي تنطبق كذلك على المصارف ما لم يتم استثناءها بشكل خاص بمعيار محدد (معيار ٣٠، فقرة ٣) وقد حدد المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٠ هذه متطلبات الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة التي اعتبر أنها تخص المصارف أكثر من غيرها بأحد عشر بنداً.

الإفصاح بخصوص قائمة الدخل (المجمع العربي، ١٩٩٩، ص ٥٥١):

١ - يجب على المصارف أن تفصح عن البنود التالية من المصروفات والإيرادات كحد أدنى من

المعلومات التي يجب أن تحتويها:

- § إيراد الفائدة والإيرادات المشابهة.
- § مصروف الفائدة والأعباء المشابهة.
- § الدخل من أرباح الأسهم.
- § الدخل من الرسوم والعمولات.
- § مصروف الرسوم والعمولات.
- § المكاسب ناقصا الخسائر الناشئة عن الأوراق المالية المتداولة.
- § المكاسب ناقصا الخسائر الناشئة عن الأوراق المالية الاستثمارية.
- § المكاسب ناقصا الخسائر الناشئة عن التعامل بعملات أجنبية.
- § الإيرادات التشغيلية الأخرى.
- § خسائر القروض والسلفيات.
- § المصاريف الإدارية العامة.
- § المصاريف التشغيلية الأخرى.

٢ - يجب الإفصاح بشكل منفصل عن أنواع الدخل الرئيسية للبنك وهي:

- § إيراد الفائدة.
- § رسوم الخدمات.
- § العمولات.
- § نتائج التداول.

٣ - يجب الإفصاح بشكل منفصل عن الأنواع الرئيسية للمصروفات الخاصة بالمصرف وهي:

§ مصروف الفائدة.

§ العمولات.

§ خسائر القروض والدفوعات المقدمة.

§ الأعباء المتعلقة بتخفيض القيمة المسجلة للاستثمارات.

§ المصاريف الإدارية العامة.

٤ - يجب أن يتم التقرير عن المكاسب والخسائر الناتجة عن كل مما يلي بصورة منفصلة

وعلى الأساس الصافي:

§ بيع الأوراق المالية المتداولة والتغير في قيمتها المسجلة.

§ بيع الأوراق المالية الاستثمارية.

§ التعامل مع العملات الأجنبية.

٥ - يجب الإفصاح عن كل من دخل الفائدة ومصروف الفائدة كل على حده.

٦ - يجب أن تقدم الإدارة تعليقا حول.

§ متوسط معدلات الفائدة.

§ متوسط الأصول التي تكسب فائدة.

§ متوسط الالتزامات التي تدفع عليها فائدة.

§ ايداعات الحكومة والتسهيلات الائتمانية التي تمنحها الحكومة للبنوك.

الإفصاح بخصوص قائمة المركز المالي (المجمع العربي، ١٩٩٩، ص ٥٥٢):

١. يجب أن يقدم المصرف م.ع تجمع الأصول و الالتزامات حسب طبيعتها و يدرجها

بترتيب يعكس سيولتها النسبية.

٢. يجب أن يفصح المصرف في الميزانية العمومية عن البنود التالية:

§ النقدية والأرصدة لدى المصرف المركزي.

§ سندات الخزينة والسندات الأخرى القابلة للخصم لدى المصرف المركزي.

§ الأوراق المالية الحكومية والأوراق الأخرى المحتفظ بها لغرض التداول.

§ الإيداعات والقروض والسلفيات المقدمة للبنوك الأخرى.

§ إيداعات سوق المال الأخرى.

§ القروض والدفوعات المقدمة للعملاء.

§ الأوراق المالية الاستثمارية.

§ الإيداعات من بنوك أخرى.

§ إيداعات أخرى من سوق المال.

§ المبالغ المستحقة لمودعين آخرين.

§ شهادات الإيداع.

§ الكمبيالات والالتزامات الأخرى المثبتة بمستندات.

§ الأموال المقترضة الأخرى.

٣. يجب على المصرف تصنيف أصوله والتزاماته حسب طبيعتها وإدراجها بالترتيب

التقريبي لسيولتها.

٤. يجب على المصرف تمييز الأرصدة لدى بنوك أخرى وبين الأرصدة لدى أجزاء أخرى

من سوق المال أو مودعين آخرين وبالتالي يجب الإفصاح بشكل منفصل عن:

§ الأرصدة لدى المصرف المركزي.

§ الإيداعات لدى المصارف الأخرى.

§ إيداعات لدى أجزاء أخرى من سوق المال.

§ الودائع من بنوك أخرى.

§ الودائع من أجزاء أخرى من سوق المال.

§ الإيداعات الأخرى.

٥. يجب على المصرف أن يفصح عن الودائع التي تم الحصول عليها من خلال شهادات

الإيداع الخاصة به بشكل منفصل عن الأوراق المالية الأخرى القابلة للتداول.

٦. يجب على المصرف أن يقسم موجوداته المالية إلى أربعة مجموعات وأن يفصح عن

القيمة العادلة لها والمجموعات هي:

§ القروض والذمم المدينة الناشئة عن أعماله المعتادة.

§ الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق.

§ الموجودات المحتفظ بها لأغراض المتاجرة.

§ الموجودات المحتفظ بها لأغراض البيع.

الإفصاحات الأخرى (المجمع العربي، ١٩٩٩، ص ٥٥٥):

أ. استحقاقات الأصول والالتزامات:

يجب على المصرف أن يفصح عن تحليل للأصول والالتزامات على أساس تصنيفها في مجموعات استحقاق على أساس الفترة المتبقية بتاريخ الميزانية العمومية حتى تواريخ الاستحقاق المتعاقد عليها

ب. تركيزات الأصول والالتزامات خارج الميزانية العمومية:

١. يجب على المصرف أن يفصح عن أية تركيزات هامة لأصوله والتزاماته والبنود خارج الميزانية العمومية ، ويجب وضع هذه الإفصاحات حسب ما يلي:

§ المناطق الجغرافية.

§ العملاء.

§ المجموعات الصناعية.

§ تركيزات أخرى للمخاطرة.

٢- يجب على المصرف الإفصاح عن صافي الإنكشاف للعملاء الأجنبية الهامة.

ج. خسائر القروض والسلفيات:

يجب على المصرف أن يفصح عما يلي بخصوص خسائر القروض والسلفيات:

١. السياسات المحاسبية التي يتبعها المصرف في الاعتراف بالقروض والسلفيات غير

القابلة للتحويل وشطبها.

٢. تفاصيل التحركات في مخصص الخسائر على القروض والسلفيات خلال الفترة وتشمل:

§ المبلغ المعترف به كمصروف خسائر القروض والسلفيات غير القابلة للتحويل.

§ المبلغ المحمل في الفترة عن القروض والسلفيات المشطوبة.

§ المبلغ الذي تم استرداده خلال الفترة عن القرض والسلفيات المشطوبة سابقاً.

§ إجمالي مبلغ مخصص القروض والسلفيات بتاريخ الميزانية العمومية.

§ المبلغ الإجمالي المشمول في الميزانية العمومية للقروض والسلفيات التي لا تحتسب

فوائد مستحقة عليها والأساس المستخدم لتحديد القيمة المسجلة لهذه القروض

والسلفيات

د. المخاطر المصرفية العامة:

يجب على المصرف أن يفصح بشكل منفصل وكتخصيص للأرباح المدورة عن أية مبالغ

جنبت لقاء المخاطر المصرفية العامة وتشمل:

§ الخسائر المستقبلية والمخاطر غير المنظورة الأخرى أو الأمور الطارئة.

§ أي مبلغ دائن ناشيء عن تخفيض لهذه المبالغ يؤدي إلي زيادة الأرباح المدورة ولا

يدخل في تحديد صافي ربح أو خسارة الفترة.

هـ الأصول المرهونة كضمان:

يجب على المصرف أن يفصح عن إجمالي مبلغ الالتزامات المضمونة وعن طبيعة

الأصول المرهونة كضمان وقيمتها المسجلة.

و. نشاطات الأمانة:

يجب على المصرف أن يفصح عن أي نشاطات أمانة هامة لديه وأن يعطي مؤشراً

على مدى هذه النشاطات في القوائم المالية نظراً للالتزامات المحتملة التي قد تنجم عن فشل

المصرف في واجبات الأمانة.

ز. السياسات المحاسبية:

يجب الإفصاح من قبل المصرف عن السياسات المحاسبية التي تتعامل مع البنود التالية:

§ السياسة المحاسبية التي يتم بموجبها الاعتراف بالأنواع الأساسية للدخل.

§ سياسة التمييز بين العمليات والأحداث التي ينتج عنها اعتراف بأصول والتزامات

في الميزانية العمومية وبين العمليات والأحداث التي ينشأ عنها التزامات طارئة

وتعهدات.

§ أساس تحديد الخسائر عن القروض والسلفيات وشطب غير القابل للتحصيل منها

§ أساس تحديد أعباء المخاطر المصرفية العامة والمعالجة المحاسبية لهذه الأعباء

ح. معاملات الأطراف ذات العلاقة:

يجب على المصرف أن يفصح عن أي طبيعة أي علاقة مع الأطراف ذات العلاقة وعن

أنواع العمليات وعناصر العمليات الضرورية لفهم القوائم المالية للبنك.

وعادة ما تكون العمليات ذات العلاقة في مجال المصارف مرتبطة بالإقراض والاقتراض من

الأطراف ذات العلاقة لذلك يجب الإفصاح عن:

§ كل من القروض والسلفيات والإيداعات والقبولات والكمبيالات وتتضمن

الإفصاحات المبالغ الإجمالية القائمة في بداية ونهاية الفترة. وكذلك السلفيات

والإيداعات والسداد والتغيرات الأخرى أثناء الفترة.

§ كل نوع أساسي من الدخل ومصروف الفائدة والعمليات المدفوعة.

§ مبلغ المصروف المعترف به في الفترة عن خسائر القروض والسلفيات ومبلغ

المخصص بتاريخ الميزانية العمومية.

§ الارتباطات غير القابلة للإلغاء والأمور الطارئة والارتباطات الناشئة عن البنود

خارج الميزانية العمومية.

الفصل الخامس

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

? مجتمع الدراسة

? ثبات الاستبانة

? المعالجات الإحصائية

٥.١ مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المصارف الفلسطينية العاملة في قطاع غزة والضفة الغربية وعددها (٩) مصارف بشبكة فروع عددها (٥٦) فرعاً بالإضافة إلى مكاتب المحاسبة والمراجعة المعتمدة من سلطة النقد الفلسطينية لمراجعة حسابات البنوك وعددهم (٧) شركات، والجدول التالي رقم (١) يبين أسماء البنوك وأعداد الفروع لها في كل من قطاع غزة والضفة الغربية.

جدول رقم (١) أعداد الفروع للبنوك في كل من قطاع غزة والضفة الغربية

المجموع	الفرع		اسم المصرف
	الضفة	غزة	
٢١	١٠	١١	فلسطين
٥	٤	١	التجاري
٧	٦	١	الاستثمار
٨	٦	٢	القدس
٤	٣	١	فلسطين الدولي
٦	٤	٢	الإسلامي العربي
٢	١	١	الإسلامي الفلسطيني
٢	٢	٠	الأقصى الإسلامي
١	١	٠	العربي الفلسطيني للتنمية
٥٦	٣٧	١٩	المجموع

جدول رقم (٢) مدققي الحسابات في شركات التدقيق

اسم المؤسسة	عدد مدققي الحسابات
شركة أرنست وينغ	٤
شركة سابا وشركاهم	٤
شركة الوفاء وشركاهم	٣
الشركة الفلسطينية للتدقيق	٣
شركة يعقوب اليوسف	٣
شركة طلال أبو غزالة للتدقيق	٤
شركة برايس وتر هاوس	٣
المجموع	٢٤

أما عينة الدراسة من المصارف فتتكون من الموظفين القياديين الذين يتولون مهام رئيسية تتعلق بالإشراف وإعداد القوائم المالية في البنوك المذكورة، وهم (مدير كل فرع، المحاسب الرئيسي للفرع)، كما تتكون عينة الدراسة من الفئة الأخرى من المراجعين الرئيسيين الذين يتولون مهام مراجعة حسابات تلك المصارف وعددهم (٢٤) مدقق حسابات حسب الجدول رقم (٢).

وبذلك يكون عدد الاستبانات الموزعة على المصارف ومكاتب التدقيق (١٣٦) استبانة استرجع منها (١٢٠) استبانة، وبعد فحص الاستبانات تم استبعاد ٥ استبانات لعدم اكتمال شروط الاستجابات بها وبذلك يبلغ عدد الاستبانات الخاضعة للدراسة ١١٥ استبانة. والجدول التالي: تبين توزيع مجتمع الدراسة حسب كل متغير.

جدول رقم (٣) يبين توزيع العينة حسب متغير الجنس: وقد تبين أن: نسبة أفراد العينة من الذكور بلغت ٨٣,٥ % ، ونسبة الإناث ١٦,٥ % .

جدول رقم (٣) توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

النسبة المئوية %	التكرار	الجنس
٨٣,٥	٩٦	ذكر
١٦,٥	١٩	أنثى
١٠٠,٠	١١٥	المجموع

جدول رقم (٤) يبين توزيع العينة حسب العمر، وقد تبين من الجدول أن: (٤٠,٠%) من أفراد العينة كانت أعمارهم أقل من ٣٠ عام ، و (٣٣,٠%) من أفراد العينة تراوحت أعمارهم بين (٣٠) إلى أقل من (٤٠) عام، و(٢١,٧%) من أفراد العينة تراوحت أعمارهم من (٤١) إلى أقل من (٥٠) عام و (٥,٢%) من أفراد العينة كانت أعمارهم (٥٠) سنة فأكثر.

جدول رقم (٤) توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر

النسبة المئوية	التكرار	العمر
٤٠,٠	٤٦	أقل من ٣٠ سنة
٣٣,٠	٣٨	٣٠- أقل من ٤٠ سنة
٢١,٧	٢٥	٤٠- أقل من ٥٠ سنة
٥,٢	٦	٥٠ سنة فأكثر
١٠٠,٠	١١٥	المجموع

جدول رقم (٥) يبين توزيع العينة حسب متغير المؤهل العلمي، حيث يبين الجدول أن:
 (١,٧%) من أفراد العينة درجتهم العلمية دبلوم فأقل، و (٩٣,٩%) درجتهم العلمية هي شهادة
 البكالوريوس، و (٤,٣%) من حملة الدرجة العلمية الماجستير والدكتوراه.

جدول رقم (٥) توزيع أفراد العينة حسب متغير الدرجة العلمي

النسبة المئوية	التكرار	المؤهل العلمي
١,٧	٢	دبلوم فأقل
٩٣,٩	١٠٨	بكالوريوس
١,٧	٢	ماجستير
٢,٦	٣	دكتوراه
١٠٠,٠	١١٥	المجموع

جدول رقم (٦) يبين توزيع العينة حسب التخصص، ويتبين من الجدول أن نسبة أفراد العينة من
 تخصص المحاسبة (٦٠,٩%)، و (٣٣,٠%) من إدارة الأعمال، و (٢,٦%) من الاقتصاد، و
 (٣,٥%) من تخصصات أخرى.

جدول رقم (٦) توزيع أفراد العينة حسب متغير التخصص

النسبة المئوية	التكرار	التخصص
٦٠,٩	٧٠	محاسبة
٣٣,٠	٣٨	إدارة أعمال
٢,٦	٣	اقتصاد
٣,٥	٤	تخصص آخر
١٠٠,٠	١١٥	المجموع

جدول رقم (٧) يبين توزيع العينة حسب متغير بلد التخرج، حيث يبين الجدول أن: ٦٤,٣% من أفراد العينة تخرجوا من الجامعات الفلسطينية، و٣١,٣% تخرجوا من الجامعات العربية غير فلسطين، و٤,٣% تخرجوا من الجامعات الأجنبية.

جدول رقم (٧) توزيع أفراد العينة حسب متغير بلد التخرج

النسبة المئوية	التكرار	بلد التخرج
٦٤,٣	٧٤	فلسطين
٣١,٣	٣٦	عربي غير فلسطين
٤,٣	٥	أجنبي
١٠٠,٠	١١٥	المجموع

جدول رقم (٨) يبين توزيع العينة حسب متغير عدد سنوات الخبرة العملية في مجال التدقيق أو محاسبة المصارف، حيث تبين من الجدول أن: (٢٨,٧%) من أفراد العينة كانت خبرتهم أقل من (٥) سنوات، و (٣٨,٣%) من (٥-١٠) سنوات، و (١٧,٣%) من (١١-١٥) سنة، و (١٥,٧%) من (١٦-٢٠) سنة.

جدول رقم (٨) عدد سنوات الخبرة العملية في مجال التدقيق أو المحاسبة للمصارف

النسبة المئوية	التكرار	الخبرة
٢٨,٧	٣٣	أقل من ٥ سنوات
٣٨,٣	٤٤	١٠-٥ سنوات
١٧,٣	٢٠	١٥-١١ سنة

النسبة المئوية	التكرار	الخبرة
١٥,٧	١٨	٢٠-١٦ سنة
٠	٠	٢٠ سنة فأكثر
١٠٠,٠	١١٥	المجموع

جدول رقم (٩) يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير مستوى الاطلاع على معايير المحاسبة الدولية، حيث تبين أن: (٢,٦%) من أفراد العينة يطلعون بشكل كامل على معايير المحاسبة الدولية، بينما (٤٦,١%) من أفراد العينة يطلعون بشكل جيد، و (٣٩,١%) يطلعون بشكل متوسط، و (١٢,٢%) لا يطلعون مطلقا على معايير المحاسبة الدولية.

جدول رقم (٩) متغير مستوى الاطلاع

النسبة المئوية	التكرار	مستوى الاطلاع
٢,٦	٣	بشكل شامل
٤٦,١	٥٣	بشكل جيد
٣٩,١	٤٥	بشكل متوسط
١٢,٢	١٤	عدم الاطلاع مطلقا
١٠٠,٠	١١٥	المجموع

جدول رقم (١٠) يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير مجال العمل: حيث تبين أن:
 (٨١,٧%) من أفراد العينة هم من محاسبين المصارف، و (١٨,٣%) هم من المدققين
 الخارجيين للمصارف.

جدول رقم (١٠) متغير مجال العمل

النسبة المئوية	التكرار	مجال العمل
٨١,٧	٩٤	محاسب في المصرف
١٨,٣	٢١	مدقق خارجي للمصارف
١٠٠,٠	١١٥	المجموع

جدول رقم (١١) يوضح معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات القسم الثاني والدرجة الكلية لفقرات الاستبانة، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية (٠,٠١,٠٠,٠٥) وبذلك تعتبر فقرات القسم الأول صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (١١) يوضح معاملات الارتباط بين كل فقرة في القسم الثاني والمجموع الكلي لفقرات الاستبانة

رقم الفقرة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية	دال/غير دال
٩	٠,١٩٣	٠,٠٣٩	*
١٠	٠,٥٦٥	٠(٠,٠٠)	**
١١	٠,٣٤٦	٠(٠,٠٠)	**
١٢	٠,٧٢٩	٠(٠,٠٠)	**
١٣	٠,٧٤٩	٠(٠,٠٠)	**

مدى توفير القوائم المالية الأساسية للمصارف الفلسطينية في الوضع الحالي للمعلومات الكافية واللازمة لمستخدمي القوائم المالية.

رقم الفقرة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية	دال/غير دال
١٤	٠,٤١٦	٠(٠,٠٠)	**
١٥	٠,٢٠٧	٠,٠٢٦	*
١٦	٠,٥٣٦	٠(٠,٠٠)	**
١٧	٠,٥٧٢	٠(٠,٠٠)	**

* معامل الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة (٠,٠٥)،

** معامل الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة (٠,٠١).

جدول رقم (١٢) يوضح معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات القسم الرابع والدرجة

الكلية لفقرات الاستبانة، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية

(٠,٠١) وبذلك تعتبر فقرات القسم الرابع صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (١٢) يوضح معاملات الارتباط بين كل فقرة في القسم الرابع والمجموع الكلي لفقرات الاستبانة

معامل الارتباط	رقم الفقرة	مدى اعتماد المستخدمين على القوائم المالية المصارف الفلسطينية
٠,٦٧٩	١_١٩	
٠,٧٥٥	٢_١٩	
٠,٧٦٣	٣_١٩	
٠,٧٤٨	٤_١٩	
٠,٧٦٠	٥_١٩	

** معامل الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة ٠,٠١

مستوى المعنوية = صفر

جدول رقم (١٣) يوضح معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات القسم الخامس والدرجة الكلية لفقرات الاستبانة، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية (٠,٠١) وبذلك تعتبر فقرات القسم الخامس صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (١٣) يوضح معاملات الارتباط بين كل فقرة في القسم الخامس والمجموع الكلي لفقرات الاستبانة

رقم الفقرة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
٢٠	٠,٣٩٣	٠(٠,٠٠)
٢١	٠,٤٨٨	٠(٠,٠٠)
٢٢	٠,٣٤٢	٠(٠,٠٠)
٢٣	٠,٥٥١	٠(٠,٠٠)
٢٤	٠,٦٠٥	٠(٠,٠٠)
٢٥	٠,٤٨١	٠(٠,٠٠)
٢٦	٠,٣٠٣	١(٠,٠٠)
٢٧	٠,٤٣٣	٠(٠,٠٠)
٢٨	٠,٦٩١	٠(٠,٠٠)
٢٩	٠,٦١٠	٠(٠,٠٠)
٣٠	٠,٦٧٢	٠(٠,٠٠)
٣١	٠,٣٠٣	١(٠,٠٠)

العلاقة المعنوية بين بنود القوائم المالية ودرجة الإفصاح اللازمة لمستخدمي القوائم المالية للمصارف الفلسطينية

رقم الفقرة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
٣٢	٠,٥٢٦	٠(٠,٠٠)
٣٣	٠,٥٨٩	٠(٠,٠٠)
٣٤	٠,٥٣٠	٠(٠,٠٠)

** معامل الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة ٠,٠١

جدول رقم (١٤) يوضح معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات القسم السادس والدرجة الكلية لفقرات الاستبانة، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية (٠,٠١) وبذلك تعتبر فقرات القسم السادس صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (١٤) يوضح معاملات الارتباط بين كل فقرة في القسم السادس

والمجموع الكلي لفقرات الاستبانة

معامل الارتباط	رقم الفقرة	
٠,٤٥٧	٣٥	تبين درجة الإفصاح في التقارير المالية المنشورة من مصرف إلى آخر على الرغم من وجود اشتراطات محدودة للعرض والإفصاح طبقاً للمعايير الدولية
٠,٥٨٨	٣٦	
٠,٤١٠	٣٧	
٠,٧٤١	٣٨	
٠,٥٨٤	٣٩	

** معامل الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة ٠,٠١

مستوى المعنوية = صفر

ب) الصدق البنائي:

وللتأكد من الصدق البنائي قام الباحث بإيجاد العلاقة بين معدل كل قسم والمعدل الكلي لفقرات الاستبانة ويبين جدول رقم (١٥) أن معاملات الارتباط دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ٠,٠١.

جدول رقم (١٥) يبين معاملات الارتباط بين معدل كل قسم والمعدل الكلي لفقرات الاستبان

القسم	عدد الفقرات	معامل الارتباط
الثاني: (٩-١٧)	٩	٠,٦٤٠
الرابع: (١٩-١ - ١٩-٥)	٥	٠,٤٤٦
الخامس: (٢٠-٣٤)	١٥	٠,٧٥٧
السادس: (٣٥-٣٩)	٥	٠,٨٠٤

** معامل الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة ٠,٠١
مستوى المعنوية = صفر

٥.٢ ثبات الاستبانة:

وقد أجرى الباحث خطوات الثبات على عينة استطلاعية نفسها بطريقتين هما طريقة

التجزئة النصفية ومعامل ألفا كرونباخ.

• طريقة التجزئة النصفية: تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين معدل الأسئلة الفردية ومعدل

الأسئلة الزوجية لكل قسم، وقد تم تصحيح معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان

يراون للتصحيح حسب المعادلة التالية:

$$\text{معامل الثبات} = \frac{r_2}{r+1} \text{ حيث } r \text{ معامل الارتباط كما هو موضح بجدول رقم (١٦)}$$

جدول رقم (١٦) يوضح معاملات الارتباط حسب طريقة التجزئة النصفية لكل مجال من المجالات

القسم	عدد الفقرات	معامل الارتباط	معامل الارتباط المصحح
الثاني: (٩-١٧)	٩	٠,٤٤٠	0.611
الرابع: (١٩-١ - ١٩-٥)	٥	٠,٧٠٣	0.826
الخامس: (٢٠-٣٤)	١٥	٠,٧٤٩	0.856
السادس: (٣٥-٣٩)	٥	٠,٦٧٩	0.809
مجموع درجات فقرات الاستبانة	٣٤	٠,٧٨٧	0.881

** معامل الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة ٠,٠١
مستوى المعنوية = صفر

وقد تبين من جدول رقم (١٦) أن معاملات الارتباط دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ٠,٠١ مما يدل على أن هناك معامل ثبات كبير نسبياً ويستطيع الباحث تطبيقها على عينة الدراسة.

● طريقة ألفا كرونباخ:

استخدم الباحث طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة لكل مجال وللمعدل الكلي لفقرات الاستبيان الثاني ويبين الجدول التالي رقم (١٧) معاملات ألفا كرونباخ والتي تدل على وجود معاملات ثبات كبيرة ودالة إحصائياً.

جدول رقم (١٧) يوضح معاملات ألفا كرونباخ لكل قسم

القسم	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ للثبات
الثاني: (١٧-٩)	٩	٠,٥٤١
الرابع: (١٩_١ - ١٩_٥)	٥	٠,٨٥٨
الخامس: (٢٠-٣٤)	١٥	٠,٧٩٠
السادس: (٣٥ - ٣٩)	٥	٠,٧٢٧
فقرات الاستبانة جميعاً	٣٤	٠,٨٥٢

وبذلك يكون الباحث قد تأكد له صدق وثبات الاستبانة وبذلك أصبحت الاستبانة في صورتها النهائية صالحة للتطبيق على عينة الدراسة.

٥.٣ المعالجات الإحصائية:

لقد قام الباحث بتفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج SPSS الإحصائي وتم استخدام الاختبارات الإحصائية التالية:

- ١- النسب المئوية والتكرارات.
- ٢- اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
- ٣- معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق الفقرات.
- ٤- اختبار كولومجروف-سمرنوف لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا (1- Sample K-S).
- ٥- اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T Test).
- ٦- اختبار T للعينات المستقلة (Independent Sample T test).
- ٧- اختبار التباين الأحادي (One Way ANOVA).

الفصل السادس

نتائج الدراسة ومناقشتها

? اختبار التوزيع الطبيعي

? تحليل فقرات أقسام الاستبيان

? تحليل الفرضيات

? النتائج

? التوصيات

? المقترحات

٦.١ اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولجروف - سمرنوف (1- Sample K-S))

سنعرض اختبار كولمجروف - سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً.

ويوضح الجدول التالي رقم (١٨) نتائج الاختبار حيث إن قيمة الاختبار Z صغيرة (أي أصغر من قيمة Z الجدولية وكذلك قيمة مستوى الدلالة أكبر من $(0,05)$ ، $(sig. > 0.05)$) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلمية.

جدول رقم (١٨) يوضح اختبار التوزيع الطبيعي

مستوى المعنوية	قيمة الاختبار Z	القسم
٠,٦٢٤	٠,٨٣١	القسم الثاني مدي توفير القوائم المالية الأساسية للمصارف الفلسطينية في الوضع الحالي المعلومات الكافية واللازمة لمستخدمي القوائم المالية.
٠,١١٢	١,١٨٣	القسم الرابع بتحديد مدى اعتماد للمستخدمين على القوائم المالية للمصارف الفلسطينية.
٠,١٠٧	١,٢١٠	القسم الخامس: العلاقة المعنوية بين بنود القوائم المالية ودرجة الإفصاح اللازمة لمستخدمي القوائم المالية للمصارف الفلسطينية.
٠,١٢١	١,١٨٤	القسم السادس : ويبين تباين درجة الإفصاح في التقارير المالية المنشورة من مصرف إلى آخر على الرغم من وجود اشتراطات محدودة للعرض والإفصاح طبقاً للمعايير الدولية.
٠,١١٠	١,٢٠٤	الدرجة الكلية لفقرات الاستبانة

٦.٢ مناقشة فقرات كل قسم وتفسيرها:

الجدول التالية تبين النسبة المئوية لبدائل كل فقرة وكذلك المتوسط الحسابي والوزن النسبي وقيمة t ومستوى الدلالة لكل فقرة، وتكون الفقرة إيجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية (أو مستوى المعنوية أقل من (٠,٠٥)، والوزن النسبي أكبر من ٦٠%) و ، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أصغر من قيمة t الجدولية (أو مستوى المعنوية أصغر من (٠,٠٥)، والوزن النسبي أقل من ٦٠%) ، وتكون آراء العينة في الفقرة محايدة إذا كان مستوى المعنوية أكبر من (٠,٠٥). وهذا ينطبق على جميع الفقرات في استبانة الدراسة.

تحليل فقرات القسم الثاني مدي توفير القوائم المالية الأساسية للمصارف الفلسطينية في الوضع الحالي للمعلومات الكافية واللازمة لمستخدمي القوائم المالية.

جدول رقم (١٩) تبين النسبة المئوية لبدائل كل فقرة وكذلك المتوسط الحسابي والوزن النسبي وقيمة t ومستوى الدلالة لكل فقرة في القسم الثاني من الاستبانة

الفقرة	موافق بشدة %	موافق %	محايد %	غير موافق %	غير موافق بشدة %	المتوسط الحسابي من (٥)	قيمة t	مستوى المعنوية
٩) إن القوائم المالية المنشورة من قبل المصارف الفلسطينية بوضعها الحالي تتمتع بالحد الأدنى من الشفافية والموضوعية	١,٧	٥٧,٤	١٨,٣	١٨,٣	٤,٣	٣,٣٤	٣,٨٤٩	٠(٠,٠٠)
١٠) تعطي القوائم المالية للمصارف معلومات ذات موثوقية عالية وتتمتع هذه المعلومات بمصدقية عالية.	١٣,٩	٦٠,٠	٧,٨	١٨,٣	(٠,٠٠)	٣,٧٠	٨,٠٣٢	٠(٠,٠٠)

مستوى المعنوية	قيمة t	المتوسط الحسابي من (٥)	غير موافق بشدة %	غير موافق %	محايد %	موافق %	موافق بشدة %	الفقرة
٠(٠,٠٠)	١٧,٠٢١	٣,٩٧	(٠,٠٠)	٢,٦	١٢,٢	٧٠,٤	١٤,٨	١١) تلتزم المصارف الفلسطينية بالمعايير المحاسبية الدولية عند إعداد القوائم المالية حسب قوانين سلطة النقد.
٠(٠,٠٠)	٧,٨٨٢	٣,٥٩	(٠,٠٠)	١٠,٤	٢٩,٦	٥٠,٤	٩,٦	١٢) القوائم المالية المنشورة من قبل المصارف الفلسطينية بوضعها الحالي تعطي مستخدميها القدرة على تقييم ومعرفة الوضع الحقيقي لهذه المصارف.
٠(٠,٠٠)	٥,٤٤٣	٣,٤٥	١,٧	١٢,٢	٣٤,٨	٤١,٧	٩,٦	١٣) يستطيع مستخدم القوائم المالية للمصارف العاملة في فلسطين تحديد مواطن الضعف والقوة في المركز المالي لهذه المصارف من خلال استخدام هذه القوائم .
٠(٠,٠٠)	٦,٣٩٨	٣,٤٢	(٠,٠٠)	١٠,٥	٣٨,٦	٤٩,١	١,٨	١٤) إن القوائم المالية التي تنشرها المصارف المحلية بوضعها الحالي تساعد المستثمرين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية في هذه المصارف في ظل تعدد بدائل الاستثمار.
٠(٠,٠٠)	١٠,٥٦٧	٣,٧٣	(٠,٠٠)	٨,٧	١٨,٣	٦٤,٣	٨,٧	١٥) القوائم المالية المنشورة من قبل المصارف الفلسطينية تحتاج الى أيضاًحات متممة لها تساعد على فهم أكثر لمحتوياتها.
٠,٦١٠	٠,٥١١	٣,٠٤	(٠,٠٠)	٣٧,٤	٢٢,٦	٣٨,٣	١,٧	١٦) يتم تطوير قدرات ومهارات المحاسبين العاملين في مجال التدقيق وإعداد القوائم المالية للمصارف الفلسطينية بشكل متواصل يوازي نظرائهم في المصارف العالمية.
٥(٠,٠٠)	٢,٨٦٣	٣,٢٥	(٠,٠٠)	٢٧,٨	٢٦,١	٣٩,١	٧,٠	١٧) يجري تحديث دائم لمنهج المحاسبة المصرفية في الجامعات والمعاهد الفلسطينية بما يتوافق مع الاتجاهات العالمية.
٠(٠,٠٠)	١٣,٨	٣,٣٤	المعدل العام لفقرات القسم الثاني					

قيمة t الجدولية عند مستوى معنوية (٠,٠٥)، ودرجة حرية ١١٤ تساوي (١,٩٨)

يبين جدول رقم (١٩) التالي:

في الفقرة رقم (٩) يتبين أن: (٥٩,١%) من أفراد العينة يؤيدون أن القوائم المالية المنشورة من قبل المصارف الفلسطينية بوضعها الحالي تتمتع بالحد الأدنى من الشفافية والموضوعية، في حين أن (٢٢,٦%) من أفراد العينة يعارضون ذلك ويتبين أن: قيمة t المحسوبة تساوي (٣,٨٤٩) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (١,٩٨) وقيمة مستوى الدلالة (٠,٠٥) وهي أقل من (٠,٠٥) مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة إيجابية، أي أن أفراد العينة يؤيدون أن القوائم المالية المنشورة من قبل المصارف الفلسطينية بوضعها الحالي تتمتع بالحد الأدنى من الشفافية والموضوعية.

في الفقرة رقم (١٠) يتبين أن: (٧٣,٩%) من أفراد العينة يؤيدون أن القوائم المالية للمصارف تعطي معلومات ذات موثوقية عالية وتتمتع هذه المعلومات بمصدقية عالية، في حين أن (١٨,٣%) من أفراد العينة يعارضون ذلك ويتبين أن: قيمة t المحسوبة تساوي (٨,٠٣٢) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (١,٩٨) وقيمة مستوى الدلالة (٠,٠٥) وهي أقل من (٠,٠٥)، مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة إيجابية، أي أن أفراد العينة يؤيدون أن القوائم المالية للمصارف تعطي معلومات ذات موثوقية عالية وتتمتع هذه المعلومات بمصدقية عالية.

في الفقرة رقم (١١) يتبين أن: (٨٥,٢%) من أفراد العينة يؤيدون أن المصارف الفلسطينية تلتزم بالمعايير المحاسبية الدولية عند إعداد القوائم المالية حسب قوانين سلطة النقد، في حين أن (٢,٦%) من أفراد العينة يعارضون ذلك ويتبين أن: قيمة t المحسوبة تساوي (١٧,٠٢١) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (١,٩٨) وقيمة مستوى الدلالة (٠,٠٥) وهي أقل من (٠,٠٥) مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة إيجابية، أي أن أفراد

العينة يؤيدون أن المصارف الفلسطينية تلتزم بالمعايير المحاسبية الدولية عند إعداد القوائم المالية حسب قوانين سلطة النقد.

في الفقرة رقم (١٢) يتبين أن: (٦٠,٠%) من أفراد العينة يؤيدون أن القوائم المالية المنشورة من قبل المصارف الفلسطينية بوضعها الحالي تعطي مستخدميها القدرة على تقييم ومعرفة الوضع الحقيقي لهذه المصارف، في حين أن (١٠,٤%) من أفراد العينة يعارضون ذلك ويتبين أن: قيمة t المحسوبة تساوي (٧,٨٨٢) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (١,٩٨) وقيمة مستوى الدلالة (٠,٠٠) وهي أقل من (٠,٠٥) مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة إيجابية، أي أن أفراد العينة يؤيدون أن القوائم المالية المنشورة من قبل المصارف الفلسطينية بوضعها الحالي تعطي مستخدميها القدرة على تقييم ومعرفة الوضع الحقيقي لهذه المصارف.

في الفقرة رقم (١٣) يتبين أن: (٥١,٣%) من أفراد العينة يؤيدون أن مستخدمي القوائم المالية للمصارف العاملة في فلسطين تستطيع تحديد مواطن الضعف والقوة في المركز المالي لهذه المصارف من خلال استخدام هذه القوائم، في حين أن (١٣,٩%) من أفراد العينة يعارضون ذلك ويتبين أن: قيمة t المحسوبة تساوي ٥,٤٤٣ وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (١,٩٨) وقيمة مستوى الدلالة يساوي (٠,٠٠) وهي أقل من (٠,٠٥) مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة إيجابية، أي أن أفراد العينة يؤيدون أن مستخدمي القوائم المالية للمصارف العاملة في فلسطين تستطيع تحديد مواطن الضعف والقوة في المركز المالي لهذه المصارف من خلال استخدام هذه القوائم.

في الفقرة رقم (١٤) يتبين أن: (٥٠,٩%) من أفراد العينة يؤيدون أن القوائم المالية التي تنشرها المصارف المحلية بوضعها الحالي تساعد المستثمرين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية في هذه المصارف في ظل تعدد بدائل الاستثمار، في حين أن (١٠,٥%) من أفراد العينة يعارضون ذلك ويتبين أن: قيمة t المحسوبة تساوي (٦,٣٩٨) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (١,٩٨) وقيمة مستوى الدلالة يساوي (٠,٠٠) وهي أقل من (٠,٠٥) مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة إيجابية، أي أن أفراد العينة يؤيدون أن القوائم المالية التي تنشرها المصارف المحلية بوضعها الحالي تساعد المستثمرين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية في هذه المصارف في ظل تعدد بدائل الاستثمار.

في الفقرة رقم (١٥) يتبين أن: (٧٣,٠%) من أفراد العينة يؤيدون أن القوائم المالية المنشورة من قبل المصارف الفلسطينية تحتاج إلى إيضاحات متممة لها تساعد على فهم أكثر لمحتوياتها، في حين أن (٨,٧%) من أفراد العينة يعارضون ذلك ويتبين أن: قيمة t المحسوبة تساوي (١٠,٥٦٧) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (١,٩٨) وقيمة مستوى الدلالة يساوي (٠,٠٠) وهي أقل من (٠,٠٥) مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة إيجابية، أي أن أفراد العينة يؤيدون أن القوائم المالية المنشورة من قبل المصارف الفلسطينية تحتاج إلى إيضاحات متممة لها تساعد على فهم أكثر لمحتوياتها.

في الفقرة رقم (١٦) يتبين أن: (٤٠,٠%) من أفراد العينة يؤيدون أنه يتم تطوير قدرات ومهارات المحاسبين العاملين في مجال تدقيق وإعداد القوائم المالية للمصارف الفلسطينية بشكل متواصل يوازي نظرائهم في المصارف العالمية، في حين أن (٣٧,٤%) من أفراد العينة يعارضون ذلك ويتبين أن: قيمة t المحسوبة تساوي (٠,٥١١) وهي تقع في منطقة القبول، وقيمة مستوى الدلالة يساوي (٠,٦١٠)، وهي أكبر من (٠,٠٥) مما يدل على أن آراء العينة

في هذه الفقرة محايد أي أن أفراد العينة يؤيدون أنه يتم تطوير قدرات ومهارات المحاسبين العاملين في مجال تدقيق وإعداد القوائم المالية للمصارف الفلسطينية بشكل متواصل يوازي نظرائهم في المصارف العالمية.

في الفقرة رقم (١٧) يتبين أن: (٤٦,١ %) من أفراد العينة يؤيدون أنه يجري تحديث دائم لمناهج المحاسبة المصرفية في الجامعات والمعاهد الفلسطينية بما يتوافق مع الاتجاهات العالمية، في حين أن (٢٧,٨ %) من أفراد العينة يعارضون ذلك، ويتبين أن: قيمة t المحسوبة تساوي (٢,٨٦٣) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (١,٩٨) وقيمة مستوى الدلالة يساوي (٠,٠٥) وهي أقل من (٠,٠٥) مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة إيجابية، أي أن أفراد العينة يؤيدون أنه يجري تحديث دائم لمناهج المحاسبة المصرفية في الجامعات والمعاهد الفلسطينية بما يتوافق مع الاتجاهات العالمية.

تحليل فقرات القسم الثالث: ترتيب أهم القوائم المالية للمصارف الفلسطينية كمصدر للمعلومات يتكون هذا القسم من الفقرة رقم (١٨)، والتي تهتم بترتيب أهم القوائم المالية للمصارف الفلسطينية كمصدر للمعلومات، وذلك بإعطاء أهم القوائم الرقم "١" ثم الرقم "٢" الذي يليه في الأهمية وهكذا...، وبذلك الذي يحتل المرتبة الأولى من هذه القوائم المالية هو الذي يحصل على أقل مجموع من النقاط، وجدول رقم (٢٠) يوضح أن المركز المالي تحتل المرتبة الأولى يليها الدخل، يليها التدفقات النقدية، يليها في المرتبة الأخيرة التغيرات في حقوق الملكية.

جدول رقم (٢٠) يوضح ترتيب أهم القوائم المالية للمصارف الفلسطينية كمصدر للمعلومات

الترتيب	مجموع النقاط	القوائم المالية للمصارف	م
الأول	٢٣٨	المركز المالي	١
الثاني	٢٥٨	الدخل	٢
الرابع	٣٤٤	التغيرات في حقوق الملكية	٣
الثالث	٣٠٥	التدفقات النقدية	٤

تحليل فقرات القسم الرابع تحديد مدى اعتماد المصارف الفلسطينية للمستخدمين على القوائم المالية.

جدول رقم (٢١) تبين النسبة المئوية لبدائل كل فقرة وكذلك المتوسط الحسابي والوزن النسبي

وقيمة t ومستوى الدلالة لكل فقرة في القسم الرابع من الاستبانة

الفقرة	عالية جداً %	عالية %	متوسطة %	ضعيفة %	غير مهمة %	لا الري %	من (٦) الحسابي المتوسط	قيمة t	مستوى المعنوية
دائرة الضرائب	٢٨,٧	٤٣,٥	١٧,٤	٦,١	٤,٣	٠	٤,٨٦	١٤,٠	(٠,٠٠)
إدارة الصارف	٣٦,٣	٤٥,١	١٢,٤	٦,٢	٠,٠	٠	٥,١٢	٢٠,١	(٠,٠٠)
المستثمرون الخارجيون	١٣,٩	٤٧,٨	٢٩,٦	٨,٧	٠,٠	٠	٤,٦٧	١٥,٢	(٠,٠٠)
محللون ماليون	٣٤,٨	٤٠,٠	١١,٣	١٣,٩	٠,٠	٠	٤,٩٦	١٥,٤	(٠,٠٠)
مستخدمون آخرون (حددهم)	٦,٠	٢٠,٩	٢٩,٩	١٧,٩	١١,٩	١٣,٤	٣,٥١	٠,٠٤	٠,٩٦٧
معدل فقرات الاستبانة جميعاً									
							٤,٧٥	١٧,٢٤	(٠,٠٠)

قيمة t الجدولية عند مستوى معنوية (٠,٠٥)، ودرجة حرية ١١٤ تساوي (١,٩٨)

يبين جدول رقم (٢١) التالي:

في الفقرة رقم (١٩_١) يتبين أن: (٧٢,٢ %) من أفراد العينة يؤيدون أن المستخدمين في دائرة الضرائب يعتمدون على القوائم المالية للمصارف الفلسطينية بصورة عالية جداً، في حين أن (٤,٣ %) من أفراد العينة يؤيدون ذلك بصورة ضعيفة، ويتبين أن: قيمة t المحسوبة تساوي (١٤,٠) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (١,٩٨) وقيمة مستوى الدلالة يساوي (٠,٠٠) وهي أقل من (٠,٠٥) مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة إيجابية، أي أن أفراد العينة يؤيدون أن المستخدمين في إدارة الضرائب يعتمدون على القوائم المالية للمصارف الفلسطينية بصورة عالية جداً.

في الفقرة رقم (١٩_٢) يتبين أن: (٨١,٤ %) من أفراد العينة يؤيدون أن المستخدمين في إدارة المصارف يعتمدون على القوائم المالية للمصارف الفلسطينية بصورة عالية جداً، في حين أن (٦,٣ %) من أفراد العينة يؤيدون ذلك بصورة ضعيفة، ويتبين أن: قيمة t المحسوبة تساوي (٢٠,١) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (١,٩٨) وقيمة مستوى الدلالة يساوي (٠,٠٠) وهي أقل من (٠,٠٥) مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة إيجابية، أي أن أفراد العينة يؤيدون أن المستخدمين في إدارة المصارف يعتمدون على القوائم المالية للمصارف الفلسطينية بصورة عالية جداً.

في الفقرة رقم (١٩_٣) يتبين أن: (٦١,٧ %) من أفراد العينة يؤيدون أن المستثمرين الخارجيين يعتمدون على القوائم المالية للمصارف الفلسطينية بصورة عالية جداً، في حين أن (٨,٧ %) من أفراد العينة يؤيدون ذلك بصورة ضعيفة، ويتبين أن: قيمة t المحسوبة تساوي (١٥,٢) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (١,٩٨) وقيمة مستوى الدلالة يساوي (٠,٠٠) وهي أقل من (٠,٠٥) مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة إيجابية، أي أن أفراد

العينة يؤيدون أن المستثمرين الخارجيين يعتمدون على القوائم المالية للمصارف الفلسطينية بصورة عالية جداً.

في الفقرة رقم (٤_١٩) يتبين أن: (٧٤,٨%) من أفراد العينة يؤيدون أن المحللين الماليين يعتمدون على القوائم المالية للمصارف الفلسطينية بصورة عالية جداً، في حين أن (١٣,٩%) من أفراد العينة يؤيدون ذلك بصورة ضعيفة، ويتبين أن: قيمة t المحسوبة تساوي ١٥,٤ وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (١,٩٨) وقيمة مستوى الدلالة يساوي (٠,٠٥) وهي أقل من (٠,٠٥) مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة إيجابي، أي أن أفراد العينة يؤيدون أن المحللين الماليين يعتمدون على القوائم المالية للمصارف الفلسطينية بصورة عالية جداً.

في الفقرة رقم (٥_١٩) يتبين أن: (٢٦,٩%) من أفراد العينة يؤيدون أن مستخدمي آخرين مثل المساهمين والمودعين وغيرهم يعتمدون على القوائم المالية للمصارف الفلسطينية بصورة عالية جداً، في حين أن (٤٣,٢%) من أفراد العينة يؤيدون ذلك بصورة ضعيفة، ويتبين أن: قيمة t المحسوبة تساوي (٠,٠٤) وهي تقع في منطقة القبول، وقيمة مستوى الدلالة يساوي ٠,٩٦٧ وهي أكبر من (٠,٠٥)، مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة إيجابي، أي أن أفراد العينة يؤيدون أن مستخدمي آخرين مثل المساهمين والمودعين وغيرهم يعتمدون على القوائم المالية للمصارف الفلسطينية بصورة عالية جداً.

تحليل فقرات القسم الخامس: العلاقة المعنوية بين بنود القوائم المالية ودرجة الإفصاح اللازمة

لمستخدمي القوائم المالية للمصارف الفلسطينية.

جدول رقم (٢٢) تبين النسبة المئوية لبدائل كل فقرة وكذلك المتوسط الحسابي والوزن النسبي
وقيمة t ومستوى الدلالة لكل فقرة في القسم الخامس من الاستبانة

مستوى المعنوية	قيمة t	المتوسط الحسابي من (٥)	ارفض بشدة %	ارفض %	محايد %	موافق %	موافق بشدة %	الفقرة
(٠,٠٠)	١٠,٨٢٨	٣,٧٨	٠,٠	١١,٥	٨,٠	٧١,٧	٨,٨	(٢٠) تلتزم المصارف الفلسطينية بإفصاح تقارير توضح المكاسب التي حققها المصرف من خلال نشاطه العادي والأنشطة الاستثمارية الأخرى.
(٠,٠٠)	١٣,٧٢٦	٣,٨٩	٠,٠	١,٨	٢٤,٦	٥٦,١	١٧,٥	(٢١) تلتزم المصارف الفلسطينية بتصنيف الديون المتعثرة حسب قانون سلطة النقد الفلسطينية.
(٠,٠٠)	٩,٢٦٠	٣,٧٤	٠,٠	٧,١	٣١,٠	٤٢,٥	١٩,٥	(٢٢) تلتزم المصارف الفلسطينية بتوزيعات ثابتة على المستثمرين حسب سياسات التوزيع المعلنة مما يمكن مستخدمي القوائم المالية من اتخاذ القرارات.
(٠,٠٠)	٦,٤٠٦	٣,٥٦	٠,٠	٢٢,١	٨,٠	٦١,٩	٨,٠	(٢٣) تقوم المصارف الفلسطينية بالإفصاح عن نسبة استثماراتها الخارجية والمجالات التي تستثمر بها.
(٠,٠٠)	٨,٢٨٣	٣,٦٦	٠,٠	٩,٨	٢٨,٦	٤٧,٣	١٤,٣	(٢٤) تقوم المصارف الفلسطينية بالإفصاح عن نسبة استثماراتها الداخلية موزعة على القطاعات الاقتصادية المختلفة.
(٠,٠٠)	٩,٧١٢	٣,٦٥	٠,٠	٧,١	٢٧,٤	٥٨,٤	٧,١	(٢٥) تلتزم المصارف الفلسطينية المحلية بالإفصاح عن كفاية رأس المال حسب المعايير والسمات الأساسية لاتفاقية بازل.
(٠,٠٠)	١٨,٨٤٩	٤,١٥	٠,٠	١,٨	٨,٩	٦١,٦	٢٧,٧	(٢٦) تقوم المصارف الفلسطينية بالإفصاح عن القروض التي تزيد عن \$ ١٠٠٠٠ وأرصدة كل قرض والمبالغ المستحقة خلال عام حسب قوانين سلطة النقد.
(٠,٠٠)	٥,٧٠٠	٣,٥٢	٠,٠	١٥,٩	٣٤,٥	٣١,٠	١٨,٦	(٢٧) يتم الإفصاح لدى جميع المصارف الفلسطينية وبنفس الدرجة عن الأصول المرهونة لصالحهم، وعن قيمة التسهيلات الممنوحة لأصحاب هذه الأصول مقابلها.
(٠,٠٠)	٦,٥٨١	٣,٥٣	٠,٠	١٥,٣	٢٤,٣	٥٢,٣	٨,١	(٢٨) يتم وصف التغيير في السياسات المحاسبية ومبرراته وأثره على القوائم المالية للمصارف الفلسطينية للفترة الحالية.
(٠,٠٠)	٧,٢٧٦	٣,٧٤	٠,٠	١٩,٣	١٦,٧	٣٥,١	٢٨,٩	(٢٩) يتم إصدار قوائم مالية فترية لكل نصف سنوية مدققة لدى جميع

مستوى المعنوية	قيمة t	المتوسط الحسابي من (٥)	ارفض بشدة %	ارفض %	محايد %	موافق %	موافق بشدة %	الفقرة
								المصارف الفلسطينية.
(٠,٠٠)	٤,٧١٥	٣,٤٥	٠,٠	٢٤,٨	١٩,٥	٤١,٦	١٤,٢	٣٠) يتم الإفصاح بنفس الدرجة في القوائم المالية للمصارف الفلسطينية عن الديون المشكوك فيها، والخسائر الناتجة عنها وقيمة مخصصاتها
(٠,٠٠)	٨,٥٨٨	٣,٧٧	٠,٠	١٨,٤	٤,٤	٥٨,٨	١٨,٤	٣١) تعد المصارف قوائم مالية لفروعها بشكل منفصل وللأصل بشكل تجمعي.
(٠,٠٠)	٦,٤٧٠	٣,٧٠	٤,٤	١٤,٢	١٥,٩	٣٨,١	٢٧,٤	٣٢) تقوم المصارف الفلسطينية بالإفصاح عن أرصدة ودائع العملاء، وداائع البنوك والمؤسسات المصرفية كل على حده.
(٠,٠٠)	٥,٩٨٩	٣,٥٢	٠,٠	١٧,٧	٢٤,٨	٤٥,١	١٢,٤	٣٣) تقوم المصارف الفلسطينية بالإفصاح عن الأرصدة الدائنة المقترضة من سلطة النقد أو المصارف الأخرى.
(٠,٠٠)	٨,٢١٩	٣,٦٨	٠,٠	٨,٨	٣٣,٣	٣٩,٥	١٨,٤	٣٤) تلتزم المصارف الفلسطينية بالإفصاح عن التغيرات الهامة التي طرأت على موجودات المصرف والالتزامات الطويلة والقصيرة وهيكل رأس المال والتغير في هيكلية ملكية اسهم الشركة والتغيرات في الصفقات الكبيرة عقدها.
(٠,٠٠)	١٦,٠٨١	٣,٦٨٤	معدل فقرات الاستبانة جميعاً					

قيمة t الجدولية عند مستوى معنوية (٠,٠٥)، ودرجة حرية ١١٤ تساوي (١,٩٨)

جدول رقم (٢٢) يبين التالي :

في الفقرة رقم (٢٠) يتبين أن: (٨٠,٥ %) من أفراد العينة يؤيدون أن المصارف الفلسطينية تلتزم بإرفاق تقارير توضح فيها المكاسب التي تحققها المصارف من خلال نشاطاتها العادية والأنشطة الاستثمارية الأخرى، في حين أن (١١,٥ %) من أفراد العينة يعارضون ذلك،

ويتبين أن: قيمة t المحسوبة تساوي (10,828) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (1,98) وقيمة مستوى الدلالة يساوي (0,00) وهي أقل من (0,05) مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة إيجابي، أي أن أفراد العينة يؤيدون أن المصارف الفلسطينية تلتزم بإرفاق تقارير توضح فيها المكاسب التي تحققها المصارف من خلال نشاطاتها العادية والأنشطة الاستثمارية الأخرى.

في الفقرة رقم (21) يتبين أن: (73,6%) من أفراد العينة يؤيدون أن المصارف الفلسطينية تلتزم بتصنيف الديون المتعثرة حسب قانون سلطة النقد الفلسطينية، في حين أن (1,8%) من أفراد العينة يعارضون ذلك، ويتبين أن: قيمة t المحسوبة تساوي (13,726) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (1,98) وقيمة مستوى الدلالة يساوي (0,00) وهي أقل من (0,05) مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة إيجابي، أي أن أفراد العينة يؤيدون أن المصارف الفلسطينية تلتزم بتصنيف الديون المتعثرة حسب قانون سلطة النقد الفلسطينية.

في الفقرة رقم (22) يتبين أن: (62,0%) من أفراد العينة يؤيدون أن المصارف الفلسطينية تلتزم بتوزيعات ثابتة على المستثمرين حسب سياسات التوزيع المعلنة مما يمكن مستخدمي القوائم المالية من اتخاذ القرارات، في حين أن (7,1%) من أفراد العينة يعارضون ذلك، ويتبين أن: قيمة t المحسوبة تساوي (9,260) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (1,98) وقيمة مستوى الدلالة يساوي (0,00) وهي أقل من (0,05) مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة إيجابي، أي أن أفراد العينة يؤيدون أن المصارف الفلسطينية تلتزم بتوزيعات ثابتة على المستثمرين حسب سياسات التوزيع المعلنة مما يمكن مستخدمي القوائم المالية من اتخاذ القرارات.

في الفقرة رقم (٢٣) يتبين أن: (٦٩,٩%) من أفراد العينة يؤيدون أن المصارف الفلسطينية تقوم بالإفصاح عن نسبة استثماراتها الداخلية الموزعة على القطاعات الاقتصادية المختلفة، في حين أن (٢٢,١%) من أفراد العينة يعارضون ذلك، ويتبين أن: قيمة t المحسوبة تساوي (٦,٤٠٦) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (١,٩٨) وقيمة مستوى الدلالة يساوي (٠,٠٥) وهي أقل من (٠,٠٥) مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة إيجابي، أي أن أفراد العينة يؤيدون أن المصارف الفلسطينية تقوم بالإفصاح عن نسبة استثماراتها الداخلية الموزعة على القطاعات الاقتصادية المختلفة.

في الفقرة رقم (٢٤) يتبين أن: (٦١,٦%) من أفراد العينة يؤيدون أن المصارف الفلسطينية تقوم بالإفصاح عن نسبة استثماراتها الخارجية والمجالات التي تستثمر بها، في حين أن (٩,٨%) من أفراد العينة يعارضون ذلك، ويتبين أن: قيمة t المحسوبة تساوي (٨,٢٨٣) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (١,٩٨) وقيمة مستوى الدلالة يساوي (٠,٠٥) وهي أقل من (٠,٠٥) مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة إيجابي، أي أن أفراد العينة يؤيدون أن المصارف الفلسطينية تقوم بالإفصاح عن نسبة استثماراتها الخارجية والمجالات التي تستثمر بها.

في الفقرة رقم (٢٥) يتبين أن: (٦٥,٥%) من أفراد العينة يؤيدون أن المصارف الفلسطينية تلتزم بالإفصاح عن كفاية رأس المال حسب المعايير والسماوات الأساسية لاتفاقية بازل، في حين أن (٧,١%) من أفراد العينة يعارضون ذلك، ويتبين أن: قيمة t المحسوبة تساوي (٩,٧١٢) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (١,٩٨) وقيمة مستوى الدلالة يساوي (٠,٠٥) وهي أقل من (٠,٠٥) مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة إيجابي، أي

أن أفراد العينة يؤيدون أن المصارف الفلسطينية تلتزم بالإفصاح عن كفاية رأس المال حسب المعايير والسمات الأساسية لاتفاقية بازل.

في الفقرة رقم (٢٦) يتبين أن: (٨٩,٣%) من أفراد العينة يؤيدون أن المصارف الفلسطينية تقوم بالإفصاح عن القروض التي تزيد عن (\$١٠٠٠٠) وأرصدة كل قرض والمبالغ المستحقة خلال عام حسب قوانين سلطة النقد، في حين أن (١,٨%) من أفراد العينة يعارضون ذلك، ويتبين أن: قيمة t المحسوبة تساوي (١٨,٨٤٩) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (١,٩٨) وقيمة مستوى الدلالة يساوي (٠,٠٠) وهي أقل من (٠,٠٥) مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة إيجابية، أي أن أفراد العينة يؤيدون أن المصارف الفلسطينية تقوم بالإفصاح عن القروض التي تزيد عن (\$١٠٠٠٠) وأرصدة كل قرض والمبالغ المستحقة خلال عام حسب قوانين سلطة النقد.

في الفقرة رقم (٢٧) يتبين أن: (٤٩,٦%) من أفراد العينة يؤيدون أنه يتم الإفصاح لدى جميع المصاريف الفلسطينية وبنفس الدرجة عن الأصول المرهونة لصالحهم، وعن قيمة التسهيلات الممنوحة لأصحاب هذه الأصول مقابلها، في حين أن (١٥,٩%) من أفراد العينة يعارضون ذلك، ويتبين أن: قيمة t المحسوبة تساوي (٥,٧٠٠) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (١,٩٨) وقيمة مستوى الدلالة يساوي (٠,٠٠) وهي أقل من (٠,٠٥)، مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة إيجابية، أي أن أفراد العينة يؤيدون أنه يتم الإفصاح لدى جميع المصاريف الفلسطينية وبنفس الدرجة عن الأصول المرهونة لصالحهم، وعن قيمة التسهيلات الممنوحة لأصحاب هذه الأصول مقابلها.

في الفقرة رقم (٢٨) يتبين أن: (٦٠,٤%) من أفراد العينة يؤيدون أن يتم وصف التغيير في السياسات المحاسبية ومبرراته وأثره على القوائم المالية للمصارف الفلسطينية للفترة الحالية،

في حين أن (١٥,٣ %) من أفراد العينة يعارضون ذلك، ويتبين أن: قيمة t المحسوبة تساوي ٦,٥٨١ وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (١,٩٨) وقيمة مستوى الدلالة يساوي (٠,٠٥) وهي أقل من (٠,٠٥)، مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة إيجابية، أي أن أفراد العينة يؤيدون أن يتم وصف التغيير في السياسات المحاسبية ومبرراته وأثره على القوائم المالية للمصارف الفلسطينية للفترة الحالية.

في الفقرة رقم (٢٩) يتبين أن: (٦٤,٠ %) من أفراد العينة يؤيدون أن يتم إصدار قوائم مالية فترية لكل نصف سنة مدققة لدى جميع المصارف الفلسطينية، في حين أن (١٩,٣ %) من أفراد العينة يعارضون ذلك، ويتبين أن: قيمة t المحسوبة تساوي (٧,٢٧٦) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (١,٩٨) وقيمة مستوى الدلالة يساوي (٠,٠٥) وهي أقل من (٠,٠٥)، مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة إيجابية، أي أن أفراد العينة يؤيدون أن يتم إصدار قوائم مالية فترية لكل نصف سنة مدققة لدى جميع المصارف الفلسطينية.

في الفقرة رقم (٣٠) يتبين أن: (٥٥,٨ %) من أفراد العينة يؤيدون أن يتم الإفصاح بنفس الدرجة في القوائم المالية للمصارف الفلسطينية عن الديون المشكوك فيها، والخسائر الناتجة عنها وقيمة مخصصاتها، في حين أن (٢٤,٨ %) من أفراد العينة يعارضون ذلك، ويتبين أن: قيمة t المحسوبة تساوي (٤,٧١٥) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (١,٩٨) وقيمة مستوى الدلالة يساوي (٠,٠٥) وهي أقل من (٠,٠٥)، مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة إيجابية، أي أن أفراد العينة يؤيدون أن يتم الإفصاح بنفس الدرجة في القوائم المالية للمصارف الفلسطينية عن الديون المشكوك فيها، والخسائر الناتجة عنها وقيمة مخصصاتها.

في الفقرة رقم (٣١) يتبين أن: (٧٧,٢ %) من أفراد العينة يؤيدون أن المصارف تعد قوائم مالية لفروعها بشكل منفصل وللأصل بشكل تجميعي، في حين أن (١٨,٤ %) من أفراد

العينة يعارضون ذلك، ويتبين أن: قيمة t المحسوبة تساوي (٨,٥٨٨) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (١,٩٨) وقيمة مستوى الدلالة يساوي (٠,٠٥) وهي أقل من (٠,٠٥)، مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة إيجابي، أي أن أفراد العينة يؤيدون أن المصارف تعد قوائم مالية لفروعها بشكل منفصل وللأصل بشكل تجميعي.

في الفقرة رقم (٣٢) يتبين أن: (٦٥,٥%) من أفراد العينة يؤيدون أن المصارف الفلسطينية تقوم بالإفصاح عن أرصدة ودائع العملاء وودائع المصارف والمؤسسات المصرفية كل على حدة، في حين أن (١٨,٦%) من أفراد العينة يعارضون ذلك، ويتبين أن: قيمة t المحسوبة تساوي (٦,٤٧٠) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (١,٩٨) وقيمة مستوى الدلالة يساوي (٠,٠٥) وهي أقل من (٠,٠٥)، مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة إيجابي، أي أن أفراد العينة يؤيدون أن المصارف الفلسطينية تقوم بالإفصاح عن أرصدة وداائع العملاء وودائع المصارف والمؤسسات المصرفية كل على حدة.

في الفقرة رقم (٣٣) يتبين أن: (٥٧,٥%) من أفراد العينة يؤيدون أن المصارف الفلسطينية تقوم بالإفصاح عن الأرصدة الدائنة المقترضة من سلطة النقد أو المصارف الأخرى، في حين أن (١٧,٧%) من أفراد العينة يعارضون ذلك، ويتبين أن: قيمة t المحسوبة تساوي (٥,٩٨٩) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (١,٩٨) وقيمة مستوى الدلالة يساوي (٠,٠٥) وهي أقل من (٠,٠٥)، مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة إيجابي، أي أن أفراد العينة يؤيدون أن المصارف الفلسطينية تقوم بالإفصاح عن الأرصدة الدائنة المقترضة من سلطة النقد أو المصارف الأخرى.

في الفقرة رقم (٣٤) يتبين أن: (٥٧,٩%) من أفراد العينة يؤيدون أن المصارف الفلسطينية تلتزم بالإفصاح عن التغيرات الهامة التي طرأت على موجودات المصرف

والالتزامات الطويلة والقصيرة الأجل وهيكل رأس المال والتغير في هيكلية ملكية أسهم الشركة والتغيرات في الصفقات الكبيرة عقدها، في حين أن (١٧,٧%) من أفراد العينة يعارضون ذلك، ويتبين أن: قيمة t المحسوبة تساوي (٨,٢١٩) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (١,٩٨) وقيمة مستوى الدلالة يساوي (٠,٠٠) وهي أقل من (٠,٠٥)، مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة إيجابي، أي أن أفراد العينة يؤيدون أن المصارف الفلسطينية تلتزم بالإفصاح عن التغيرات الهامة التي طرأت على موجودات المصرف والالتزامات الطويلة والقصيرة الأجل وهيكل رأس المال والتغير في هيكلية ملكية أسهم الشركة والتغيرات في الصفقات الكبيرة عقدها.

تحليل فقرات القسم السادس: تباين درجة الإفصاح في التقارير المالية المنشورة من مصرف إلى آخر على الرغم من وجود اشتراطات محدودة للعرض والإفصاح طبقاً للمعايير الدولية. جدول رقم (٢٣) تبين النسبة المئوية لبدائل كل فقرة وكذلك المتوسط الحسابي والوزن النسبي

وقيمة t ومستوى الدلالة لكل فقرة في القسم السادس من الاستبانة

مستوى المعنوية	قيمة t	المتوسط الحسابي من (٥)	غير موافق بشدة %	غير موافق %	محايد %	موافق %	موافق بشدة %	الفقرة
(٠,٠٠)	٧,١٣٥	٣,٥٧	٠,٠	١٢,٢	٣٠,٤	٤٦,١	١١,٣	(٣٥) تلتزم المصارف الفلسطينية بنفس المستوى من حالة اتباع المبادئ والفروض المحاسبية مثل الاستمرارية والثبات والاستحقاق وأية معلومات متعلقة بالعام يلزم الإفصاح عنها.
(٠,٠٠)	٦,٣٢٦	٣,٦١	٤,٣	١٣,٩	١٢,٢	٥٥,٧	١٣,٩	(٣٦) تنشر المصارف الفلسطينية سلسلة زمنية للأرباح والخسائر المحققة والأرباح الموزعة وصافي حقوق المساهمين.

مستوى المعنوية	قيمة t	المتوسط الحسابي من (٥)	غير موافق بشدة %	غير موافق %	محايد %	موافق %	موافق بشدة %	الفقرة
(٠,٠٠)	٧,٥٠١	٣,٦٦	٤,٣	٧,٠	٢٠,٠	٥٥,٧	١٣,٠	(٣٧) تلتزم المصارف الفلسطينية بنفس أساليب الإفصاح عن رأس المال المرخص به والمصدر والمدفوع مع تفاصيل نوعية الأسهم والقيمة الاسمية للسهم.
(٠,٠٠)	٨,٢٦٧	٣,٧١	٠,٠	١٠,٤	٢٩,٦	٣٨,٣	٢١,٧	(٣٨) تفصح المصارف الفلسطينية عند توقف أحد فروعها أو توقف أحد الشركات التابعة لها أو توقفها كلياً وما هي أسباب ذلك.
(٠,٠٠)	٨,٠٤٨	٣,٦٥	٠,٠	١٣,٩	١٩,١	٥٤,٨	١٢,٢	(٣٩) تنشر المصارف الفلسطينية قوائمها المالية بشكل يسهل عملية المقارنة بين المعلومات الواردة بالقوائم المالية للمصارف الأخرى.
(٠,٠٠)	١٠,٧١٩	٣,٦٤٠	معدل فقرات الاستبانة جميعاً					

قيمة t الجدولية عند مستوى معنوية (٠,٠٥)، ودرجة حرية ١١٤ تساوي (١,٩٨)

جدول رقم (٢٣) يبين الآتي :

في الفقرة رقم (٣٥) يتبين أن: (٥٧,٤%) من أفراد العينة يؤيدون أن المصارف الفلسطينية تلتزم بنفس المستوى من حالة إتباع المبادئ والفروض المحاسبية مثل الاستمرارية والثبات والاستحقاق وأية معلومات متعلقة بالعام يلزم الإفصاح عنها، في حين أن (١٢,٢%) من أفراد العينة يعارضون ذلك، ويتبين أن: قيمة t المحسوبة تساوي (٧,١٣٥) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (١,٩٨) وقيمة مستوى الدلالة يساوي (٠,٠٠) وهي أقل من (٠,٠٥)، مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة إيجابي، أي أن أفراد العينة يؤيدون أن المصارف

الفلسطينية تلتزم بنفس المستوى من حالة إتباع المبادئ والفروض المحاسبية مثل الاستمرارية والثبات والاستحقاق وأية معلومات متعلقة بالعام يلزم الإفصاح عنها.

في الفقرة رقم (٣٦) يتبين أن: (٦٩,٦%) من أفراد العينة يؤيدون أن المصارف الفلسطينية تنشر سلسلة زمنية للأرباح والخسائر المحققة والأرباح الموزعة وصافي حقوق المساهمين، في حين أن (١٨,٢%) من أفراد العينة يعارضون ذلك، ويتبين أن: قيمة t المحسوبة تساوي (٦,٣٢٦) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (١,٩٨) وقيمة مستوى الدلالة يساوي (٠,٠٠) وهي أقل من (٠,٠٥) مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة إيجابي، أي أن أفراد العينة يؤيدون أن المصارف الفلسطينية تنشر سلسلة زمنية للأرباح والخسائر المحققة والأرباح الموزعة وصافي حقوق المساهمين.

في الفقرة رقم (٣٧) يتبين أن: (٦٨,٧%) من أفراد العينة يؤيدون أن المصارف الفلسطينية تلتزم بنفس أساليب الإفصاح عن رأس المال المرخص به والمصدر والمدفوع من تفاصيل نوعية الأسهم والقيمة الاسمية للسهم، في حين أن (١١,٣%) من أفراد العينة يعارضون ذلك، ويتبين أن: قيمة t المحسوبة تساوي (٧,٥٠١) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (١,٩٨) وقيمة مستوى الدلالة يساوي (٠,٠٠) وهي أقل من (٠,٠٥)، مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة إيجابي، أي أن أفراد العينة يؤيدون أن المصارف الفلسطينية تلتزم بنفس أساليب الإفصاح عن رأس المال المرخص به والمصدر والمدفوع من تفاصيل نوعية الأسهم والقيمة الاسمية للسهم.

في الفقرة رقم (٣٨) يتبين أن: ٦٠,٠% من أفراد العينة يؤيدون أن المصارف الفلسطينية تفصح عند توقف أحد فروعها أو توقف أحد الشركات التابعة لها كلياً وما هي أسباب ذلك، في حين أن ١٠,٤% من أفراد العينة يعارضون ذلك، ويتبين أن: قيمة t المحسوبة تساوي

(٨,٢٦٧) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (١,٩٨) وقيمة مستوى الدلالة يساوي (٠,٠٥) وهي أقل من (٠,٠٥) مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة إيجابي، أي أن أفراد العينة يؤيدون أن المصارف الفلسطينية تفصح عند توقف أحد فروعها أو توقف أحد الشركات التابعة لها كلياً وما هي أسباب ذلك.

في الفقرة رقم (٣٩) يتبين أن: ٦٧,٠% من أفراد العينة يؤيدون أن المصارف الفلسطينية تنشر قوائمها المالية بشكل يسهل عملية المقارنة بين المعلومات الواردة بالقوائم المالية للمصارف الأخرى، في حين أن (١٣,٩%) من أفراد العينة يعارضون ذلك، ويتبين أن: قيمة t المحسوبة تساوي (٨,٠٤٨) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (١,٩٨) وقيمة مستوى الدلالة يساوي (٠,٠٥) وهي أقل من (٠,٠٥)، مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة إيجابي، أي أن أفراد العينة يؤيدون أن المصارف الفلسطينية تنشر قوائمها المالية بشكل يسهل عملية المقارنة بين المعلومات الواردة بالقوائم المالية للمصارف الأخرى.

٦.٣ مناقشة فرضيات الدراسة:

٦,٣,١ الفرضية الأولى:

"لا توفر القوائم المالية الأساسية بوضعها الحالي المعلومات الكافية واللائمة لمستخدمي القوائم المالية للمصارف".

ولاختبار هذه الفرضية استخدم الباحث اختبار t للعينة الواحدة (One Sample T test) ويبين جدول رقم (٢٤) المتوسط الحسابي ل فقرات هذا المجال تساوي (٣,٤٩) والوزن النسبي (٧٠,٠%) وقيمة اختبار t تساوي (١٣,٨٣) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (١,٩٨) عند درجة حرية (١١٤)، وكذلك بلغت مستوى المعنوية (٠,٠٥) وهي أقل من (٠,٠٥)، وهذا يدل على رفض الفرضية المبدئية وقبول الفرضية البديلة أي توفر القوائم المالية

الأساسية بوضعها الحالي المعلومات الكافية واللازمة لمستخدمي القوائم المالية للمصارف عند مستوى دلالة (٠,٠٥).

٦,٣,٢ الفرضية الثانية:

"لا توجد علاقة معنوية بين متغيرات دلالة القوائم المالية ودرجة الإفصاح اللازمة لمستخدمي القوائم المالية للمصارف الفلسطينية"

ولاختبار هذه الفرضية استخدم الباحث اختبار t للعينة الواحدة (One Sample T test) ويبين جدول رقم (٢٤) المتوسط الحسابي لفقرات القسم الثالث تساوي (٣,٦٨) والوزن النسبي (٧٣,٧%) وقيمة اختبار t تساوي (١٦,٠٨) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (١,٩٨) عند درجة حرية (١١٤)، وكذلك بلغت مستوى المعنوية (٠,٠٥)، وهي أقل من (٠,٠٥)، وهذا يدل على رفض الفرضية المبدئية وقبول الفرضية البديلة أي توجد علاقة معنوية بين متغيرات دلالة القوائم المالية ودرجة الإفصاح اللازمة لمستخدمي القوائم المالية للمصارف الفلسطينية عند مستوى دلالة (٠,٠٥).

٦,٣,٣ الفرضية الثالثة:

"لا تتباين درجة الإفصاح في التقارير المالية المنشورة من مصرف إلى آخر، على الرغم من وجود اشتراطات محدودة للعرض والإفصاح طبقاً للمعايير الدولية"

ولاختبار هذه الفرضية استخدم الباحث اختبار t للعينة الواحدة (One Sample T test) ويبين جدول رقم (٢٤) المتوسط الحسابي لفقرات القسم الرابع تساوي (٣,٦٤) والوزن النسبي (٧٢,٨%) وقيمة اختبار t تساوي (١٠,٧١) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (١,٩٨) عند درجة حرية (١١٤)، وكذلك بلغت مستوى المعنوية (٠,٠٥)، وهي أقل من (٠,٠٥)، وهذا يدل على رفض الفرضية المبدئية وقبول الفرضية البديلة أي هناك تباين في

درجة الإفصاح في التقارير المالية المنشورة من مصرف إلى آخر، على الرغم من وجود اشتراطات محدودة للعرض و الإفصاح طبقاً للمعايير الدولية عند مستوى دلالة (0,05). وبصفة عامة تبين أن: المعدل العام لفقرات الاستبانة جميعاً (3.60)، والوزن النسبي يساوي (72,1%)، وقيمة t تساوي (17,37) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (1,98)، وكذلك مستوى المعنوية يساوي (0,00) وهو أقل من (0,05)، مما يدل على أن هناك دلالة للقوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية

جدول رقم (٢٤) يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي وقيمة t ومستوى الدلالة لكل قسم من الاستبانة

مستوى الدلالة	قيمة t	الوزن النسبي	المتوسط الحسابي	الفرضية
(0,00)	13,83	70.0	3,49	لا توفر القوائم المالية الأساسية بوضعها الحالي المعلومات الكافية واللازمة لمستخدمي القوائم المالية للمصارف (9-17)
(0,00)	16,08	73.7	3,68	لا توجد علاقة معنوية بين متغيرات دلالة القوائم المالية ودرجة الإفصاح اللازمة لمستخدمي القوائم المالية للمصارف الفلسطينية (20-34)
(0,00)	10,71	72.8	3,64	لا تتباين درجة الإفصاح في التقارير المالية المنشورة من مصرف إلى آخر، على الرغم من وجود اشتراطات محدودة للعرض و الإفصاح طبقاً للمعايير الدولية (35-39)
(0,00)	17,37	72,1	3,60	فقرات الاستبانة جميعاً

قيمة t الجدولية عند مستوى معنوية (0,05)، ودرجة حرية (102) تساوي (1,98)

مستوى الدلالة = صفر

٤, ٣, ٦ الفرضية الرابعة:

"لا يوجد فرق بين آراء أفراد العينة حول مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية يعزى للجنس (ذكر، أنثى) عند مستوى دلالة (٠,٠٥)"

ولاختبار مدى صحة هذه الفرضية استخدم الباحث اختبار T للفرق بين عينتين مستقلتين (Independent Sample T-test) ويبين جدول (٢٥) أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء العينة حول توفر القوائم المالية الأساسية بوضعها الحالي المعلومات الكافية واللازمة لمستخدمي القوائم المالية للمصارف وحول درجة تباين درجة الإفصاح في التقارير المالية المنشورة من مصرف إلى آخر، على الرغم من وجود اشتراطات محدودة للعرض و الإفصاح طبقاً للمعايير الدولية حيث كان مستوى الدلالة أكبر من (٠,٠٥)، لكل منهما، بينما يوجد فروق ذات دلالة إحصائية يعزى للجنس بالنسبة للعلاقة بين متغيرات دلالة القوائم المالية ودرجة الإفصاح اللازمة لمستخدمي القوائم المالية للمصارف الفلسطينية يعزى للجنس حيث بلغت قيمة t (٤,١٨) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي ر (١,٩٨)، و كذلك بلغت قيمة مستوى المعنوية (٠,٠٠).

وبالنظر للفروقات بين متوسطات الذكور والإناث لجميع فقرات الاستبانة يتبين من جدول (٢٥) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حيث تبين أن: قيمة t تساوي (١,٨١) وهي تقع في منطقة قبول الفرضية وكذلك مستوى المعنوية يساوي (٠,٠٧) وهو أكبر من (٠,٠٥)، أي نقبل الفرضية المبدئية أي لا يوجد فرق بين آراء أفراد العينة حول مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية يعزى للجنس (ذكر، أنثى) عند مستوى دلالة (٠,٠٥).

جدول (٢٥) يبين المتوسطات والانحرافات المعيارية ودلالة الفروق باستخدام اختبار t حسب متغير الجنس

مستوى المعنوية	قيمة T	المتوسط الحسابي		المجال
		إناث	ذكور	
٠,١٨	١,٣٢-	٣,٦ ١	٣,٤٧	لا توفر القوائم المالية الأساسية بوضعها الحالي المعلومات الكافية واللازمة لمستخدمي القوائم المالية للمصارف (٩-١٧)
٠,٠٠	٤,١٨	٣,٣ ١	٣,٧٥	لا توجد علاقة معنوية بين متغيرات دلالة القوائم المالية ودرجة الإفصاح اللازمة لمستخدمي القوائم المالية للمصارف الفلسطينية (٢٠-٣٤)
٠,٢٢	١,٢٤	٣,٤ ٦	٣,٦٣	لا تتباين درجة الإفصاح في التقارير المالية المنشورة من مصرف إلى آخر، على الرغم من وجود اشتراطات محدودة للعرض و الإفصاح طبقاً للمعايير الدولية (٣٥ - ٣٩)
٠,٠٧	١,٨١	٣,٤ ٦	٣,٦٣	المعدل العام

قيمة t الجدولية عند مستوى معنوية (٠,٠٥)، ودرجة حرية (١١٤) تساوي (١,٩٨)

٦,٣,٥ الفرضية الخامسة:

"لا يوجد فرق بين آراء أفراد العينة حول مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية يعزى لمجال العمل (محاسب في المصرف، مدقق خارج المصرف) عند مستوى دلالة (٠,٠٥)"

ولاختبار مدى صحة هذه الفرضية استخدم الباحث اختبار t للفرق بين عينتين مستقلتين (Independent Sample T-test) ويبين جدول (٢٦) أنه توجد فروق جوهرية في آراء العينة حول توفر القوائم المالية الأساسية بوضعها الحالي المعلومات الكافية واللازمة لمستخدمي القوائم المالية للمصارف يعزى لمجال العمل (محاسب في المصرف، مدقق خارج المصرف) حيث

بلغت مستوى المعنوية (٠,٠٣٤) وهي أقل من (٠,٠٥)، كذلك يبين جدول (٢٦) أنه لا توجد فروق جوهرية بين آراء المحاسبين والمدققين في كل من علاقة بين متغيرات دلالة القوائم المالية ودرجة الإفصاح اللازمة لمستخدمي القوائم المالية للمصارف الفلسطينية ودرجة تباين الإفصاح في التقارير المالية المنشورة من مصرف إلى آخر، على الرغم من وجود اشتراطات محدودة للعرض و الإفصاح طبقاً للمعايير الدولية، حيث كان مستوى المعنوية لكل منهما أكبر من (٠,٠٥).

وبالنظر للفروقات بين متوسطات المحاسبين والمدققين لمعدل جميع فقرات الاستبانة يتبين من جدول (٢٦) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حيث تبين أن: قيمة t تساوي (-١,٨٥) وهي تقع في منطقة قبول الفرضية وكذلك مستوى المعنوية يساوي (٠,٠٦٦) وهو أكبر من (٠,٠٥)، أي نقبل الفرضية المبدئية أي لا يوجد فرق بين آراء أفراد العينة حول مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية يعزى لمجال العمل عند مستوى دلالة (٠,٠٥).

جدول (٢٦) يبين المتوسطات والانحرافات المعيارية ودلالة الفروق باستخدام اختبار t حسب متغير مجال العمل (محاسب في المصرف، مدقق خارج المصرف)

مستوى المعنوية	قيمة T	المتوسط الحسابي		المجال
		مدقق	محاسب	
٠,٠٣٤	٢,١٤-	٣,٦ ٦	٣,٤٦	لا توفر القوائم المالية الأساسية بوضعها الحالي المعلومات الكافية واللازمة لمستخدمي القوائم المالية للمصارف (٩-١٧)
٠,٥٣	٠,٦٢-	٣,٧ ٤	٣,٦٧	لا توجد علاقة معنوية بين متغيرات دلالة القوائم المالية ودرجة الإفصاح اللازمة لمستخدمي القوائم المالية للمصارف الفلسطينية (٢٠-٣٤)
٠,١٦	١,٤٢-	٣,٨ ٢	٣,٦٠	لا تتباين درجة الإفصاح في التقارير المالية المنشورة من مصرف إلى آخر، على الرغم من وجود اشتراطات محدودة للعرض و الإفصاح طبقاً للمعايير الدولية (٣٥ - ٣٩)
٠,٠٦٦	١,٨٥-	٣,٧ ٤	٣,٥٧	المعدل العام

قيمة t الجدولية عند مستوى معنوية (٠,٠٥)، ودرجة حرية (١١٤) تساوي (١,٩٨)

٦,٣,٦ الفرضية السادسة:

"لا يوجد فرق بين آراء أفراد العينة حول مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية يعزى للخبرة العملية في مجال التدقيق أو المحاسبة للمصارف عند مستوى دلالة (٠,٠٥)"

ولاختبار مدى صحة هذه الفرضية استخدم الباحث اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) ويبين جدول (٢٧) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء مجتمع الدراسة حول توفر القوائم المالية الأساسية بوضعها الحالي المعلومات الكافية واللازمة لمستخدمي القوائم المالية للمصارف يعزى للخبرة، حيث بلغت قيمة F المحسوبة (١١,٢١٨)

وهي أكبر من قيمة F الجدولية والتي تساوي (٢,٦٨) ومستوى المعنوية تساوى (٠,٠٠) وهي أقل من (٠,٠٥)، وكذلك يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء مجتمع الدراسة حول العلاقة بين متغيرات دلالة القوائم المالية ودرجة الإفصاح اللازمة لمستخدمي القوائم المالية للمصارف الفلسطينية يعزى للخبرة، حيث بلغت قيمة F المحسوبة (٦,٣٤٥) وهي أكبر من قيمة F الجدولية والتي تساوي (٢,٦٨) ومستوى المعنوية تساوى (٠,٠٠١) وهي أقل من (٠,٠٥)، وكذلك يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء مجتمع الدراسة حول درجة تباين الإفصاح في التقارير المالية المنشورة من مصرف إلى آخر، على الرغم من وجود اشتراطات محدودة للعرض و الإفصاح طبقاً للمعايير الدولية يعزى للخبرة، حيث بلغت قيمة F المحسوبة (٣,٧٢٠) وهي أكبر من قيمة F الجدولية والتي تساوي (٢,٦٨) ومستوى المعنوية تساوى (٠,٠١٤) وهي أقل من (٠,٠٥).

وبصفة عامة يتبين من جدول (٢٧) أن قيمة F لجميع فقرات المجالات تساوى (٧,١٠٨) وهي أكبر من قيمة F الجدولية والتي تساوي (٢,٦٨)، ومستوى المعنوية يساوي (٠,٠١٥) وهي أقل من (٠,٠٥) مما يجعلنا نرفض الفرضية العدمية ونقبل البديلة أي أنه يوجد فرق بين آراء أفراد العينة حول مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية يعزى للخبرة عند مستوى دلالة (٠,٠٥).

جدول رقم (٢٧) يبين تحليل التباين الأحادي حسب متغير الخبرة

مستوى المعنوية	قيمة F	المتوسط الحسابي				المجال
		١٦ - سنة ٢٠	١١ - سنة ١٥	١٠ - ٥ سنوات	أقل من ٥ سنوات	
٠,٠٠٠	١١,٢١٨	٣,١١١	٣,٥٨٥	٣,٦٥٤	٣,٤٥٤	لا توفر القوائم المالية الأساسية بوضعها الحالي المعلومات الكافية واللازمة لمستخدمي القوائم المالية للمصارف (١٧-٩)
٠,٠٠١	٦,٣٤٥	٣,٣٧٧	٣,٤٩٥	٣,٧٩٦	٣,٧٩٦	لا توجد علاقة معنوية بين متغيرات دلالة القوائم المالية ودرجة الإفصاح اللازمة لمستخدمي القوائم المالية للمصارف الفلسطينية (٢٠ - ٣٤)
٠,٠١٤	٣,٧٢٠	٣,٦٢٢	٣,٤٨٠	٣,٨٧٢	٣,٤٣٦	لا تتباين درجة الإفصاح في التقارير المالية المنشورة من مصرف إلى آخر، على الرغم من وجود اشتراطات محدودة للعرض و الإفصاح طبقاً للمعايير الدولية (٣٥ - ٣٩)
٠,٠٠٠	٧,١٠٨	٣,٣٧٠	٣,٥٠٥	٣,٧٧٧	٣,٥٦٢	المعدل العام

قيمة اختبار F عند درجة حرية (٣,٩٩) ومستوى دلالة (٠,٠٥)، تساوي (٢,٦٨)

٦,٣,٧ الفرضية السابعة:

"لا يوجد فرق بين آراء أفراد العينة حول مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية يعزى لمستوى اطلاع المحاسبين والمدققين على معايير المحاسبة الدولية عند مستوى دلالة (٠,٠٥)"

ولاختبار مدى صحة هذه الفرضية استخدم الباحث اختبار تحليل التباين الأحادي (One

Way ANOVA) ويبين جدول (٢٨) أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء مجتمع

الدراسة حول توفير القوائم المالية الأساسية بوضعها الحالي المعلومات الكافية واللازمة

لمستخدمي القوائم المالية للمصارف يعزى لمستوى اطلاع المحاسبين والمدققين على معايير المحاسبة الدولية، حيث بلغت قيمة F المحسوبة (٤,١٥٩) وهي أكبر من قيمة F الجدولية والتي تساوي (٢,٦٨) ومستوى المعنوية تساوي (٠,٠٠٨) وهي أقل من (٠,٠٥)، وكذلك لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء مجتمع الدراسة حول العلاقة بين متغيرات دلالة القوائم المالية ودرجة الإفصاح اللازمة لمستخدمي القوائم المالية للمصارف الفلسطينية يعزى لمستوى اطلاع المحاسبين والمدققين على معايير المحاسبة الدولية، حيث بلغت قيمة F المحسوبة (٢,٢٩٣) وهي أصغر من قيمة F الجدولية والتي تساوي (٢,٦٨) ومستوى المعنوية تساوي (٠,٠٨٢) وهي أكبر من (٠,٠٥)، وكذلك يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء مجتمع الدراسة حول درجة تباين الإفصاح في التقارير المالية المنشورة من مصرف إلى آخر، على الرغم من وجود اشتراطات محدودة للعرض و الإفصاح طبقاً للمعايير الدولية يعزى لمستوى اطلاع المحاسبين والمدققين على معايير المحاسبة الدولية، حيث بلغت قيمة F المحسوبة (٤,١٨٤) وهي أكبر من قيمة F الجدولية والتي تساوي (٢,٦٨) ومستوى المعنوية تساوي (٠,٠٠٨) وهي أقل من (٠,٠٥).

وبصفة عامة يتبين من جدول (٢٨) أن قيمة F لجميع فقرات المجالات تساوي (٠,٥٢٥٩) وهي أصغر من قيمة F الجدولية والتي تساوي (٢,٦٨)، ومستوى المعنوية يساوي (٠,٦٦٦) وهي أقل من (٠,٠٠) مما يجعلنا نقبل الفرضية العدمية أي أنه لا يوجد فرق بين آراء أفراد العينة حول مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية يعزى لمستوى اطلاع المحاسبين والمدققين على معايير المحاسبة الدولية عند مستوى دلالة (٠,٠٥).

جدول رقم (٢٨) يبين تحليل التباين الأحادي حسب متغير مستوى اطلاع المحاسبين
والمدققين على معايير المحاسبة الدولية

مستوى المعنوية	قيمة F	المتوسط الحسابي				المجال
		لم يطلع مطلقاً	بشكل متوسط	بشكل جيد	بشكل شامل	
(٠,٠٠٨)	٤,١٥٩	٣,٧٩٣	٣,٥٢٣	٣,٤١١	٣,٣٣٣	لا توفر القوائم المالية الأساسية بوضعها الحالي المعلومات الكافية واللازمة لمستخدمي القوائم المالية للمصارف (٩-١٧)
(٠,٠٠٨٢)	٢,٢٩٣	٣,٥٥٢٤	٣,٨٠٢	٣,٦٠٦	٣,٩٣٣	لا توجد علاقة معنوية بين متغيرات دلالة القوائم المالية ودرجة الإفصاح اللازمة لمستخدمي القوائم المالية للمصارف الفلسطينية (٢٠-٣٤)
(٠,٠٠٨)	٤,١٨٤	٣,٧١٤	٣,٣٩١	٣,٨١٥	٣,٩٣٣	لا تتباين درجة الإفصاح في التقارير المالية المنشورة من مصرف إلى آخر، على الرغم من وجود اشتراطات محدودة للعرض و الإفصاح طبقاً للمعايير الدولية (٣٥ - ٣٩)
٠,٠٠٨	٠,٥٢٥	٣,٦٨٦	٣,٥٦٣	٣,٦١١	٣,٧٣٣	المعدل العام

ويتضح من الاختبارات السابقة أن النتائج التي توصل إليها الباحث في قبول أو رفض الفرضية كانت نتائج موضوعية، حيث كان الانسجام التام بين نتائج اختبار الفرضيات والنتائج التي توصل إليها الباحث في الاختبارات السابقة، وهذا يعزز الثقة في النتائج والاختبارات التي قام بها الباحث.

٦.٤ النتائج والتوصيات:

٦.٤.١ النتائج:

من خلال المناقشة والتحليل السابق لبيانات الدراسة فقد توصل الباحث إلى النتائج التالية:

١. يرى الباحث من خلال نتائج الاستبيان أن مستوى الإطلاع لدى أفراد العينة على معايير

المحاسبة الدولية لا بأس به ولكنه ليس بالشكل المطلوب الذي يضمن إعداد القوائم المالية

بشكل أكثر شفافية وموضوعية، كما ويؤيد هذا الرأي النسبة المتدنية التي وافقت على أن

القوائم المالية للمصارف الفلسطينية تتمتع بالحد الأدنى من الشفافية والموضوعية.

٢. تلتزم المصارف الفلسطينية بمعايير المحاسبية الدولية عند إعداد القوائم المالية حسب قوانين

سلطة النقد، وأن هذه القوائم تعطي مستخدميها القدرة على تقييم ومعرفة الوضع الحقيقي لهذه

المصارف، بينما نجد أن نسبة مقبولة من أفراد العينة تقدر ب ٥١,٣% أيدت أنه بإمكان

هؤلاء المستخدمين تحديد مواطن الضعف والقوة في المركز المالي لهذه المصارف من خلال

استخدام هذه القوائم.

٣. إن القوائم المالية التي تنشرها المصارف المحلية بوضعها الحالي تساعد المستثمرين في

اتخاذ قراراتهم الاستثمارية في هذه المصارف في ظل تعدد بدائل الاستثمار، إلا أنها تحتاج

إلى إيضاحات متممة لها تساعد على فهم أكثر لمحتوياتها.

٤. تحتل قائمة المركز المالي المرتبة الأولى في الأهمية تليها قائمة الدخل، ثم تليها قائمة

التدفقات النقدية، تليها في المرتبة الأخيرة قائمة التغيرات في حقوق الملكية، كما أن أكثر

المستخدمين اعتماداً على هذه القوائم هم دائرة الضرائب.

٥. أغلب المحللين الماليين يعتمدون على القوائم المالية للمصارف الفلسطينية بصورة عالية جداً،

حيث إن المصارف الفلسطينية تلتزم بإرفاق تقارير توضح فيها الأرباح التي تحققها

المصارف من خلال نشاطاتها العادية والأنشطة الاستثمارية الأخرى، كما أنها تلتزم بتوزيعات ثابتة على المستثمرين حسب سياسات التوزيع المعلنة مما يمكن هؤلاء وغيرهم من المستخدمين الآخرين من اتخاذ القرارات.

٦. تلتزم المصارف الفلسطينية بتصنيف الديون المتعثرة حسب قانون سلطة النقد الفلسطينية، كما تقوم بالإفصاح عن نسبة استثماراتها الداخلية الموزعة على القطاعات الاقتصادية المختلفة، كما تبين أنها تفصح أيضاً عن نسبة استثماراتها الخارجية والمجالات التي تستثمر بها، وأنها تلتزم بالإفصاح عن كفاية رأس المال حسب المعايير والسمات الأساسية لاتفاقية بازل.

٧. تقوم المصارف الفلسطينية بالإفصاح عن القروض التي تزيد عن \$١٠٠٠٠٠ وأرصدة كل قرض والمبالغ المستحقة خلال عام حسب قوانين سلطة النقد، وتبين أنه لا يتم الإفصاح بشكل كاف عن الديون المشكوك فيها، والخسائر الناتجة عنها وقيمة مخصصاتها.

٨. لا يتم الإفصاح لدى أغلب المصاريف الفلسطينية عن الأصول المرهونة لصالحهم، وعن قيمة التسهيلات الممنوحة لأصحاب هذه الأصول مقابلها، ولا يوجد مستوى متساو من الإفصاح لدى جميع المصارف.

٩. يتم إصدار قوائم مالية فترية لكل نصف سنة مدققة لدى جميع المصارف الفلسطينية، كما أن المصارف الفلسطينية تعد قوائم مالية لفروعها بشكل منفصل وللأصل بشكل تجميعي.

١٠. تقوم المصارف الفلسطينية بالإفصاح عن أرصدة ودائع العملاء وودائع المصارف والمؤسسات المصرفية كل على حدة، وعن الأرصدة الدائنة المقترضة من سلطة النقد أو من المصارف الأخرى.

١١. تلتزم المصارف الفلسطينية بالإفصاح عن التغييرات الهامة التي قد تطرأ على موجودات المصرف والالتزامات الطويلة والقصيرة الأجل وهيكل رأس المال والتغير في هيكلية ملكية أسهم الشركة والتغييرات في الصفقات الكبيرة التي تم عقدها.
١٢. تلتزم المصارف الفلسطينية بنفس المستوى من حالة إتباع المبادئ والفروض المحاسبية مثل: الاستمرارية والثبات والاستحقاق وأية معلومات متعلقة بالعام يلزم الإفصاح عنها.
١٣. تنشر المصارف الفلسطينية سلسلة زمنية للأرباح والخسائر المحققة والأرباح الموزعة وصافي حقوق المساهمين.
١٤. تلتزم المصارف الفلسطينية بنفس أساليب الإفصاح عن رأس المال المرخص به والمصدر والمدفوع وبالتفاصيل الأخرى الخاصة بنوعية الأسهم والقيمة الاسمية للسهم.
١٥. تفصح المصارف الفلسطينية عند توقف أحد فروعها أو توقف أحد الشركات التابعة لها كلياً وتوضح أسباب ذلك.
١٦. تنشر المصارف الفلسطينية قوائمها المالية بشكل يسهل عملية المقارنة بين المعلومات الواردة بالقوائم المالية للمصارف الأخرى.

٦.٤.٢ التوصيات:

بالرغم من أن الدراسة كشفت عن أن مستوى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بالقياس مع مستوى الإفصاح المطلوب بموجب أصول المحاسبة الدولية هو بشكل عام مناسب، إلا أنه وبقصد تحسين مستوى هذا الإفصاح وسعياً وراء زيادة فعالية القوائم المالية الصادرة عن المصارف الفلسطينية كمصدر للمعلومات تجعلها ذات دلالة كافية تمكن مستخدميها من اتخاذ قراراتهم بشكل آمن ودقيق يوصي الباحث بالآتي:

١. أن تقوم المصارف وشركات التدقيق بزيادة المعرفة والاطلاع لموظفيهم على معايير المحاسبة الدولية، لما لها من أهمية كبرى تساعدهم في الإرتقاء بمستواهم العلمي والذي يزيد من شفافية القوائم المالية عند الإعداد وشفافيتها بعد التدقيق، ويمكننا القول أن هذه التوصية جاءت مؤكدة لتوصية خشارمة في دراسته السابقة الذكر بأنه يجب متابعة المستجدات في العمل المصرفي ليتلاءم مع المعايير المحاسبية الحديثة لتلبي حاجة البنك ومدقي الحسابات.
٢. تطوير قدرات ومهارات المحاسبين العاملين في مجال تدقيق وإعداد القوائم المالية للمصارف الفلسطينية بشكل متواصل يوازي نظرائهم في المصارف العالمية.
٣. تحديث دائم للمناهج والمقررات من خلال إرسال بعثات لحضور مؤتمرات وندوات علمية عالمية؛ للوصول إلى أحدث المناهج في المحاسبة والتدقيق في الجامعات والمعاهد الفلسطينية بما يتوافق مع الاتجاهات العالمية، علماً أن نتائج الدراسة أظهرت ضعف هذا المجال.
٤. إصدار قوائم مالية نصف سنوية للبنوك خلال فترة لا تتجاوز الشهر من تاريخ إعدادها لما لذلك من أثر على عملية اتخاذ القرارات السليمة لدى المستثمرين.
٥. يوصي الباحث السادة في سلطة النقد الفلسطينية بأخذ المبادرة ومطالبة المصارف بتقديم الأمور التالية للمستخدمين والتي لم تتضمنها تعليمات الإفصاح:

أ. الإفصاح عن قائمة التدفق النقدي المستقبلي.

ب. الإفصاح عن المكاسب المحتملة الأكثر تأكيداً أو الخسائر المحتملة الأقل تأكيداً.

ج. الإفصاح عن العمليات المستقبلية مدعومة بأرقام أو نتائج دراسة جدوى.

٦.٤.٣ المقترحات:

١. القيام بدراسة توضح أثر الإلتزام بمتطلبات الإفصاح في القوائم المالية للمصارف الفلسطينية

المدرجة في سوق فلسطين المالي على سعر سهم هذه المصارف والتداول به.

المراجع العربية:

أولاً: المراجع الأساسية (الكتب):

- § جربوع، يوسف، نظرية المحاسبة الفروض المفاهيم المبادئ المعايير، الطبعة الأولى، ٢٠٠١.
- § جربوع، يوسف، وحلس، سالم، المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية، الطبعة الأولى، ٢٠٠١.
- § جربوع، يوسف، مراجعة الحسابات المتقدمة، وفقاً لمعايير المراجعة الدولية، الطبعة الأولى، نفس المؤلف، فلسطين، ٢٠٠٢ .
- § جعفر، عبد الإله، المحاسبة المالية مبادئ القياس والإفصاح المحاسبي، الطبعة الأولى، عمان، دار حنين، ٢٠٠٣.
- § حماد، طارق، موسوعة معايير المحاسبة، شرح معايير المحاسبة الدولية والمقارنة من المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية، الإسكندرية، الدار الجامعية، ٢٠٠٤.
- § حنان، رضوان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير دراسة معمقة في نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، عمان، دار وائل، ٢٠٠٣.
- § الحياي، وليد، المحاسبة المتوسطة مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي، الطبعة الأولى، الإمارات، مكتبة الفلاح، ١٩٩٦.
- § دجاني، حمودة، وسمارة، تقرير مدققي الحسابات لبنك القدس للتنمية والاستثمار الفلسطيني، لعام ٢٠٠٠.
- § الدهراوي، كمال، وهلال، عبدالله، المحاسبة المتوسطة بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية، الدار الجامعية، ١٩٩٩.

- § الصبان، محمد، جمعة، إسماعيل، القياس والإفصاح المحاسبي، الإسكندرية ١٩٩٥ .
- § عاشور، يوسف، آفاق الجهاز المصرفي الفلسطيني، غزة، ١٩٩٥م.
- § الفداغ، فداغ، المحاسبة المتوسطة النظرية والتطبيق في القوائم المالية والأصول، الكتاب الأول، الطبعة الثانية، عمان ، الوراق ، ٢٠٠٢.
- § كسسو، دونالد، وويجانت، جيرى، المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول، الطبعة العربية الثانية، حجاج، أحمد(تعريب)، الرياض، دار المريخ للنشر، ١٩٩٩.
- § المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المعايير المحاسبية الدولية ASCA، ١٩٩٩م.

ثانياً: الدوريات والمقالات و الندوات:

- بهجت، محمد، ويماني، عبدالله، الأثر المتوقع لمعيار العرض والإفصاح العام على مستوى الإفصاح في القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد الثاني، العلوم الإدارية(١)، عمادة شؤون المكتبات، ١٩٩٠م.
- توفيق، محمد، رؤية مستقبلية نحو المحاور الرئيسية لتطوير بناء المعايير المحاسبية في المملكة العربية السعودية: منهج تنظيمي للسياسة المحاسبية على المستوى الكلي، مجلة الإدارة العامة، الرياض، معهد الإدارة العامة، العدد ٥٥، ١٩٨٨، ص ١٧٤.
- توفيق، محمد، قياس متطلبات العرض والإفصاح العام وتقييم مدى توافرها في التقارير المالية للشركات المساهمة وفي معيار العرض والإفصاح العام

بالمملكة العربية السعودية، مجلة الإدارة العامة، الرياض، معهد الإدارة العامة،
العدد ٦١، ١٩٩٠، ص ١١٣.

• خشارمة، حسين، مستوى الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات
المالية المشابهة المندمجة في الأردن "معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٠ دراسة
ميدانية، مجلة النجاح، نابلس، جامعة النجاح الوطنية، المجلد ١٧ عدد ١،
٢٠٠٣م، ص ٨٧.

• الشامي، مصطفى، البعد الإعلامي المحاسبي اتصال وإفصاح لترشيد القرار
الاستشاري ودعم سوق المال في مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة،
جامعة عين شمس، العدد الأول، يناير ١٩٩٧، ص ٥٠٨.

• طوقان، أمية، واقع الإفصاح في البورصات العربية، تجربة سوق عمان المالي،
ندوة الإفصاح وتطوير سوق المال العربية، غير منشور، بيروت، ١٩٩٥.

• مطر، محمد، "تقييم مستوى الإفصاح الفعلي في القوائم المالية المنشورة
للشركات المساهمة الأردنية في ضوء قواعد الإفصاح المنصوص عليها في
أصول المحاسبة الدولية"، دراسات السلسلة أ العلوم الإنسانية، المجلد ٢٠ أ
العدد ٢، عمادة البحث العلمي - الجامعة الأردنية - عمان، ١٩٩٣.

ثالثاً: التعميمات والقرارات:

- التعميم رقم (١٣-د-١٩٩٩/٢/٤) الصادر عن سلطة النقد بتاريخ ١٩٩٩/٢/٢٨
والموجه للبنوك العاملة في فلسطين، نشرة سلطة النقد الفلسطينية، العدد
الثامن (فبراير ٢٠٠٠)
- القرار رقم (١) الصادر عن المراقب العام للبنوك، المادة رقم ١٢ بتاريخ
١٩٩٥/٠٧/٢٠م.

رابعاً: رسائل علمية:

- حسن، عثمان، الإفصاح العام وأهميته لمستخدمي القوائم المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، الخرطوم، ٢٠٠٢م
- شاهين، علي، آفاق تخطيط وتقويم أداء العمل الرقابي باللجنة الشعبية العامة الرقابة والمتابعة الشعبية دراسة تطبيقية على المصارف التجارية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الفاتح، طرابلس، ١٩٩٥م
- الكلوت، خالد، مدى التزام مدققي الحسابات الخارجيين بدراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠٠٤.
- نشوان، اسكندر، تطوير إعداد القوائم المالية في إطار معايير المحاسبة الدولية في ضوء التغيرات البيئية – دراسة تطبيقية على الوحدات الاقتصادية بدولة فلسطين-، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠٤.

المراجع الأجنبية:

- AASB 101. **PRESENTATION OF FINANCIAL STATEMENTS**, Australian Government, July 2004
- FASB, (International Accounting Standard Committee, **International Accounting Standard**, LONDON, 2000. Stamford, conn., 1978.
- FASB. **Objectives of financial reporting by Bussiness Enterprise**,
- <http://www.aasb.com.au/>
- <http://www.fasb.org/>
<http://www.pnic.gov.ps/arabic/economy/banker1.html>.
- Mintz, Steven M. Comparing The Objectives: True blood, and Safac Woman CPA, July, 1980, p.15.
- Robert, Alan Cerf, ”**Corporate Reporting and Investement Decisions**, University of California, Berkely, 1961, PP10-17
- Singhvi, Surendra, and Harsha B.Desai ”**AN Empirical Analysis of the Quality of Crporate Financial Disclosure**” The Accounting Review, 1971, PP120-138
- Statement of financial accounting concepts No. 1, Stamford, conn: FASB, 1978



الجامعة الإسلامية - غزة
كلية الدراسات العليا
ماجستير محاسبة وتمويل

الإستبانة

الأخ الكريم، الأخت الكريمة ...

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

أما بعد...

نرجو التكرم بمساعدتنا في الإجابة على أسئلة الإستبانة بكل صراحة وموضوعية، علما أنها مخصصة لأغراض البحث العلمي فقط والذي هو بعنوان:
مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية
دراسة تطبيقية للقوائم المالية المنشورة في المصارف الفلسطينية
ويجدر بنا في هذا المقام أن نذكركم بأن البيانات الواردة في هذه الإستبانة لن تستخدم سوى لأغراض الدراسة،
شاكرين لكم حسن تعاونكم.

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام

الباحث

فايز زهرني (المستوفى)

أ) الأسئلة الشخصية:

- ١- الجنس: ذكر أنثى
- ٢- العمر: أقل من ٣٠ ٣٠ إلى ٤٠ ٤١ إلى أقل من ٥٠ ٥٠ فأعلى.
- ٣- الدرجة العلمية: دبلوم بكالوريوس ماجستير دكتوراه.
- ٤- التخصص: محاسبة إدارة أعمال اقتصاد أخرى حددها _____
- ٥- بلد التخرج: فلسطين عربي غير فلسطين أجنبي
- ٦- عدد سنوات الخبرة العملية في مجال التدقيق أو المحاسبة للمصارف: أقل من ٥ ٥-١٠ ١١-١٥ ١٦-٢٠ فوق ٢٠.
- ٧- ما هو مستوى إطلاعك على معايير المحاسبة الدولية؟
 بشكل شامل بشكل جيد بشكل متوسط لم أطلع مطلقاً.
- ٨- مجال العمل: محاسب في المصرف مدقق خارجي للمصارف

ب) الأسئلة الخاصة بالفرضية الأولى: " لا توفر القوائم المالية الأساسية للمصارف الفلسطينية بوضعها الحالي المعلومات الكافية واللائمة لمستخدمي القوائم المالية."

م.	الأسئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	أرفض بشدة	أرفض بشدة
٩.	إن القوائم المالية المنشورة من قبل المصارف الفلسطينية بوضعها الحالي تتمتع بالحد الأدنى من الشفافية والموضوعية .					
١٠.	تعطي القوائم المالية للمصارف معلومات ذات موثوقية عالية وتتمتع هذه المعلومات بمصدقية عالية.					
١١.	تلتزم المصارف الفلسطينية بالمعايير المحاسبية الدولية عند إعداد القوائم المالية حسب قوانين سلطة النقد.					
١٢.	القوائم المالية المنشورة من قبل المصارف الفلسطينية بوضعها الحالي تعطي مستخدميها القدرة على تقييم ومعرفة الوضع الحقيقي لهذه المصارف.					
١٣.	يستطيع مستخدم القوائم المالية للمصارف العاملة في فلسطين تحديد مواطن الضعف والقوة في المركز المالي لهذه المصارف من خلال استخدام هذه القوائم .					
١٤.	إن القوائم المالية التي تنشرها المصارف الحلية بوضعها الحالي تساعد					

م.	الأسئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	أرفض بشدة	أرفض بشدة
	المستثمرين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية في هذه المصارف في ظل تعدد بدائل الاستثمار.					
١٥.	القوائم المالية المنشورة من قبل المصارف الفلسطينية تحتاج الى إيضاحات متممة لها تساعد على فهم أكثر لمحتوياتها.					
١٦.	يتم تطوير قدرات ومهارات المحاسبين العاملين في مجال التدقيق وإعداد القوائم المالية للمصارف الفلسطينية بشكل متواصل يوازي نظرائهم في المصارف العالمية.					
١٧.	يجري تحديث دائم لمنهج المحاسبة المصرفية في الجامعات والمعاهد الفلسطينية بما يتوافق مع الاتجاهات العالمية.					

١٨. رتب أهم القوائم المالية للمصارف الفلسطينية كمصدر للمعلومات بإعطاء الرقم ١ للأكثر أهمية ٢ للأقل ٣ للأقل ٤
لأقل لأقلهن :

م.	القوائم المالية للمصارف	الأهمية
١ .	المركز المالي	
٢ .	الدخل	
٣ .	التغيرات في حقوق الملكية	
٤ .	التدفقات النقدية	

١٩. حدد مدى اهمية الاعتماد على القوائم المالية للمصارف الفلسطينية للمستخدمين التاليين :

م.	مستخدمي القوائم المالية	مدى الاعتماد				
		عالية جداً	عالية	متوسطة	ضعيفة	غير مهمة
١.	دائرة الضرائب					لا ادري
٢.	إدارة الصارف					
٣.	المستثمرون الخارجيون					
٤.	محللون ماليون					
٥.	مستخدمون آخرون (حددهم)					

(ج) أسئلة الفرضية الثانية: " لا توجد علاقة معنوية بين بنود القوائم المالية ودرجة الإفصاح اللازمة لمستخدمي القوائم المالية للمصارف الفلسطينية".

م	الأسئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	أرفض بشدة	أرفض بشدة
٢٠.	تلتزم المصارف الفلسطينية بإرفاق تقارير توضح المكاسب التي حققها المصرف من خلال نشاطه العادي والأنشطة الاستثمارية الأخرى.					
٢١.	تلتزم المصارف الفلسطينية بتصنيف الديون المتعثرة حسب قانون سلطة النقد الفلسطينية.					
٢٢.	تلتزم المصارف الفلسطينية بتوزيعات ثابتة على المستثمرين حسب سياسات التوزيع المعلنة مما يمكن مستخدمي القوائم المالية من اتخاذ القرارات.					
٢٣.	تقوم المصارف الفلسطينية بالإفصاح عن نسبة استثماراتها الخارجية والمجالات التي تستثمر بها.					
٢٤.	تقوم المصارف الفلسطينية بالإفصاح عن نسبة استثماراتها الداخلية موزعة على القطاعات الاقتصادية المختلفة.					

م	الأسئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	أرفض بشدة
٢٥.	تلتزم المصارف الفلسطينية المحلية بالإفصاح عن كفاية رأس المال حسب المعايير والسماوات الأساسية لاتفاقية بازل.				
٢٦.	تقوم المصارف الفلسطينية بالإفصاح عن القروض التي تزيد عن \$ ١٠٠٠٠٠ وأرصدة كل قرض والمبالغ المستحقة خلال عام حسب قوانين سلطة النقد.				
٢٧.	يتم الإفصاح لدى جميع المصارف الفلسطينية وبنفس الدرجة عن الأصول المرهونة لصالحهم، وعن قيمة التسهيلات الممنوحة لأصحاب هذه الأصول مقابلها.				
٢٨.	يتم وصف التغير في السياسات المحاسبية ومبرراته وأثره على القوائم المالية للمصارف الفلسطينية للفترة الحالية .				
٢٩.	يتم إصدار قوائم مالية فترية لكل نصف سنوية مدققة لدى جميع المصارف الفلسطينية.				
٣٠.	يتم الإفصاح بنفس الدرجة في القوائم المالية للمصارف الفلسطينية عن الديون المشكوك فيها، والخسائر الناتجة عنها وقيمة مخصصاتها				
٣١.	تعد المصارف قوائم مالية لفروعها بشكل منفصل وللأصل بشكل تجمعي.				
٣٢.	تقوم المصارف الفلسطينية بالإفصاح عن أرصدة ودائع العملاء، ودايع البنوك والمؤسسات المصرفية كل على حده.				
٣٣.	تقوم المصارف الفلسطينية بالإفصاح عن الأرصدة الدائنة المقترضة من سلطة النقد أو المصارف الأخرى.				
٣٤.	تلتزم المصارف الفلسطينية بالإفصاح عن التغيرات الهامة التي طرأت على موجودات المصرف والالتزامات الطويلة والقصيرة وهيكل رأس المال والتغير في هيكلية ملكية اسهم الشركة والتغيرات في الصفقات الكبيرة عقدها.				

د) اسئلة الفرضية الثالثة: "لا تتباين درجة الإفصاح في التقارير المالية المنشورة من مصرف الى آخر على الرغم من وجود اشتراطات محدودة للعرض والإفصاح طبقاً للمعايير الدولية".

م.	الأسئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	أرفض بشدة
٣٥.	تلتزم المصارف الفلسطينية بنفس المستوى من حالة اتباع المبادئ والفروض المحاسبية والثبات والاستحقاق وأية معلومات متعلقة بالعام يلزم الإفصاح عنها.				
٣٦.	تنشر المصارف الفلسطينية سلسلة زمنية للأرباح والخسائر المحققة والأرباح الموزعة وصافي حقوق المساهمين.				
٣٧.	تلتزم المصارف الفلسطينية بنفس أساليب الإفصاح عن رأس المال المرخص به والمصدر والمدفوع مع تفاصيل نوعية الأسهم والقيمة الاسمية للسهم.				
٣٨.	تفصح المصارف الفلسطينية عند توقف أحد فروعها أو توقف أحد الشركات التابعة لها أو توقفها كلياً وما هي أسباب ذلك.				
٣٩.	تنشر المصارف الفلسطينية قوائمها المالية بشكل يسهل عملية المقارنة بين المعلومات الواردة بالقوائم المالية للمصارف الأخرى.				

٤٠. أرجو التكرم بذكر ما تجده مناسباً لمتطلبات الإفصاح اللازمة في القوائم المالية ولم يتم ذكرها ضمن الأسئلة السابقة؟

شاكرين حسن تعاونكم معنا،،،